الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الجزائرة لعام ١٩٥٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ك ٢ سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ إقرار اقتراح بتخصيص جلسة الثلاثاء (١٨ كانون الثاني ١٩٥٥) لبحث قضية الكهرباء.

٣ ـ إقرار إعطاء السادة: جوزف سكاف، كامل الأسعد وجورج هراوي مأذونية عشرين يوماً بناء لطلبهم.

٤ ـ تلاوة بيان حضرة رئيس اللجنة المالية حول مشروع موازنة ١٩٥٥.

٥ ـ تلاوة بيان حضرة مقرر اللجنة المالية على مشروع موازنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: كمال جنبلاط، مارون كنعان وكامل الأسعد.

واعتذر السادة: ديكران توسباط، حميد فرنجية يوسف الزين، غسان تويني، هاشم الحسيني، وموسيس در كالوسيان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، محي الدين النصولي، نعيم مغبغب، رشيد كرامي، سليم حيدر وجبرائيل المر.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلي ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تلاوة المرسوم رقم /٧٦٣٧/ بفتح الدورة الاستثنائية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني سنة ١٩٥٥ وتنتهي في الحادي والثلاثين منه.

٢ ـ وقوف المجلس دقيقتين حداداً على المرحوم ميشال شيحا بناء لاقتراح حضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

٣ ـ تلاوة رئيس الحكومة بياناً حول السياسة الخارجية.

٤ ـ بحث وتصديق اقتراح النائب السيد كلوفيس الخازن بتحويل الجلسة العلنية إلى جلسة سرية.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٥ في الساعة الخامسة من بعد ظهور يوم الخميس الواقع في السادس من كانون الثاني ١٩٥٥ برئاسة حضرة نائب الرئيس السيد أديب الفرزلي.

تغيب السادة: موسيس در كالوستيان، غسان تويني، مارون كنعان، أحمد الأسعد، كاظم الخليل، جورج هراوي، وسعيد طوق.

واعتذر السادة: ديكران توسباط، بشير العثمان، ورؤوف حنا.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، الفرد نقاش، جبرائيل المر، الأمير مجيد أرسلان، رشيد كرامي، سليم حيدر، موريس زوين، ومحي الدين النصولي.

وبعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية، ألقى حضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط كلمة مؤبناً بها المرحوم ميشال شيحا، ثم بناء على اقتراح تقدم به حضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية لزم المجلس وقوفاً دقيقتي صمت حداداً واستمع المجلس على الأثر إلى بيان حضرة رئيس الحكومة حول السياسة الخارجية وتناقش في اقتراح حضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن وتبناه، إذ قبل بتحويل الجلسة العلنية إلى جلسة سرية.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف مساء

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده

بيار إده: حضرة الرئيس، لم يذكر في المحضر بأنني طلبت في الجلسة الماضية وذكرت الحكومة بأن مرسوم الدورة الاستثنائية لم يتضمن المراسيم الاشتراعية ووعدت الحكومة بتصحيح ذلك الأمر. لذلك أطلب ذكر هذا في المحضر.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: يصحح ذلك في المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: سيدي الرئيس، عندما يتغيب حضرات النواب يذكر ذلك في المحضر أما عندما يتغيب حضرات الوزراء فلا يذكر ذلك، فأرجو أن يذكر غياب الوزراء في المحضر إلا إذا كان هنالك من مانع آخر.

أما الأمر الثاني كنت أفضل في الجلسة الماضية أن يذكر أسماء من صوت ضد سرية الجلسة وهذا لم يذكر لذلك أرجو تصحيح هذا الأمر فيذكر مثلاً أن زميلي الأستاذ كمال جنبلاط والأستاذ جوزف شادر والداعي أعلنا وطالبنا بأن تكون الجلسة علنية لا سرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: حضرة الرئيس، بمناسبة ما ذكر عن الجلسة السرية، نشر بعض حضرات النواب بعض ما جاء في الجلسة وذلك خلافاً لقرار المجلس الكريم وللأصول، فأرجو من عطوفة الرئيس التنبيه إلى ذلك كي لا يتكرر ذلك مجدداً إذا عقدت جلسة سرية أخرى. والأمر الثاني هو أنني أحب أن أشير إلى أن الحكومة أعلنت عن رغبتها في زيادة أسعار الكهرباء.

الرئيس: حضرة النائب عبدالله الحاج، نحن الآن بصدد تصديق محضر الجلسة هل من اعتراض آخر على المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، لي اعتراض على ما اعترض عليه الزميل عبدالله الحاج أي أنه قال إن بعض النواب أفشوا بسرية الجلسة فاعتقد بأن الرئاسة لا تأخذ بما أبداه حضرة الزميل عبدالله الحاج.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، الأصول تقتضي بأنه إذا اتخذ قرار في المجلس فيجب أن يكون هذا القرار محترماً، وبما أن قرار المجلس كان في جانب عقد الجلسة سرية، فعلى النواب المحترمين أن يحافظوا على هذه السرية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: حضرة الرئيس، إنني من الذين احترموا قرار الأكثرية أي بأن تعقد الجلسة سرية، ولكن هذا لا يعني أن لأحد حقاً علي أو على غيري بأن يقول ما يشاء خارج الجلسة، وأنا أعلنت عن تلك الرغبة مسبقاً. لذلك لا يمنعني أحد بأن أقول ما أشاء إلا إذا اتخذ قرار بالتنبيه لعملي ذاك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، أعتقد أن للنائب كل الحق بأن يقول ما يريد عن أساس السياسة التي يريد أن

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

يتبعها، ولكن الفرق أن ما حصل في الجلسة السرية يختلف مع الحرية المطلقة. وأضيف على ذلك أن هناك قانون المطبوعات الذي يحرم على الصحفيين نشر ما يحصل في الجلسة السرية ولا يجوز أن يكون تصرف واضعي القانون يتنافى مع القانون، وإلا فيجب أن يعدل هذا القانون أو يلغى قانون الصحافة مثلاً، فيلغى المانع الذي أراده الشارع بتهديد الصحافة من نشر معلومات عن الجلسة السرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور

بشير الأعور: سيدي الرئيس، كنت من الذين طالبوا بأن تكون الجلسة علنية ولكن لا أوافق على خطة الزميل الأستاذ اميل البستاني لأنه يجب علينا أن نحترم قرار الأكثرية، فلا نعطي أية معلومات كانت للصحفيين تتعلق بما حصل في الجلسة السرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: إن ما تفضل به حضرة الرئيس هو عين الصواب. إن أكثرية هذا المجلس الكريم وافقت على أن تكون الجلسة سرية، والقانون صريح فهو يحتم على النائب بأن لا يفشي سر هذه الجلسة، والبرهان على ذلك أن القانون يحتم بأن لا يوجد أحد في الجلسة من أمناء السر إلا إذا كانوا من النواب. والأمر الثالث هو أنه يتحتم عن المجلس أن يمزق محضر الجلسة السرية وهذا أكبر دليل على أن الشارع قصد بأنه لا يجوز للنائب البوح بما تم في الجلسة السرية لأنه يكون قد تحدى قرار أكثرية المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، طلب الزميل اميل البستاني بأن تذكر أسماء الوزراء الغائبين. فإن الدستور اللبناني في المادة ٦٧ يقول إن الحكومة يمكن أن تتمثل بأحد أعضائها وفي ذلك الجواب على اعتراض حضرة الزميل.

أما البحث الثاني الذي تناوله الزميل البستاني في كلمته، فإني أرى الحق بجانبه، وأنا أربأ بأن نصوت على أنه قد أفشى سراً. فالمجلس الكريم عندما قرر عقد جلسة سرية كان ذلك لبحث أمر غامض أي أن النواب أرادوا أن يبحثوا مع حضرة وزير الخارجية أمراً غير معلوم لديهم فقرروا عقد الجلسة السرية. أما بعد انعقادها فلم يصوت على سرية ما قيل فيها. فاعتبار الجلسة سرية شيء وتقيد الزملاء الكرام بها بها شيء آخر. نفس الجلسة معلنة من حضرة وزير الخارجية ومن قبل أحد الزملاء الذي أعطى خطابه للصحف وذلك وفقاً للدستور فلا يجوز أن يصور أن المجلس الكريم اتخذ قرارات سرية أفشاها الزميل البستاني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جورج عقل: حضرة الرئيس، فيما يتعلق بتخلف الوزراء عن حضور الجلسات ألفت نظر الحكومة إلى أن عدد الوزراء يمثل خمس عدد المجلس ففي كل مرة لا يكتمل فيها النصاب تكون المسؤولية مشتركة بين الحكومة والنواب. اؤكد ذلك وأعلن أن ما يترتب على عمل النواب يترتب على عمل الوزراء.

أما فيما يتعلق بمسلك الزميل أميل البستاني فلا شائبة عليه أبداً لأنه لم يتعرض لمناقشات المجلس ولا لمقرراته وإنما أبدى رأيه على صفحات الجرائد وأعتقد أن هنالك تفرقة لا بد من ملاحظتها هي أن النائب عندما يكشف عن جوهر مناقشات الجلسة السرية فهو يتعرض للمؤاخذة. أما عندما ينشر آراءه التي أبداها في المجلس فهو لا يتعرض لأي شيء لأن رسالة النائب حرة لا يقيدها إلا رأي الشعب.

الرئيس: هل من اعتراض آخر على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: أعلنت الحكومة عن رغبتها في رفع أسعار الكهرباء وقد أدلى حضرة وزير الأشغال العامة ببيان حول المشروع وأتى بحجج لا تبرر زيادة الأسعار. أن الحجة الرئيسية التي أقامها مبرراً فيها تدابير إدارة الكهرباء ووزارة النافعة، هي أن المصلحة ستتكبد مبالغ تستلزمها إنشاآت جديدة، أي أنه سيزداد رأسمالها بثمن المؤسسات التي ستنشأ، ولما كان من العرف التجاري والاقتصادي أن المستهلك لا يتحمل شيئاً من رأس المال، لذلك فإن كانت هذه هي الحجة الوحيدة فهي باطلة ولا يجوز رفع الأسعار على أساسها، هذا مع العلم أن القضية أخذت في الماضي شأواً هاماً، ووضعت تقارير عديدة من قبل أشخاص مخصصين تثبت أن الأسعار يجب أن تخفض كالكتائب والهيئة الوطنية. ولدي تقرير من هاتين الهيئتين يبين أن تخفيض أسعار الكهرباء يجب أن يكون هدف الحكومة. وسأقدم هذا التقرير إليكم كي يطبع وينشر ويطلع عليه النواب ووزير النافعة ليفنده ويجيب عليه بالأرقام والحجج.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: حضرة الرئيس، فيما يتعلق بكلمة الزميل جورج عقل أن الوزراء يتخلفون عن حضور الجلسات فهذا غير وارد لأن رئيس الوزراء يأتي قبل كل النواب وأكثرية الوزراء يحضرون الجلسات والدستور يسمح بأن تمثل الحكومة بشخص واحد ولم تسبب الحكومة ولا مرة فقدان النصاب، بل إن فقدان النصاب سببه بعض الزملاء. لذلك يجب تصحيح رأي الزميل جورج عقل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: طالما أن النائب المحترم السيد عبدالله الحاج قدم مذكرة خطية لكي يجيب عليها وزير الأشغال العامة فأرى أن من الأفضل أن يؤجل البحث إلى جلسة ثانية بعد أن يستعد وزير الأشغال للمناقشة مع حضرات النواب المحترمين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: بصدد مجلس إدارة الكهرباء أقول عندما طرح قانون شركة الكهرباء على البحث قلت لدولة الرئيس السابق الجالس إلى جانبي هنا: يجب أن يتألف هذا المجلس من الاختصاصيين الفنيين فأخذ البحث شكلاً آخر وأنا أرجو من حضرة رئيس الحكومة ووزير الأشغال أن ينظرا في هذا المجلس ـ وقد أصبح بأكثريته كأنه من أيام الفراعنة المومياء ـ أريد أن أفهم إذا كان دولة الرئيس سيطبق نظام الستين سنة على هؤلاء أم سيتركهم على حالهم باعتبار أن مجلس إدارة الشركة ألف إرضاء للطائفية من هنا ولزعيم من هناك فيتغاضى دولته عن مصلحة إدارة الكهرباء رغم أنها عماد تقدم البلاد. نحن نريد أن تسيطر عناصر الشباب على مصلحة الكهرباء، ولا تكون بهذا الشكل. نعم نحن نعترف بأنهم أشخاص لهم ماضيهم ولكنهم يفقدون عناصر الخبرة والشباب.

الرئيس: الكلمة لوزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: حضرات الزملاء أياً كان الرأي في تأليف مجلس إدارة مصلحة الكهرباء. ففي هذه المناسبة، أي بمناسبة تعديل التعرفة أذكر أن أعضاء مجلس إدارة الكهرباء فيهم عدد من الفنيين وأنهم مع سائر الأعضاء الإداريين والفنيين كانوا على اتفاق تام على زيادة التعرفة.

فإشارة لما ذكره الزميل عبدالله الحاج عن وجود دراسة تتعلق بقضية الكهرباء واستعداده للبحث فيها أصرح بأن الحكومة مستعدة أيضاً للبحث في أية ساعة كانت ولكي يأتي البحث في الجلسة القادمة مفيداً، فأنني أدعو جميع الزملاء للاطلاع على جميع الأدلة والأرقام وإذا أرادوا زيادة في التدقيق والاطلاع على كافة المعلومات فلهم أن يشرفوا إلى مكتبي وإني مستعد أن أعين يوماً وأضع جميع المعلومات الكافية تحت تصرفهم، لكي يطلعوا على كل شاردة وواردة في التعرفة الجديدة، حتى إذا تناقشنا في هذه القضية تكون المناقشة على ضوء الأرقام.

الرئيس: ورد على الرئاسة اقتراح من حضرة النائب المحترم السيد بيار إده يقول فيه:

اقترح عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية الكهرباء من كل أوجهها.

الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: الحكومة توافق على هذا الاقتراح وهي مستعدة لبحث قضية الكهرباء في الجلسة المقبلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ادريب الفرزلي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، المادة ١٨ من النظام الداخلي أفسحت المجال لحضرة النواب لبحث قضية الكهرباء، ولا مجال لبحثها اليوم.

في النظام مادة خاصة تقول: إن للمجلس أن يؤلف لجاناً خاصة لبحث قضية ما، فأنا أرى أن يتحمل النواب مسؤولياتهم بالنسبة لقضية الكهرباء، وأرى أن ينتخب المجلس الكريم لجنة من الاختصاصيين منهم لهذا الغرض.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: أود أن أكرر بأن الحكومة ترحب بتعيين جلسة خاصة لبحث قضية الكهرباء ولتكن يوم الثلاثاء القادم.

ومن جهة أخرى ورغبة في أن يتمكن النواب من البحث على ضوء الأرقام أعلن أننا بعد ظهر الجمعة القادم نكون تحت تصرفكم للاطلاع على كافة الحسابات حتى إذا ما جئنا إلى المناقشة نبحث بحثاً علنياً واضحاً. لأن القضايا التي تحال إلى اللجان يماطل فيها، ونحن نريد أن يطلع الشعب على أسباب زيادة الأسعار.

الرئيس: الرئاسة تعين جلسة نهار الثلاثاء المقبل لبحث قضية الكهرباء.

ننتقل الآن لدراسة جدول الأعمال وهو درس قانون موازنة سنة ١٩٥٥ بصورة عامة.

ولكن قبل البدء في درس الموازنة أعلن أنه ورد على الرئاسة طلب من حضرات النواب السادة: جوزف سكاف، جورج هراوي، وكامل الأسعد يلتمسون أعطائهم مأذونية تغيب لمدة عشرين يوماً للقيام بأعمال خاصة.

من يوافق على إعطائهم هذه المأذونية يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: وافق المجلس على منحهم المأذونية

والآن ننتقل لدراسة الميزانية بصورة عامة

الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة

رئيس لجنة المالية والموازنة:

تقرير عام على موازنة الدولة

حضرة الرئيس، زملائي الكرام،

كنت مزمعاً أن أقترح إلغاء المناقشة العامة التقليدية في مشروع الموازنة لأن التجارب أثبتت أن هذه المناقشة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هي مضيعة للوقت، طالما أن معظم مقترحات النواب، ومقترحات اللجنة المالية بنوع خاص تذهب أدراج الرياح.

إلا أن ما لمسته من حسن استعداد لدى حضرة وزير المالية؛ جعلني أتقدم بمثل هذا الاقتراح آملاً أن تسمح له مناقشات هذه السنة بأن يجري الاصلاحات اللازمة في هذا الحقل الهام حقل «موازنة الدولة».

وعندما أقول «موازنة الدولة» لا أعني الموازنة العامة فحسب ولا مجموعة الموازنات من عامة وملحقة، إنما أعني مجمل موازنات الدولة بما فيها الصناديق المستقلة المنشأة لتنفيذ المشاريع الانشائية والسلفات التي تسديها الخزينة للمصالح (Offices nationaux) أي مجمل واردات ونفقات الدولة السنوية.

وقد أردت أن يكون موضوع تقريري وتقرير زميلي؛ حضرة مقرر اللجنة، كاملاً شاملاً، أي أن يتناول درس «موازنة الدولة» من جميع وجوهها، ليتسنى لحضراتكم وللرأي العام أن يكون فكرة واضحة عن هذه القضية الجوهرية.

ولذا سيتكلم حضرة المقرر بالتفصيل عن مشروع الموازنة العامة.

أما تقريري هذا فسيتناول في القسم الأول منه:

أولاً: الموازنات الملحقة.

ثانياً: موازنة المشاريع الانشائية

ثالثاً: موازنة المصالح الوطنية (Offices nationaux)

رابعاً: وزارة التصميم العام الجديدة

وفي القسم الثاني: الانتقادات الموجهة «لموازنة الدولة» وبيان أسس الموازنة الفضلى.

أما القسم الأخير فسيبحث عن طرق إيجاد المال في الخزينة.

وسأختتم هذا التقرير بمطالب موجهة إلى المسؤولين ولا سيما وزير المال.

القسم الأول

أولاً: الموازنات الملحقة

١ ـ موازنة اليانصيب الوطني:

لقد صرفت هذه المؤسسة مبلغ ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف ليرة كمساعدات اجتماعية من أول سنة ١٩٤٨ لغاية اليوم وتركت ربحاً صافياً قدره ٨٣٠ ألف ليرة لنهاية سنة ١٩٥٣.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما المساعدات الاجتماعية فجميعنا يعلم كيف ولمن منحت وكم كان أجدى لو كان المسؤولون استعملوا هذا المال الضخم لبناء مشاريع اجتماعية معينة كما تفرضه المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٣ تاريخ ٢٢/٦/ ٤٣ التي حددت وجهة استعمال أرباح اليانصيب الوطني وكما أوصى به المجلس واللجنة المالية مراراً وتكراراً.

ولدى درس مشروع موازنة ١٩٥٤ ارتأت اللجنة حذف الاعتماد المخصص للمساعدات الاجتماعية نظراً لعدم العمل بتلك التوصيات ولم يعد المجلس هذا الاعتماد إلى الموازنة إلا بعد أن صرح رئيس مجلس الوزراء في جلسة ١٢ تموز بأن القانون سيطبق بحذافيره اعتباراً من أول سنة ١٩٥٥.

أما الآن، وقد أصبح مؤسس اليانصيب الوطني رئيساً للحكومة الحاضرة فإننا على ثقة تامة بأن القسم الأكبر من أرباح اليانصيب سيخصص لمشاريع معينة كإنشاء مأوى للفقراء أو العجزة وملجأ للمتسولين ومشغل للعمال والعاملات الأحداث... بدلاً من أن ينفق بصورة نثرية على بعض الأشخاص والجمعيات.

٢ ـ موازنة الهاتف:

أ ـ دفعت الدولة مبلغ ٤ ملايين و ٧٠٠ ألف ليرة ثمناً لشبكة الهاتف التي استلمناها من الجيش الإفرنسي سنة ١٩٤٦.

ب ـ استقرضت إدارة الهاتف من مصرف سوريا ولبنان مبلغ ٧ ملايين ونصف المليون ليرة، أعادت منه القسط الأول وقدره ٦٢٥ ألف ليرة خلال ١٩٥٤ وستعيد منه مليوناً وربع المليون عدا الفائدة (١٣٧٥٠٠ ليرة) خلال سنة ١٩٥٥.

ج ـ أما عجز الهاتف الذي سدد أخذاً من مال الاحتياط فقد بلغ ١٢٦، ٦١٣، ٣ ليرة لنهاية سنة ١٩٥٣ وقد سلفت وستسلف الخزينة المبالغ التالية للتلفون الآلي وتوسيع شبكة الخطوط:

سنة ١٩٥٤ ٣,٧٣٧,٠٠٠ ليرة

سنة ١٩٥٥ ٣,٠٤١,٧٥٠ ليرة

د ـ إن الانشاءات التي ستقوم بها إدارة الهاتف سنة ١٩٥٥ لتوسيع شبكة بيروت ومراكز الملحقات ولزيادة الخطوط بين بيروت ودمشق ستكلف أكثر من ٤ ملايين ليرة تحملت نصفها موازنة سنة ١٩٥٥ وستتحمل النصف الثاني موازنة سنة ١٩٥٦.

هـ ـ لقد طلبت لجنتنا من إدارة الهاتف وضع تصميم عام لمد شبكة الهاتف إلى جميع القرى اللبنانية فوعد حضرة المدير العام بإجراء اللازم بظرف ستة أشهر ليصير تنفيذ التصميم على مدى أربع أو خمس سنوات، إذا أقر المجلس الاعتمادات اللازمة وقد تبلغ مليوني ليرة.

و ـ أما من جهة ضبط النفقات وزيادة الواردات فقد توصلنا والحمد لله إلى نتائج مرضية فبلغت الزيادة هذه السنة ٤٠٠ ألف ليرة وستبلغ سنة ١٩٥٥ مليونين ونصف المليون من الليرات وسيزداد هذا الرقم إلى ٤ ملايين ليرة في الأعوام المقبلة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ز ـ بالرغم من هذه الزيادات لن تتمكن إدارة الهاتف قبل ١٩٦٠ من المباشرة بتسديد السلفات التي قبضتها من الخزينة لأنها ستضطر عما قريب إلى إنشاء شبكة آلية ثانية في بيروت وشبكة آلية في طرابلس وإلى إدخال عدة تحسينات على الانشاءات الحالية.

٣ ـ موازنة مكتب القمح:

هل من الضروري والمفيد المحافظة على مكتب القمح؟

لقد بحثنا هذا الموضوع في اللجنة فتبين أن حالة سوق الدقيق والحنطة في لبنان ومواقف حكومة سوريا تجاهنا لا تسمح بالتفكير في إلغاء مكتب القمح عما قريب.

أما موازنة مكتب القمح فإنها توحي إلينا الملاحظتين التاليتين:

أ ـ لقد فرضت رسوم السكر والمصنوعات السكرية لتسديد العجز البالغ ١٨ مليون ليرة الذي وقع سنة ١٩٤٦ عندما خفضت أسعار الحنطة والطحين وبيعت بأقل من كلفتها. أما اليوم وقد سدد هذا العجز فكان يجب إلغاء هذه الرسوم لولا اضطرار مكتب القمح إلى بيع الحنطة بخسارة في بعض الأحيان واحتياجنا إلى المال لمشاريعنا الانشائية.

ب ـ إن الاتفاق مع «المدريكو» سيؤدي من جهة الواردات إلى تلاشي الرسم الإضافي على المحروقات السائلة المستوردة (إذ أن هذه الكميات ستصبح ضئيلة جداً) كما أنه سيؤدي من جهة النفقات إلى تلاشي الخسارة الناتجة من تحملنا فرق السعر وفرق القطع للمحروقات السائلة المستوردة. وإذا استندنا قياساً إلى أرقام موازنة سنة ١٩٥٤ ترى أنه سينتج لنا وفر قدره مليونان و ٧٠٠ ألف ليرة من هذا القبيل.

٤ ـ موازنات المشاريع المائية:

أ ـ ما هي هذه المشاريع؟

هناك مشروعان للشفة (مشروع نبع العسل في كسروان ومشروع فرع الميه وميه قرب صيدا المسترد في شهر آب الماضي من امتياز نبع الطاسة بمبلغ ٤٧٧ ألف ليرة) وثلاثة مشاريع للري:

- مشروع مياه اليمونة في البقاع.
- مشروع القاسمية وينابيع رأس العين في الساحل الجنوبي.
- ومشروع نهر الجوز في سهل البترون.

إلى هذه المشاريع الثلاثة يجب أن نضيف مشروع شركة أدونيس في بلاد جبيل المسترد بمبلغ ٩٢٥ ألف ليرة.

نحن إذن أمام ستة مشاريع مائية صالحة للاستثمار تقدر قيمتها بأربعين مليون ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ كيف نستثمر هذه المشاريع وما هي موازنتها؟

من الغريب أن لا تأتي المراسيم الاشتراعية على ذكر إدارة واستثمار المشاريع المائية المنجزة فبقيت هذه المشاريع تستثمر بواسطة اللجنة المستقلة المؤلفة بالمرسوم رقم ٣٧٧٢ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٠ والمرسوم رقم ٥٨٦٨ تاريخ ٨ أيلول سنة ١٩٥١.

إلا أن وزارة الزراعة ادعت بأن استثمار مشاريع الري هو من اختصاصها فاستحصلت على مرسوم بهذا المعنى وبقيت اللجنة القديمة صالحة لاستثمار مشروع نبع العسل فقط.

لكن وزارة الزراعة غير مجهزة لإدارة هذه المشاريع الاستثمارية فيجدر بالمسؤولين أن يعطوا هذه القضية في المراسيم الاشتراعية حلها المنطقي وهو تكليف لجنة مستقلة إدارياً ومالياً لاستثمار المشاريع المشار إليها، على غرار ما هو حاصل في مصلحة مياه بيروت مثلاً.

أما موازنات هذه المشاريع فلم يوضع منها إلا مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ أحيل إلى المجلس في نهاية السنة فتأملوا... وقد بلغت واردات هذه المشاريع ١٧١ ألف ليرة ونفقاتها ٩٧ ألف ليرة وهي مبالغ هزيلة بالنسبة لأهميتها.

والجدير بالذكر هنا:

أولاً: إن اللجنة المالية والمجلس أوصيا الحكومة عند إقرار استرداد مشروع شركة أدونيس بأن يستثمر هذا المشروع بواسطة هيئة مستقلة عن الإدارة وبأن تفكر الحكومة بتمديد الشبكة الحالية من الجهتين الشمالية والجنوبية لتعم الفائدة وتنخفض نسبة النفقات العامة.

ثانياً: إنه من الطبيعي أن يدخل مشروع مياه عنجر في البقاع تحت سلطة اللجنة المستقلة المقترح تأليفها.

ثانياً ـ موازنات المشاريع الانشائية:

إن ما نسميه موازنات المشاريع الانشائية هو بالحقيقة صناديق مستقلة (Caisses autonomes) انشيء الأول منها بقانون ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ والأخير بقانون ٢٥ آب سنة ١٩٥٤.

لقد أنفقت هذه الصناديق لغاية ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٤ مبلغ ٩٧ مليون ليرة تقريباً للطرق والمباني والمطارات والمشاريع المائية وغيرها من المشاريع.

إن لنا على هذه الصناديق الملاحظات التالية:

أولاً: إن البعض من المشاريع المسماة إنشائية ولا سيما الطرقات الصغيرة قد حشر حشراً في نطاق المشاريع الانشائية لتنفذ بسرعة وبأموال الصندوق المستقل ومن جهة أخرى أن هذه المشاريع لم تأت مدروسة الدرس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكافي ولم تقرر بناء على تصميم شامل ينفذ على مراحل بواسطة هيئة مستقلة فكانت النتيجة وخيمة في بعض الأحيان وناقصة في مطلق الأحوال.

ثانياً: بعد أن مضى أكثر من عشر سنوات ونصف على الصندوق الأول وسبع سنوات ونصف على المشروع الثاني، من الضروري إلغاؤها وتصفية حساباتهما وإعادة المال المتبقي لحساب كل واحد منهما إلى مال الاحتياط وذلك لنتصرف بهذه الأرصدة في مشاريع إنشائية جديدة.

ثالثاً: لقد استردت الحكومة بمرسوم مؤرخ في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٣ مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٧٠٤٧ تاريخ ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٥١ والمتعلق بإنشاء لجنة تحكيمية لاستملاكات مطار بيروت الدولي، بعد أن كانت لجنة الإدارة والعدلية ولجنة الأشغال العامة قد وافقتا عليه بالاجماع.

فكان إن وقع على الخزينة ضرر فاحش يقدر بالملايين من الليرات، ذلك لأن قرارات المحاكم بهذا الخصوص مبنية على تقارير خبراء بالغوا كثيراً بتقدير قيمة الأراضي المستملكة فحان للحكومة أن تعيد إلى المجلس هذا المشروع الذي وضع للحد من الخسارة الواقعة على الخزينة وأن يقره المجلس بسرعة لتتوفر ملايين أخرى من الليرات، نحن بأشد الحاجة إليها.

ثالثاً: موازنات المصالح الوطنية (Offices nationaux)

١ ـ مصلحة مياه بيروت:

من المعلوم أن موجودات شركة بيروت القديمة أصبحت ملكاً للدولة بعد تنفيذ قرار الحكم المطلق وأن إدارة هذا المشروع هي الآن بيد لجنة مؤلفة بمرسوم وأن الخزينة سلفت لهذه اللجنة لغاية اليوم مبلغ ستة ملايين و ١٥٥ ألف ليرة وأن الخزينة مضطرة أيضاً لدفع أربع ملايين ليرة لاتمام التجهيزات اللازمة والأمل وطيد بأن هذه المصلحة ستعيد السلفات المعطاة لها اعتباراً من سنة ١٩٥٧ بنسبة مليون ليرة سنوياً.

ومع تقديرنا للجنة التي قامت بواجبها خير قيام، نلفت النظر إلى كون وضعية هذه اللجنة أصبحت غير قانونية بموجب المادة الأخيرة من قانون ١١ كانون الثاني سنة ١٩٥١ التي تنص على ما يلي:

«إلى أن يتم التحكيم النهائي، تنشأ مصلحة خاصة تنظم بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء» وقد تم التحكيم المذكور منذ ستة أشهر.

٢ ـ مصلحة الكهرباء والنقل المشترك:

أ ـ كانت الخزينة قد سلفت إلى هذه المصلحة مبلغ ٣ ملايين ليرة تقريباً وقد دفعت ٢٣ مليونا ونصفاً للإسترداد وقد أجزنا تسليف مبلغ سبعة ملايين ليرة لمعمل ذوق مكايل فيكون المجموع ٣٣ مليون ليرة ونصفاً، سيصل إلى الأربعين مليونا لأن مصلحة الكهرباء مضطرة لأن تشتري بأقرب وقت مجموعة احتياطية لمعمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بيروت بقدرة ٦ آلاف كيلوات وأن توصي على مجموعة ذوق مكايل الثانية بقدرة ١٥ ألف كيلوات وعلى مجموعة ثالثة لمعمل الصفا.

ب ـ إن الموضوع الثاني الهام فيما يتعلق بمصلحة الكهرباء هو موضوع التعرفة ونتيجة الاستثمار الحسابية لنهاية سنة ١٩٥٤ وعلى وزير المالية أن يدرس وضع المصلحة المالي بصورة مستعجلة لمنع الضرر على الخزينة، وقد يبلغ الملايين من الليرات إذا تركنا الحالة على ما هي عليه الآن.

لقد وضعت التعرفة الحالية بعد دروس قام بها رجال الاختصاص وقد أكد هؤلاء أن السعر الأساسي للكيلوات ـ ساعة، هو ثمانية غروش و ٧٥/ ١٠٠، قد وضع لتتمكن الشركة من تغطية جميع نفقاتها مع الاستهلاكات الواجبة ولتوزيع ربح قدره ستة بالمئة على المساهمين، إلا أن هذه التعرفة لم يقبل بها بعض المستهلكين منهم الصناعيون وأصحاب دور السينما.

ومهما يكن من أمر فإن قضية التعرفة وموازنة المصلحة هي هامة جداً ويجب درسها بواسطة أهل الخبرة للوصول بسرعة إلى حل مقبول.

٣ ـ مصلحة الليطاني:

وهنا نصل إلى أهم مصلحة وطنية، مصلحة الليطاني، التي تعلق عليها البلاد أطيب الآمال والتي باشرت أعمالها بهمة وغيرة تشكر عليهما وقريباً ستختار هذه المصلحة الشركة أو الشركات التي ستقوم بالدروس التفصيلية اللازمة لوضع دفاتر الشروط المتعلقة بتنفيذ الجزء الأول من مشروع الليطاني الضخم.

ومن المعلوم أن الخزينة سلفت لهذه المصلحة خمسة ملايين ليرة وأن بعثة خاصة من بنك التعمير الدولي أتت خصيصاً إلى لبنان لتدرس إمكانية إقراض الدولة مبلغاً من المال لتمويل الجزء الأول من المشروع وبهذه المناسبة نقول أن معدل الفائدة في أوروبا وأميركا قد تدنى كثيراً فيكون معدل البنك المذكور (٤ وثلاثة أرباع بالمئة سنوياً) فاحشاً جداً بالنسبة للمعدلات الجاري على أساسها التعامل في البلاد الغربية. نذكر هنا أن حكومة مصر قررت استقراض ٢٥ مليون جنيه مصري في داخل البلاد اعتباراً من ١٥ كانون الأول ١٩٥٤ لقاء فائدة قدرها ٢ ونصف بالمئة للقرض الذي سيستحق بعد عشر سنوات و ٣ بالمئة للقرض الذي سيستحق بعد ١٥ سنة و ٣ ونصف بالمئة للقرض الذي سيستحق بعد ٢٠ سنة.

أما نحن، فماذا يجب أن نعمل وكيف يمكنا تمويل مشروع الليطاني وسائر مشاريعنا الحيوية؟ هذا ما نعالجه في نهاية هذا التقرير.

رابعاً: وزارة التصحيح العام

على ذكر المشاريع الانشائية والمصالح الوطنية، لا بد لي من التكلم عن وزارة التصميم العام الجديدة، المنظمة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٤.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من المعروف أن الحزب الذي أتشرف بالانتماء إليه هو الذي طالب أكثر من سواه بإنشاء وزارة التصميم ولكن شتان بين ما كنا نطالب به وننتظره بفارغ صبر وبين ما قررته الحكومة.

فقد كنا نريد وزارة تضع التصميم العام وتراقب تنفيذه، الجاري من قبل هيئة خاصة مستقلة إدارياً ومالياً وبواسطة موازنة مستقلة غير خاضعة للقاعدة السنوية. فكان أن خضعت الحكومة في تنظيم وزارتها الجديدة إلى بعض الأهواء السياسية بدليل ما أقدمت عليه من إدخال بعض المصالح في ملاك هذه الوزارة مع أن لا دخل قطعياً لهذه المصالح بوزارة التصميم.

أما من جهة تنفيذ المشاريع التي يشملها التصميم العام فقد تقرر أن يحصل بواسطة مختلفة الوزارات وحسب أنظمة المحاسبة العمومية.

وهنا الخطأ الفادح، لأن الشكوى هي من حالة الأجهزة الإدارية والفنية في كافة وزارات الدولة ومن تطبيق أصول المحاسبة العمومية العادية على المشاريع الانشائية. فكيف تخلق الحكومة وزارة جديدة للتخلص من عيوب وقيود الأوضاع القائمة وتضع حول عنقها نفس هذه القيود؟

أما «صندوق التجهيز العام» الذي أنشأه المرسوم الاشتراعي لتمول الدروس والمشاريع المقترحة في التصميم العام فإن بعض طرق تغذيته غير مقبولة لأنها تؤدي إلى اضطراب في الموازنة العامة، طالما أنه بالامكان تحويل قسم من عائدات البترول (الداخلة في صلب الموازنة العامة إلى «صندوق التجهيز العام».

من هنا يتبين جلياً وجوب تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٢ قبل إقرار ملاك هذه الوزارة وبدء العمل فيها.

القسم الثاني: الانتقادات الموجهة «لموازنة الدولة» وبيان أسس الموازنة الفضلى

إن «موازنة الدولة» وهي تلك المجموعة الضخمة المؤلفة من الموازنة العامة والموازنات الملحقة وصناديق المشاريع الانشائية، عدا سلفات الخزينة للمصالح الوطنية (Offices nationaux) تبدو لي ولكل ذي عينين بصيرتين ملاءى عيوباً ولا تؤمن من المنافع المطلوب منها إلا القليل فيؤدي ذلك سنوياً إلى خسائر هائلة للشعب والخزينة معاً.

إن الحكومة المتتالية من سنة ١٩٤٣ إلى اليوم مسؤولة عن هذا الوضع الشاذ ولا سيما أن الأخطاء ذاتها ارتكبت من زمن بعيد، ولا تزال ترتكب، بالرغم من تنبيهات وتوصيات النواب، ولجنة المالية بنوع خاص.

إن الحكومات المتتالية من سنة ١٩٤٣ إلى اليوم مسؤولة عن هذا الوضع الشاذ ولا سيما أن الأخطاء ذاتها ارتكبت من زمن بعيد، ولا تزال ترتكب، بالرغم من تنبيهات وتوصيات النواب، ولجنة المالية بنوع خاص.

فالموازنات تحضر وتهيأ في كل سنة بطريقة «روتينية» فتأتي صورة طبق الأصل تقريباً عن الموازنات السابقة ما خلا التحسينات الشكلية التي طرأت عليها منذ سنتين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما العيوب الرئيسية التي نشكو منها فهي التالية:

أولاً: إن موازناتنا لا تطبق القاعدة الأساسية المتبعة في الموازنات وهي أن يرصد الاعتماد الكافي للخدمات العامة مهما بلغ لأن الغاية الأساسية من استيفاء الضرائب هي أداء هذه الخدمات إلى الشعب على أكمل وجه.

أعطي أمثالاً على ذلك: أن الخدمات العامة المسماة:

«الأمن»

«القضاء»

«التعليم»

«الصحة العامة»

«قمح الغش ومكافحة غلاء الأسعار».

«البريد، الهاتف».

الإدارة بوجه عام وهي المسؤولة عن سائر الخدمات وأهمها الاقتصادية (من زراعية وتجارية وصناعية).

كل هذه الخدمات لا تؤدي إلى الشعب كما يجب ومن المسؤولين يستطيع أن يدعي العكس؟

ولا يمكن الاحتجاج بقلة الاعتمادات وقلة المال، لأن القليل هو الكفاءة والجد والجرأة والإقدام على إصلاح الحال، ولو تدريجياً.

آخذ مثلاً مشكلة الرواتب وهي بنظري أهم مشكلة في الدولة.

إن الرواتب، كل الرواتب، ضئيلة بالنسبة لغلاء المعيشة. فماذا فعلت الحكومات السابقة والحاضرة لحل هذه المشكلة التي بدون حلها لا يمكن أن يتم إصلاح الجهاز الإداري والفني في لبنان؟

إن التحسين الجزئي الذي طرأ على حالة الموظفين بموجب مراسيم حكومة الأمير خالد شهاب الاشتراعية كان وبالأعلى جميع الموظفين ولا سيما على الصالحين منهم لأن هذه المراسيم الاشتراعية ثبتت الحالة السيئة التي كنا نشكو منها وهي تخمة الموظفين الإداريين. فبدلاً من أن تدرس تلك الحكومة ملاكات الدولة درساً علمياً ومن أن تسهل وتبسط الأنظمة الإدارية لتخفيف المعاملات ومن أن تفكر بزيادة إنتاج الموظف، (بزيادة ساعات العمل وبتأمين الانضباط الكافي في الدوائر وبإنشاء المدرسة الإدارية، الخ...) لتتمكن من تخفيف عدد الموظفين وتحسين حالة الباقين تحسيناً كافياً، أتت الحكومة المذكورة بحل سطحي وناقص وهو زيادة رواتب جميع الموظفين زيادة طفيفة...

ومن جهة ثانية هنالك بعض النفقات الضرورية المجدية، يجب إدخالها في الموازنة العامة منها:

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أ ـ النفقات الناتجة من زيادة عدد القضاة والمساعدين القضائيين، وقد تقررت مؤخراً الحمد لله ومن زيادة عدد الفنيين في بعض الوزارات والدوائر، منها وزارة الأشغال العامة ودوائر الساحة.

ب ـ النفقات الناتجة من الاتفاق مع بعض الاختصاصيين والخبراء اللبنانيين والأجانب.

ج ـ النفقات الناتجة من إنشاء أو تعزيز بعض المصالح أو المؤسسات أذكر منها:

١ ـ مجلس التصميم ومصلحة الاحصاءات العامة في وزارة التصميم العام الجديدة.

٢ ـ المدرسة الإدارية.

٣ ـ مدرسة الدرك والشرطة.

٤ ـ دائرة قمع الغش (غش الخبز العرق وكثير من المواد الغذائية وغيرها).

٥ ـ مصلحة المعادن والمياه المعدنية والجوفية.

٦ ـ مصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز بما فيه شركات البترول.

٧ ـ هيئة تفتيش الدولة ودوائر التفتيش في كل وزارة.

٨ ـ مصلحة أملاك الدولة الخاصة.

٩ ـ مفوضية السياحة والاصطياف

١٠ ـ مصلحة المساحة الفنية لمسح الأراضي وإجراء عمليات الفرز والضم بسرعة.

١١ ـ مصلحة الدعاوى والقضايا لتأمين الدفاع عن مصالح الدولة أمام المحاكم ومجلس الشورى.

١٢ ـ مصلحة عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية ومراقبة تنفيذ هذه الاتفاقات.

د ـ نفقات بناء سجون حديثة وتجهيز المستشفيات الحكومية في صيدا وطرابلس وزحلة وتبنين.

هـ ـ هنالك أخيراً بعض الأشغال العامة والمشاريع الانشائية المستعجلة التي لا بد من إجرائها في السنين المقبلة كالمشاريع الصحية والكهربائية والمائية، ولا أذكر قصر العدل والمدينة الصحية والمدينة الرياضية والمساكن الشعبية مع أنها ضرورية.

ثانياً: إن الاعتمادات التي ترصد بصورة كافية لبعض النفقات لا تصرف بصورة موفقة ولا تعطي النتيجة المطلوبة.

أعطي مثلاً واجداً عن ذلك: اعتمادات المفروشات.

سيأخذكم العجب إذا علمتم أن الموازنة العامة تخصص سنوياً نصف مليون ليرة تقريباً لشراء مفروشات

to obtain the original document, please contact Mr. Adham Daher

وصيانتها لأن لا أحد منكم يجهل كم هي مخجلة حالة المفروشات في مجمل الدوائر الرسمية والأقلام والمحاكم (وقد رأيت بأم العين في الدوائر العقارية في بيروت كرسياً مفكك الأقسام يجلس عليه أحد الموظفين وطاولة عمرها عشرون سنة على الأقل جارورها واقع على الأرض). أما سرايات الحكومة في الجديدة وصور وجزين وسائر أنحاء الجمهورية فإنها في حالة معيبة إن لجهة البناء أو لجهة المفروشات، فكيف يمكن التصويت على الاعتماد المطلوب في حين أنه كان بالامكان وضع تصميم لفرش كافة الدوائر وتنفيذ هذا التصميم على مدى خمس سنوات على الأكثر بأقل من الاعتمادات الملحوظة، أي بأقل من مليوني ليرة؟

ثالثاً: إن الطرق والمباني لم تكن لتكلف الخزينة اللبنانية أضعاف ما كان يجب أن تكلف، لو أن وزارة الأشغال العامة كانت تتحمل مسؤولياتها تجاه النواب ولو أنها صرفت المال بصورة علمية ومضبوطة.

وكم من الملايين من الليرات ذهبت هدراً لأن الاعتمادات كانت غير كافية أو لأن الدروس كانت ناقصة أو مغلوطة أو لأن الأشغال لم تتم في الوقت اللازم أو لم تكمل في الوقت المناسب أو لأن العمل كان رخيصاً ظاهراً وغالياً جداً في النتيجة.

وقد طلبنا هذه السنة من وزارة الأشغال العام وضع تصميم عام للطرق الدولية ولشبكة الطرقات الرئيسية في كافة المناطق اللبنانية ليقره هذا المجلس وينفذ على مدى خمس أو ست سنوات، منعاً للارتجال ولتأثير المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

رابعاً: أما موازنة المشاريع الانشائية فإنها تشكو عدم وجود تصميم عام ينفذ على مراحل وفقاً لقاعدة تفضيل الأهم على المهم وعدم وجود هيئة مستقلة إدارياً ومالياً تنفذ هذه الأشغال بالسرعة والدقة اللازمتين وهذا الذي طالبنا به مراراً لم نحصل عليه اليوم إلا جزئياً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢ الذي أنشأ وزارة التصميم وصندوق التجهيز العام وقد جاء هذا المرسوم مبتوراً كما سبق وبينا بالتفصيل.

خامساً: ومن جهة مراقبة النفقات، هنالك مراقبة المجلس ولجنة المالية والموازنة بنوع خاص ومراقبة ديوان المحاسبة المسبقة والمؤخرة وهاتان المراقبتان غير كافيتين.

إن المراقبة الفعالة التي تجدي نفعاً أكثر من سواها هي مراقبة الإدارة ولا سيما مراقبة وزارة المالية على صرف النفقة وكيفية صرفها.

وكم من مرة قلنا للحكومة أن التفتيش (وأيضاً التفتيش على التفتيش) هو الركن الأساسي للإدارة ولمالية الدولة وكم من مرة قلنا أنه يجب تعزيز التفتيش مادياً (بتعديل رتب ورواتب المفتشين) ومعنوياً (بتوسيع صلاحياتهم وإعطائهم حق فرض بعض العقوبات في حالات معينة).

وبمناسبة البحث عن المراقبة أذكر هنا مراقبة جديدة يجب أن تقوم بها الدوائر الفنية والمالية وهي مراقبة المصالح الوطنية التي أنفقت عشرات الملايين من الليرات والتي ستنفق مئات الملايين من أموال الخزينة ومن

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

القروض التي ستحصل عليها، فيجب أن يكون هم الحكومة الأكبر التأكيد من أن هذه المصالح تدار وتستثمر كما يجب كي لا تقع في خسائر كبيرة نحن وأولادنا بغنى عنها.

أما رقابة ديوان المحاسبة فيجب أن تكون شديدة للغاية دون أن تشل حركة الإدارات ولم يأت المرسوم الاشتراعي رقم ٩ الجديد موفقاً بهذا الخصوص فالواجب يقضي بتعديله.

هذه هي الخطوط الكبرى لإصلاح «موازنة الدولة» في أطوار التحضير والتنفيذ والمراقبة، لكن هذه الموازنة الصالحة تكلف الدولة أكثر من الموازنة الحالية.

فما هي الطرق لايجاد المال الكافي في الخزينة بعد أن نفذ مال الاحتياط الذي طالبنا بانفاقه فأنفق فعلاً بالصورة المبينة في الملحق لهذا التقرير؟

القسم الثالث: بيان الطرق لايجاد المال الكافي في الخزينة

لإيجاد المال في الخزينة عدة طرق نبينها باختصار:

أولاً ـ تخفيض النفقات غير الضرورية أو غير المجدية ومنها:

١ ـ نفقات الموظفين الفائضين عن الحاجة بعد تسهيل وتبسيط المعاملات والأنظمة الحالية وزيادة إنتاج الموظفين بشتى الوسائل ووضع ملاكات جديدة للدولة.

٢ ـ بعض النفقات الإدارية ونفقات التمثيل والدعاية والأعياد والوفود والمؤتمرات.

٣ ـ بعض المساعدات التي تمنح من قبل الدولة بسخاء متزايد.

ثانياً ـ الاستفادة من توفيرات يمكن الحصول عليها:

١ ـ من بدلات إيجار القسم الأكبر من المكاتب الحكومية بعد إقامة أبنية جديدة للدولة.

٢ ـ من تحسين طرق تحضير موازنة النفقات ورصد الاعتمادات بصورة ملائمة وكافية.

٣ ـ من جراء المراقبة الشديدة أثناء صرف النفقة بواسطة التفتيش على التفتيش كما سبق القول.

ثالثاً ـ استيفاء ضريبة الشرفية المقررة بالقانون الصادر في ٢٧ ت٢ سنة ١٩٥١ والذي لم تنفذه دوائر المالية بعد لأسباب غير مقبولة.

رابعاً ـ زيادة الواردات الحالية وذلك:

١ ـ بإجراء تحقق أصح لعدة ضرائب أخصها ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

٢ ـ بالتشديد على تطبيق قانون الطوابع وعلى استيفاء رسوم الجمرك ورسم الفراغ في الدوائر العقارية.

٣ ـ باكتشاف المكلفين المكتومين وهم كثر لا سيما مكلفي ضريبة الأملاك المبنية في بيروت والمناطق.

٤ ـ بالتشديد على تحصيل المتأخرات من الضرائب والرسوم.

٥ ـ بزيادة عائدات شركات البترول والشركات ذات الامتياز بعد الاتفاق معها على ذلك.

٦ ـ بزيادة أرباح شركة الريجي بعد تنظيم هذه الشركة ومكافحة التهريب كما يجب.

٧ ـ بضبط إيجار واستثمار أملاك الدولة الخاصة.

خامساً ـ بتحصيل متأخرات الديون المستحقة للدولة ومنها الأربعة ملايين ليرة المتبقية من القروض الزراعية والصناعية والفندقية القديمة:

وغني عن البيان أنه اعتباراً من السنة القادمة ستدخل على الخزينة مبالغ هامة من أرباح مصرف التسليف الجديد ومن جراء تنفيذ المشاريع الانشائية وزيادة النفقات المنتجة إذا قررناها (كنفقات السياحة والاصطياف مثلاً) ومن إعادة قسم من السلفات المعطاة لمصلحة مياه بيروت والهاتف ومصلحتي الكهرباء والليطاني.

وغني عن البيان أيضاً أن اعتماد سياسة اقتصادية حكيمة يؤدي إلى تحسين في الحال العامة وبالتالي إلى زيادة واردات الخزينة.

أما زيادة الواردات بزيادة الضرائب فإننا من الذين يرفضونها رفضاً باتاً.

نحن من القائلين بأن سياسة لبنان الضرائبية يجب أن تكون سياسة عادلة ومعتدلة، وبنظري أن معدل بعض الضرائب عندنا ليس معتدلاً بصورة كافية فأرجو حضرة وزير المال أن يدرس هذا الموضوع ويقارن بين معدلات مختلف الضرائب والرسوم ليصل إلى نتيجة مقبولة من جهتي العدل والاعتدال.

ونحن من القائلين أيضاً بوجوب إلغاء الضرائب والرسوم الصغيرة والمزعجة وإعفاء المواطنين الذين يكلفون الدولة (من رواتب وثمن قرطاسية) أكثر من المبلغ الذي يدفعونه إلى الخزينة.

أعطي مثلاً على ذلك: يبلغ عدد مكلفي ضريبة الدخل ٣٥٥٠٠ منهم ١٥ ألفاً لا يدفعون شيئاً لأن دخلهم الصافي لا يوازي قيمة التنزيل الأساسي و ٦٥٠٠ مكلف لا يؤدون مع الغرامات الفاحشة المفروضة عليهم أكثر من مايتي ألف ليرة من أصل إثني عشر مليون ليرة. فتجاه هذه الوضعية يحسن كثيراً إيجاد نص قانوني يعفي هذه الفئة الكبيرة العدد من المكلفين الصغار للاهتمام جدياً بالمكلفين الباقين وبالمكتومين فتكون النتيجة ربحاً للخزينة لا خسارة.

إن التدابير السابقة من تخفيض نفقات وزيادات واردات تؤمن وفراً هاماً في الموازنات يجب استعماله لتمويل صندوق التجهيز العام.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وهنالك طرق أخرى لتغذية هذا الصندوق هي:

ـ بيع بعض أملاك الدولة الخاصة

ـ المساعدات الفنية والاقتصادية الخاصة.

ـ المساعدات الفنية والاقتصادية الأميركية ومساعدة الأمم المتحدة وسائر الدول التي تريد مساعدتنا.

ـ السلفات الممكن الحصول عليها من مصرف الاصدار لحد معقول لا يجوز تجاوزه قطعياً.

ـ القروض الداخلية والدولية.

وبهذا الخصوص نقول إن بإمكان الحكومة عندما تحصل على ثقة الشعب ولا سيما ثقة المغتربين، أن تعقد قرضاً لمدة خمس عشرة أو عشرين سنة لقاء فائدة قدرها ثلاثة بالمئة يضاف إليها نصف بالمئة تدفع جوائز باليانصيب كما يحصل مثلاً لسندات البنك العقاري المصري.

وبمناسبة هذا البحث لا بد من لفت نظر المسؤولين إلى أهمية المفاوضات الاقتصادية مع الجارة سوريا لأنها ذات تأثير هائل على اقتصاديات البلاد وماليتها (بما فيه النقد والضرائب ورسوم الجمرك وتوظيف الأموال في لبنان...) وبالتالي على إيرادات الدول وتوازن موازنتها.

المطالب

كانت موازناتنا ولا تزال سيئة، إن من جهة تحضيرها ووضعها وإن من جهة تنفيذها ومراقبتها وعندما تكون «موازنة الدولة» سيئة تقع الخسارة على الشعب والخزينة معاً.

ويمكن التأكيد بأن هذه الخسارة (المباشرة وغير المباشرة) لا تقل عن الخمسين مليون ليرة سنوياً.

لذا أرى من الواجب المباشرة حالاً بدرس أسس جديدة لموازنتنا تتوفر فيها جميع الشروط التي ذكرتها في هذا التقرير فيصبح لنا اعتباراً من السنة المقبلة «موازنة دولة» بالمعنى الصحيح تحوي كل الاعتمادات الضرورية والمجدية ولا تحوي إلاّها فتؤدي للشعب يدفع ١٦٠ مليون ليرة في السنة الخدمات العامة التي يستحقها وتكون أداة عمل تقدمي لتنفيذ تصاميم وبرامج تعميرية كفيلة برفع حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية بمدات قليلة.

أما موازنة السنة الحالية فنقول مع الأسف الشديد أنه من المستحيل إجراء تصحيحات جوهرية فيها نظراً لضيق الوقت ولاضطرارانا للتصديق عليها بأسرع ما يمكن.

أيها المسؤولون،

لقد تعبنا وتعب الشعب من التقارير والخطب والصرخات في هذا المجلس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فللمرة الأخيرة أقول ـ إذا كنتم تريدون حقاً الإصلاح في حقل الموازنة ـ وهو حقل هام جداً في حياة الأمة ـ فما عليكم إلا أن تحققوا ما طلبناه منكم. وإلا فإن موازنتكم ستظل موازنة موظفين لا تأتي للشعب بفوائد توازي الأموال الضخمة التي يدفعها بعرق جبينه.

يا وزير المال،

أتوجه إليك بوصفك المسؤول الأول عن مالية الدولة وأنت صاحب الضمير الحي وقد تألمت معنا في جلسات لجنة المالية على أثر ما لمسناه معاً من نواقص وشواذات في دولتنا.

أتوجه إليك مردداً ما قلته لسلفك في مثل هذا الموقف من العام الماضي.

نريدك وزيراً لمالية الدولة لا محاسباً لها.

نريدك وزيراً كبيراً جريئاً ذا تفكير علمي واسع لا وزيراً روتينياً ضيقاً.

نطلب إليك أن تجعل من موازنة الدولة موازنة مفيدة ومجدية، تبعث الحياة في جميع الوزارات وفي البلاد أجمع. ولا لزوم للقول بأن نضع يدنا بيدك بكل إخلاص وعناد للوصول إلى الغاية المنشودة.

وأخيراً أود أن أرد على بعض الذين يعتقدون أن الحالة تحسنت كثيراً بالنسبة للماضي وأنها جيدة الآن: لهؤلاء أقول بكل إنصاف:

إن الحالة الراهنة من جهة الدولة (من حكومة ودوائر ومحاكم) هي سيئة. ومن جهة الشعب فالحالة حسنة للميسورين وهم الذين يظهرون السخاء والبذخ في الانفاق ولكنهم قلة لا تتجاوز الخمسة عشر بالمئة من سكان لبنان. أما الباقون فحالتهم غير مرضية: فهي سيئة للأكثرية الساحقة من قوى الأمن والموظفين والقضاة والمستخدمين والعمال ومعلمي المدارس والفلاحين وصغار التجار والصناعيين والمزارعين وأصحاب المهن الحرة والحرف، وسيئة جداً للعاطلين عن العمل والأيتام والعجزة والمتسولين والذين هجروا عيالهم وانتحروا بأساً وسرقوا وسلبوا بؤساً، ولثلث أولادنا الصغار الذين لم يتمكنوا من دخول المدارس وبقوا مشردين في الأزقة.

والذي يؤلمنا أكثر وأكثر هو اقتناعنا بأنه في الامكان تحسين الحالة تحسيناً مطرداً بقليل من الكفاءة والجد والجرأة.

أجل أيها السادة، إن ضميرنا كنواب، كممثلين للشعب، المحتاج أضحى لا يسمح لنا بالاكتفاء بالوسائل العادية إذا ذهبت صرختنا هذه أدراج الرياح.

بيروت في ١٠ ك٢ سنة ١٩٥٥

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية والموازنة الأستاذ فؤاد غصن.

تقرير لجنة المالية والموازنة
على مشروع موازنة عام ١٩٥٥

حضرة الرئيس، زملائي الكرام،

الموازنة تحتل في حياة الأمة أهمية كبرى لأنها مرآة تنعكس عليها حالة البلاد في جميع نواحي النشاط العام. لذا وجب درسها بكثير من التأني والدقة وتقديم جميع الايضاحات بشأنها لأنها تنير بذلك سبل المناقشة العامة. وإذا كانت الذهنية الكلاسيكية التي سيطرت على الموازنات بصورة عامة في لبنان لغاية اليوم تهتم بالدرجة الأولى في تأمين توازن حسابي بين النفقات والواردات ما خلا بعض المشاريع الانشائية، فقد أصبح لزاماً بالنظر لوضعية لبنان وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي أن تنطلق موازناتنا من نطاق هذا التوازن الضيق نحو آفاق الموازنات الشاملة لجميع نواحي الامكانيات الاقتصادية مجاراة لروح العصر ومراعاة لتطورها كما سبق لي وبينت في تقرير على موازنة العام المنصرم.

موضوع التقرير

سأتولى درس الموازنة بصورة عامة في كفتي النفقات والواردات تاركاً للزميل حضرة رئيس اللجنة المالية درس الموازنات الملحقة والموازنة الاستثنائية وكل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها كالريجي وسكة الحديد وشركة الكهرباء وشركة المياه وبنك سوريا ولبنان الخ.

في الشكل

ولا بد لي من التنويه بأن مشروع الموازنة قد أحيل ضمن المهلة الدستورية وقد اعتمد كمشروع موازنة عام ٩٥٤ الأسلوب الجديد الذي أقر بموجب قانون ٢٠ نيسان سنة ٩٥٤ والقاضي بتوزيع النفقات إلى ثلاثة أجزاء فضلاً عن التحسينات الشكلية إن كان لجهة جداول المقارنة أو الجداول الاجمالية وهي بادرة تسجل بالشكر للحكومة التي أعدت هذا المشروع والحكومة التي تبنته. على أنه لا بد من إلفات النظر إلى أن اللجنة المالية عندما وافقت على تقسيم الموازنة إلى ثلاثة أجزاء وأقر ذلك مجلسكم الكريم رأت في الجزء الثالث من الموازنة ما يشكل شبه موازنة إنشائية ولهذا ارتأت مع واضعي هذا المشروع تدوير اعتمادات الجزء الثالث من الموازنة بصورة مستمرة بغية مواصلة الأعمال الانشائية دون انقطاع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adham Daher

في باب النفقات

إن موازنة النفقات تشكل البرنامج العملي لسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإذا ما ذهبنا من هذا المبدأ تحتم علينا ونحن ندرس باب النفقات أن ندرس بالوقت نفسه:

١ ـ ماهية النفقات المرصدة وهل هي كافية؟ مع بيان النسبة بين الإدارية منها والانشائية وعن الوسائل العملية لانفاق الاعتمادات المجدية.

٢ ـ حول النفقات بصورة عامة وما توحيه من ملاحظات تفرض وضع حد لسياسة الانفاق غير المجدي.

٣ ـ هل من الممكن اعتماد سياسة انفاقية واسعة ومنتجة؟

١ ـ في نفقات عام ١٩٥٥

يبلغ مجموع الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة ١٩٥٥ في الأجزاء الثلاثة من قسم النفقات ١٣٤٦٧٧٠٠٠ ل.ل أي بزيادة ١١٢٧٧٠٠٠ ل.ل. عما كانت عليه في موازنة سنة ١٩٥٤ موزعة كما يلي:

الجزء الأول ٨٣٣٠٢٠٠ ل.ل

الجزء الثاني ٢٦٩٨٠٤٠٠ ل.ل

الجزء الثالث ٢٤٣١٦٤٠٠ ل.ل

ويستنتج من ذلك:

١ ـ إن النفقات الجارية بالنسبة لنفقات التجهيز والانشاء لا تزال تستأثر بالقسم الأوفر من النفقات العامة ككل سنة.

٢ ـ إن توزيع النفقات في مشروع موازنة سنة ١٩٥٥ كما يستدل من بيان وزير المالية (ص ٤٠) لا يختلف عما هو عليه في موازنة سنة ١٩٥٤ سوى أن نسبة النفقات الجارية ونسبة نفقات التجهيز والانشاء قد تدنتا في المشروع الحالي درجة ونصف الدرجة، في حين ارتفعت نسبة النفقات العسكرية ثلاث درجات إلا أن المشروع الذي أقره المجلس بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤ بتدوير اعتمادات الجزء الثالث العائد لموازنة سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٥ من شأنه أن يزيد في معدل هذه النفقات المجدية بما لا يقل عن عشرة ملايين ليرة.

ولا يسعنا تجاه هذه الحالة إلا القول أن الاعتمادات المرصدة بالإضافة إلى الاعتمادات المدورة ستكون بلا ريب كافية لسنة ١٩٥٥.

إنما سر نجاح الموازنات ليس في رصد الاعتمادات ولا في تأمين الأموال اللازمة لمواجهة النفقات بل كل السر في سلامة الموازنات بالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية التي حددناها وفقاً لمتطلبات العصر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وللنظريات الحديثة وهي أن تصرف الاعتمادات فعلاً بكاملها لتتحول الأرقام الجامدة والأموال المجمدة إلى حياة نامية في صميم الواقع المادي.

إنه لمن العجز والقصور أن لا ننتق إلا خمس اعتمادات التربية الوطنية خلال سنة ١٩٥٣ أو لا ننفق البارة الفرد من ٧٠٠٠٠٠ ليرة خصصت للتعليم المهني الذي بات من الضرورة بمكان بالنظر للطابع الصناعي والزراعي الذي أخذ لبنان يتميز به وقد بات يرى من خلاله نقطة الارتكاز في سلامة أوضاعه الاقتصادية.

ومن مظاهر التخلف والعجز في وزارة الأشغال العامة أن تنفق ربع اعتماداتها فقط في سنة ١٩٥٢ على الطرق والمباني من أصل عشرة ملايين ونصف خصصت لذلك آنذاك.

فإذا أخذنا قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣ الذي أقره المجلس بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٤ والذي منه يتبين أن كامل الاعتمادات المرصدة للنفقات غير المجدية أنفقت بكاملها أو أنفق الجزء الأكبر منها بينما اعتمادات المشاريع المجدية لم ينفق منها سوى نصفها، لساورتنا خيبة وخشية من أن تبقى النفقات المخصصة في القسم الثالث للتجهيز والانشاء عقيمة إلى حد ما. هذا إذا بقيت أساليب العمل على حالها من العجز والتخلف والقصور.

١١ ـ ومن هنا نصل إلى الوسائل العملية التي يجب اتباعها تلافياً لهذه المحاذير حينما نرى العسر في الانفاق ونتحرى الأسباب نجدها أنواعاً ثلاثة:

أ ـ قيوداً ناشئة عن اتساع المراقبة نسبة لقيمة النفقات.

ب ـ قيوداً معيقة ناشئة عن الرقابة المسبقة للاءمة الأعمال.

ج ـ خللاً عائقاً في الجهاز الإداري ونقصاً في الجهاز الفني.

أ ـ نص المرسوم الاشتراعي رقم ٩ على إعطاء ديوان المحاسبة حق الرقابة المسبقة على الأشغال التي تتجاوز قيمتها العشرين ألف ليرة. فأني أرى تأميناً لسرعة انجاز الأعمال أن تقتصر هذه الصلاحيات على ما يتجاوز الخمسين ألف ليرة من الأعمال والأشغال وهذا ما فعلته الحكومة في تعديلها الأخير الذي أجرته على قانون المحاسبة.

ب ـ نصت المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٩ أن الرقابة المسبقة التي يحق لديوان المحاسبة إجراؤها تتناول عقد النفقة وانطباقها على أحكام القوانين والأنظمة. وإذا كان للرقابة على التوافق القانوني مبرر فلا نجده في رقابة الملاءمة التي تتعدى نطاق الرقابة المالية إلى نطاق أوسع وأشمل.

فإن جاز للديوان التدقيق في صحة العمل المعروض عليه وانطباقه على قانون المحاسبة العامة فلا نرى مسوغاً لكي يتخذ من رقابته القانونية سبيلاً إلى رقابة عناصر التقدير في صوابية هذه النفقة أو عدمها ولعل ديوان المحاسبة أقرب ما يكون إلى محكمة تمييز التي تراقب قانونية أحكام قضاة الأساس دون التعرض لتقديرهم الوقائع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا ما قلت في رقابة الملائمة إعاقة لأعمال الإدارة ولا أراها في رقابة الانطباق القانوني أقول أن للانطباق القانوني قواعد وضوابط من الممكن حصر الخلاف عليها بينما أمر التقدير لملائمة العمل وصوابيته إنما ينبثق من أهمية الأسباب والأهداف الداعية إلى هذا العمل. الرقابة تفترض قواعد ترتكز عليها فأين مثل هذه القواعد ترتكز عليها الملائمة ويستند إليها التقدير.

ج ـ أما الخلل في الجهاز الإداري لا علاج له إلا برقابة صارمة وتفتيش دائم.

أما النقص الفني فيجب تلافيه من طريق تعبئة فنية كافية، ودليلنا على نقصه أن هناك طرقات ومشاريع أرصدت لها الاعتمادات منذ مدات طويلة ولم يباشر بها لغاية الآن بداعي عدم وجود مهندسين وطوبغرافيين لإجراء الدروس ووضع التخاطيط، مع العلم بأن المجلس قد أقر منذ ثمانية أشهر مشروعاً باعتماد قدره مائتان وخمسون ألف ليرة لهذه الغاية. ولا بد من التنويه بأن مرسوم الاستملاك الجديد ينطوي على الكثير من الشكليات العائقة إن كان لجهة كيفية دعوة أصحاب العلاقة أو لجهة عقد اجتماعات اللجان بكامل أعضائها ـ وهم من مختلف المحافظات ـ مما يجعله يتنافى مع السهولة المرغوبة وتجدر إعادة النظر به مجدداً.

وبهذه المناسبة لا بد من إلفات نظر الحكومة إلى تنظيم جهاز الإداري والفني على غرار أجهزة الشركات الكبرى من حيث إدخال المستحدثات التكنيكية أو الاكثار منها كالآلات الكاتبة (في العدلية والمحاكم بصورة خاصة لضبط المحاضر) والعدادات والحاسبات الأتوماتيكية والآلات لضبط الدوام، مما يؤمن إنتاجاً سريعاً وكافياً في مختلف نواحي النشاط الرسمي العام.

ولا يسعنا ونحن نستعرض مجموع نفقات هذه الموازنة إلا أن نشير عرضاً إلى وضعية مال الاحتياط وقد يعطي حضرة رئيس اللجنة المالية في هذا الصدد الايضاحات الوافية.

يقول معالي وزير المالية في بيانه (ص ١٣) بأن رصيد مال الاحتياط الحسابي يبلغ في نهاية الدورة المالية العائدة لسنة ١٩٥٣/ ٦٢٦,٢٦ ,٨٦٥ ,٧٦ ل.ل. إلا أن الديون التي ترتبت على هذا الاحتياط قد استنفذت قسماً كبيراً منه في سنة ١٩٥٤ بلغ حوالي ستة وأربعين مليون ليرة لبنانية. وإن ما يترتب على هذا الاحتياط من ديون في سنة ١٩٥٥ سيزيد على العشرين مليون ليرة. وإذا ما تابعنا ذلك لرأينا بأنه قد يترتب في سنة ١٩٥٦ من ديون على هذا الاحتياط تزيد عن الخمسة عشر مليون ليرة.

هذا بقطع النظر عما قد يحصل من نفقات إضافية تستدعيها حاجات طارئة أو مشاريع ذات أهمية. ومتى علمنا بأن المساعدة الاقتصادية الأميركية ستنتهي كما يشاع في سنة ١٩٥٥ أدركنا بأن عبئاً كبيراً سيلقى على عاتق الاحتياطي فيستنفد منه قسماً لا يستهان به إذا ما تابعت الحكومة المشاريع التي باشرت بها بموجب هذه المساعدة.

كل هذا يعطينا فكرة على أن المال الاحتياطي قد أوشك على النفاد بالنظر لما يترتب عليه من موجبات والتزامات كما سلف البيان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإني لا أريد أن يفهم من قولي هذا بأن نفاذ هذا المال الاحتياطي قد جرى بصورة التبذير إنما نفاده قد تم على مشاريع عمرانية وإنشائية سيكون لها الأثر الفعال في زيادة الثروة الوطنية.

إن اللجنة المالية وهي ضنينة بالرسالة الملقاة على عاتقها في محاربة روح الانفاق غير المجدي وفي التشديد والتدقيق في صحة الانفاق اقترحت عند درسها الموازنة العامة على معالي وزير المالية كما سيبين لمجلسكم الكريم حضرة رئيس اللجنة المالية، إيجاد الحلقة المفقودة بالمراقبة عنيت بها المراقبة حين الانفاق عن طريق التفتيش الساهر والتفتيش على التفتيش وذلك محافظة على أموال المكلف اللبناني ولوضع حد لأساليب الاستهتار التي لا تتفق مع روح المواطن الصالح وهي التي يلجأ إليها مع الأسف القائمون على الأعمال أمانة كانت أم التزاماً.

عندما نطلع على الجدول الذي انطوى عليه بيان وزير المالية (في الصفحتين ١١ و ١٢) حول الواردات والنفقات المصروفة منذ سنة ٩٤٤ لغاية سنة ٩٥٣ يتبين لنا الازدياد المطرد في كل منها. فالواردات قفزت من ٣٧٧٤١١٨٨ ل.ل في سنة ٩٤٤ إلى ١٣٤٥٥٠٦١٧ ل.ل في سنة ١٩٥٣ والنفقات قفزت من ٢٧٦٦٦٥٧٣ ل.ل في سنة ٩٤٤ إلى ٩٦٣٠٨٩٦٩ ل.ل في سنة ١٩٥٣. ومن مقارنتها يتبين الفرق الحاصل بين الواردات والنفاقات وهو ما يسمى الوفر الذي يضاف إلى المال الاحتياطي.

ولكن متى علمنا كما سبق الاشارة بأن هذا الوفر المتكون منه المال الاحتياطي آخذ بالنفاد وأن النفقات غير المنتجة آخذة بالازدياد وهي التي استنفدت القسم الأكبر من نسب هذه الزيادات منذ سنة ١٩٤٤ حق لنا ولسياسة الاسترسال في هذا المضمار من العواقب الوخيمة ما لا تخفى تمكيناً من درء أخطارها وتلافياً لسوء نتائجها، أن نضع منذ الآن الأسس العملية لسياسة الحد من الانفاق غير المجدي.

١١ ـ وذلك باللجوء إلى الطرق الآتية:

أ ـ في الرواتب والأجور

إن الاعتمادات المرصدة في القسم الأول من مشروع موازنة سنة ٩٥٥ على الرواتب والأجور وملحقاتها تبلغ ٦٨,٧٢٢٣٣١ ل.ل

وليس بخاف أن هذه المبالغ تستأثر بنسبة ٥١,٠٣ من موازنة مجموعها ١٣٤٦٧٧٠٠٠ل.ل هذا عدا من الرواتب والأجور العائدة للموازنات الملحقة وما ذلك إلا نتيجة طبيعية لتضخم في عدد الموظفين مما يخلق مشكلة قد تتفاقم في المستقبل ولا يرى من حل إيجابي لها إلا:

أ ـ بصرف اجماعي أو شبه إجماعي يتناول الموظفين الفائضين أو الذين يمكن الاستغناء عنهم ويعترض هذا التدبير ولا شك صعوبات تكاد تكون واقعية مستحيلة لعدم تمكن الوزارات الكبرى التي تستوعب العدد الأكبر من الموظفين من صرفهم لأنها قد تتطلب المزيد كوزارات التربية والأشغال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ أو بتوقيف التوظيف توقيفاً تاماً لمدة لا تقل عن الخمس سنوات والاستعاضة عنه فيما خص الوظائف الفنية والضرورية بالتعاقد لمدة محددة من الزمن، وهذا الحل نراه الأقرب للمنطق والواقع.

وإننا إذ نوصي الحكومة باعتماد هذا الحل الوسط نرى بأنه لا بد أن تستبقه بتغيير كلي في أساليب العمل الإدارية تسهيلاً لانجاز المعاملات.

ب ـ معاشات التقاعد

ستتحمل الخزينة في هذا العام مبلغ ستة ملايين ليرة لدفع معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة. وسترتفع هذه الاعتمادات سنة فسنة لأسباب أهمها:

١ ـ جعل سن التقاعد ستين سنة

٢ ـ إمكانية تزايد عدد الموظفين الذي يتبعه زيادة في المحالين إلى التقاعد.

٣ ـ قانون التقاعد العسكري الذي يمنح بموجبه معاشاً تقاعدياً لكل عسكري خدم في الجيش مدة خمس عشر سنة.

وقد نتعدى نسب هذه الزيادات المستمرة صعوداً سنة فسنة فيما إذا زيد عدد الجيش فأصبح أربع عشر ألف جندي وفقاً لبرنامج تعده القيادة كما أشير إلى ذلك عند درس موازنة الجيش.

ألا يجدر بالحكومة منذ الآن أن تفتش عن حل عملي يقيها الرزوح تحت وطأة هذه الالتزامات المتزايدة مع الزمن، فتلجأ إلى العمل بتوصيات اللجنة المالية في إجراء تعديل في أسس معاشات التقاعد وقبول مبدأ التعويض بدلاً من المعاش التقاعدي أو مبدأ نصف التعويض ونصف المعاش؟

ج ـ الاعتمادات الإضافية

تعددت طلبات الاعتمادات الإضافية وأكثرها يعود إلى نفقات عادية أو تعويضات بدواعي مرضية أو غيرها بحيث لا يكاد يخلو جدول الأعمال في كل جلسة من العديد منها. فيجب الاختصار ما أمكن وعدم اللجوء إلى مثل هذه الطلبات إلا في حالات الضرورة القصوى، لأن تكاثر طلب الاعتمادات الإضافية قد يشكل تعديلاً جزئياً لأرقام الموازنة مما يتنافى مع المزايا التي ترتكز عليها وهي الوحدة والوضوح والتوازن.

د ـ في بدلات إيجار الدوائر

كما أنه لا بد لي من تكرار ما كانت تنطوي عليه تقارير الموازنة العامة فيما خص بدلات إيجار الدوائر الرسمية والدولة تنفق في هذا السبيل مبلغاً ضخماً كل سنة يقارب المليوني ليرة. فعلى الحكومات أن تسرع وفقاً للمبدأ الذي أقرته بناء لتوصيات اللجنة المالية في العام الماضي، ببيع أملاك الدولة بصورة جزئية وهذا الأفضل خصوصاً تلك التي اكتسبت تحسيناً طارئاً والكائنة في بيروت والجنوب وعكار، ويكاد ريعها يكون معدوماً لأن الأراضي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المستثمرة لا تفي بكلفتها، فتقوم بتشييد الأبنية لاستيعاب دوائرها المختلفة فتوفر على خزينتها مبالغ لو جمعت في مدى خمس سنوات لكانت كافية للقيام بأعباء هذه الأعمال، فضلاً عما تحققه من انفراج في أزمتي السير والسكن والحد من موجة الضغط الكائنة على العاصمة اللبنانية.

هـ ـ في النفقات والمساعدات الاجتماعية

بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه المساعدات ٧٦٢٣١٣٢ ل.ل أي بنسبة ٥,٦٦ ٪ من مجموع اعتمادات الموازنة. ومن هذه النسبة الكبيرة يتبين بأننا توسعنا كثيراً في هذا الباب فأخذنا نوزع المال وكأننا دولة غنية. ألا يجدر بالحكومة إعادة النظر بهذا النوع من الاعتمادات وتوفيقها مع امكانيات الخزينة.

و ـ في سندات الخزينة وفائدتها

يرجع تاريخها إلى أن الخزينة اللبنانية أصدرت خلال سنة ١٩٤٩ سندات تزيد عن الثمانية والخمسين مليون ليرة تعهدت بدفعها مع الفائدة في مدى ثلاثين سنة وذلك تغذية للخسائر التي أصابت عناصر تغطية العملة اللبنانية من جراء تطبيق الاتفاق النقدي المعقود بين فرنسا ولبنان في ٢٤ كانون ثاني سنة ١٩٤٨. وقد رصد مشروع موازنة سنة ١٩٥٥ اعتماداً قدره ٣,٢٥٠٠٠٠ ل.ل. استهلاك سندات الخزينة وآخر قدره ٧٤٩٤٠٠ ل.ل. فوائد سندات الخزينة، أما الفائدة فهي غير مرتكزة على أساس ولا يقرها ضمير.

أثناء درس موازنة سنة ١٩٥٣ حصل جدل في اللجنة المالية حول توجب أو عدم توجب قيمة هذه السندات وفائدتها إلى بنك سوريا ولبنان بوصفه مؤسسة إصدار ـ إستقر بالنتيجة على أن تقيد قيمة استهلاك السندات المستحقة في الموازنة وقدرها (مليونان ومائة وأربعة آلاف ليرة) وأن تقيد الفائدة المستحقة للذكر ـ والأخذ بتوصية اللجنة بوجوب درس هذه القضية قبل دفع بدل قيمة الاستهلاك. إلا أن وزارة المالية دفعت المبالغ في حينه إلى البنك قبل إجراء أي درس وخصصت في موازنة سنة ١٩٥٤ مبلغ ٢,٧٩٢,٠٠٠ ليرة لاستهلاك سندات جديدة ودونت الفوائد للذكر تاركة الفوائد المستحقة عن سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وقدرها مليون ونصف ليرة لغاية أول تموز سنة ١٩٥٤ تحت النزاع. ثم عادت فدفعتها. ولا تزال اللجنة المالية لغاية اليوم ومن ورائها مجلسكم الكريم بانتظار نتيجة هذه الدروس في سبيل جلاء هذه القضية وتركيز أسسها على قواعد تتفق مع العدالة. وإني أغتنم هذه الفرصة نظراً لخطورة الموضوع ولأهميته بالنظر للالتزامات المترتبة أن تسارع الحكومة بدرسه ودعوة خبير عالمي خصيصاً لهذه الغاية إن اقتضى الأمر.

مصفاة الزهراني

لا بد لي من الاشارة على هامش تخفيض بعض النفقات من أن مصفاة الزهراني التي أصبحت وشيكة الاتمام ستتمكن مع مصفاة طرابلس من تأمين الكميات اللازمة من المحروقات الكافية للاستهلاك المحلي فلا نعود نلجأ إلى الخارج لمشترى ما يعوز لبنان من هذه المواد التي تكلف ما لا يقل عن الثلاثة ملايين ليرة بالنظر لفرق السعر والنقد فنوفر على خزينة الدولة مبالغ لا يستهان بها رغم ما سيقابله من نقص في واردات مكتب القمح بسبب عدم الانتفاع من رسم الغرش المفروض على كل ليتر من المحروقات المستوردة من الخارج.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

معمل الزفت والغاز

وثمة ملاحظة وجيهة تبدو لي تساعد في تخفيض النفقات وهي أن تطلب الحكومة من شركات البترول وخاصة من مصفاة الزهراني أن تنشيء معملاً للزفت والغاز بالنظر لوجود المواد الأولية اللازمة لديها فتستغني عن الخارج في استيراد هذه المواد بالشكل الواسع الذي يعمل به الآن، مما يؤدي إلى توفير في المبالغ الضخمة المستهلكة وفي تخفيض في أسعار المعيشة بالنظر لسد باب من أبواب الاستيراد.

عندما ندرس هذه الطرق وما ينبثق عنها من حلول توصلاً لتخفيض في النفقات، لا بد أن نتعرض لبعض النفقات الضرورية تفرضها من جهة بعض الأسباب الموجبة وتستدعيها من جهة ثانية طبيعة بعض الأعمال التي في تحقيقها تأمين لا يستهان به للشعب وللخزينة معاً.

تعويضات الحرب: وقد تعدد مراجعات المتضررين بشأنها ولا تزال، أفلا ترى الحكومة ولا فائدة ترجى من التأخير بأنه بات لزاماً عليها أن تدفع هذه التعويضات لمستحقيها بصورة كلية أو جزئية أو على مراحل متعددة كالتقسيط.

زيادة رواتب القضاة والمهندسين: قد يكون الموضوع عرضة لكثير من الأخذ والرد، فالزيادة لفئة من الموظفين تدفع بفئة أخرى للمطالبة بمثلها. ولكن تحسين القضاء الذي هو سياج العدالة مرهون إلى حد بعيد بتحسين الرواتب. كما أننا نلفت نظر الحكومة إلى وجوب إعادة النظر في أجور ورواتب المهندسين الفنيين تمكيناً لها من إكمال سد النقص في جهازها الفني الذي يتعثر لغاية الآن بسبب ضآلة هذه الأجور.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك بعض المصالح تفرض من حيث طبيعة الأعمال الموكولة إليها تجهيزها بالعدد اللازم من الموظفين الفنيين والإداريين وتوفير الامكانيات اللازمة لها لتتمكن من القيام بعملها على الوجه المطلوب، أذكر منها مجلس التصميم والانماء الاقتصادي، ودائرة قمع الغش ومصلحة المياه ومصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز بما فيه شركة البترول ومصلحة أملاك الدولة الخاصة ومفوضية السياحة والاصطياف والاشتاء ومصلحة المساحة لمسح الأراضي.

١١ ـ في الانفاق الواسع المنتج

آثرت في تقريري العام على واردات موازنة ١٩٥٤ وفي مجال السعي لزيادتها عن طريق الانفاق المنتج وفقاً لنظرية اقتصادية جريئة ترمي إلى اتباع سياسة انفاق مجد غير محدد ترتكز على مقتضيات تنشيط الاقتصاد العام وتعتمد مبدأ التشغيل الكامل لرفع الدخل الوطني على نطاق واسع. وعلقت عليها حينئذاك بأنه إذا كانت العوامل والظروف تحول دون الأخذ بهذه النظرية بكاملها فعلى الحكومة أن تأخذ بها بصورة جزئية على الأقل.

وإني لا أزال أرى في اتباع هذه القاعدة ولو بالصورة المصغرة وسيلة من أجدى الوسائل لتخفيف وطأة البطالة ولزيادة الإنتاج القومي التي يتبعها حتماً زيادة في مدخول الفرد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا ما نظرنا إلى حالة الاحتياطي المرهقة وقد بينتها بالتفصيل تحتم علينا أن نفتش عن وسائل مالية أخرى تجعلنا نطل من منافذها على دنيا المشاريع المنتجة فنبحثها بواسطة الطرق الآتية:

قرض داخلي

لا ريب أن حظه في النجاح ضئيل لأن البلاد تفتقر إلى الوسائل المالية والادخار فيها طريقة قليلة الاتباع، فضلاً عن أن اللبناني قد تعود الربح السريع ولا يرى في توظيف أمواله لآجال طويلة أو متوسطة ما يحقق له هذه الأمنية ناهيك عن عامل الثقة المفقودة مع الأسف.

وذلك بالرغم من تبدل محسوس في الحالة المالية لجهة صيانة الأموال العامة بوضع تشريع ديوان المحاسبة وباتجاه مرموق نحو السياسة التصميمية وبالرغم من تبدل ملحوظ في الوضع السياسي المرتبط مباشرة بمختلف عوامل الثقة المادية منها والنفسانية ذلك لجهة رسوخ قواعد الاستقلال وتكامل أسباب السيادة الوطنية، مما يجعل المواطن أكثر شعوراً بحاجات البلد وثقة بإمكانياتها وتأثراً بتوجيهات حكوماتها معارضاً كان أم موالياً.

وأعتقد أن الوسيلة الناجعة لاستحقاق الثقة العامة من وجهة الاقبال على القروض الوطنية هي في توطيد الدعائم التي أشرت إليها ترافق ذلك دعاية توجيهية صادقة وعاقلة فتمكن المواطن من وعي هذا التطور العام وتحفزه للاشتراك في دعمه ومساندته بمزيد من المجهود.

كما أنه لا يسعني إلا تحذير الحكومة من استرسالها في سياسة القروض لدى مؤسسة الاصدار (البنك السوري اللبناني) لما في هذه الطريقة من تأثير على سلامة النقد اللبناني.

قرض خارجي

وإذا ما انتقلنا إلى امكانية عقد قرض خارجي لرأينا فيه وخاصة في الظروف الحاضرة من المحاذير ما يوجب علينا التأني ولربما لم تكن الطريق بالسهولة التي يتصورها البعض.

الأموال المهجرية

بقي علينا أن نلجأ إلى تدبير آخر، هو أن نسعى بتمويل مشاريعنا الانشائية عن طريق الأموال المهجرية بواسطة اكتتاب يلاقي عند المهاجرين دون شك كل الاستعداد الطيب لتغطيته وعلى الحكومة التوسط لدى الحكومات التي يقيم فيها لبنانيون مغتربون بغية تسهيل هذه الاكتتابات ورفع المحاذير عن الأموال التي يساهم بها أصحابها بهذه الاكتتابات. على أن تسمح الحكومة اللبنانية في الوقت نفسه بعودة فوائد هذه الأموال إلى أصحابها في أي بلد كانوا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لسؤال معالي وزير الخارجية عما آلت إليه المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن أموال اللبنانيين في أفريقيا الافرنسية؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

في باب الواردات

تبنى تقديرات الواردات مبدئياً على متوسط تحصيلات السنتين السابقتين عملاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار سنة ٩٥٣ هذا من حيث المبدأ أما من حيث الوقائع فإن الإدارة المالية تدخل في حساب التقديرات الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي يتوقف على مدى نشاطها وضعفها زيادة الواردات أو تقلصها. ومن الاطلاع على بيان وزير المالية يتبين لنا تزايد الواردات بصورة مضطردة منذ سنة ١٩٤٤ إلى اليوم.

تقسيم الواردات

أما بصدد تقسيم الواردات والنسب المئوية العائدة لكل منها فهي تتألف من أربعة أبواب:

النسبة المئوية لتقديرات سنة ١٩٥٥

١ ـ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٢٥ ٪
٢ ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة	٦٢ ٪
٣ ـ حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٤ ٪
٤ ـ إيرادات متفرقة	١٠,٥٠ ٪

لا بد لنا وقد درسنا النفقات من ناحية الحد مما هو غير مجد منها والسعي إلى تخفيضه وتأمين تنفيذ ما هو مجد منها من جهة ومن ناحية زيادة بعض ما هو ضروري منها وإمكانية اتباع سياسة انفاق مجد واسع من جهة ثانية، أن ندرس الواردات:

١ ـ من حيث تعزيزها ضمن نطاق واقعها.

٢ ـ من حيث تعديلها بما يتفق والعدالة الاجتماعية.

في درس الواردات

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها:

بلغت تقديرات الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها ٣٣,١٦٤٠٠٠ ليرة يقابلها متوسط الواردات لسنتي ٩٥١ و ٩٥٢ ٢٩,٩٦٥٣٤٢ ليرة. وان الواردات التقريبية لسنة ٩٥٤ تربو على الـ ٣١ مليون. وان أكثر الضرائب المباشرة تسجل ارتفاعاً بالنسبة لمتوسط سنة ٩٥١ ـ ٩٥٢ ولواردات سنة ٩٥٤ التقريبية.

ضريبة الأراضي

ينتظر أن تزيد وارداتها حسب مشروع الموازنة الحالي عن واردات سنة ٩٥٤ أربعمائة ألف ليرة بسبب تطبيق قانون ٢٠ كانون الأول سنة ٩٥١ تطبيقاً شاملاً على جميع الأراضي بمناسبة الانتهاء من أعمال التصنيف الجارية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عليها. على أني في عداد الزملاء الكثر الذين يرون بوجوب تعليق قانون هذه الضريبة التصاعدية لمدة خمس سنوات وذلك لاعتبارات تعود إلى تشجيع الزراعة على أنواعها بالنظر للفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تتأتى عنها إن كان لجهة زيادة الإنتاج الزراعي أو كان لجهة تشغيل اليد العاملة ومنع الهجرة إلى المدن والخارج.

ونشير بصورة خاصة إلى ضرورة تطبيق القانون الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ١٩٥١ والمتعلق بضريبة الشرفية التي توجب استيفاء ربع التحسين الطارىء على الأراضي من جراء أعمال الري لمدة عشر سنوات ولا نرى ما يبرر أسباب التأخير لغاية اليوم.

في ضريبة الدخل

قدرت واردات ضريبة الدخل بـ ١٢٤٠٠٠٠٠ ل.ل أي بنقص خمسين ألف ليرة عن تقديرات سنة ١٩٥٤. ولا بد لنا من الاشارة بأن قانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً ينطوي على الكثير من الاجحاف إن كان لجهة ارتفاع نسبة التصاعدية أو كان لجهة تطبيقه.

فالنسبة القصوى في سورية تبلغ ٢٥٪ بينما تبلغ في لبنان مايقارب ٥٠٪ أما التطبيق فلا يسري عملياً إلا على الشركات والتجار الذين يمسكون الحسابات الدقيقة التي تدل على أرباحهم. وإن قسماً كبيراً من السماسرة والتجار وخصوصاً الأجانب منهم عابروا السبيل الذين يصرفون بضائعهم في بيروت عندما يجدون الأسعار موافقة ولا يقدمون أي تصريح لدفع الضريبة المتوجبة فيشكلون بعملهم مزاحمة غير مشروعة.

إننا نرى بأن خير الوسائل لزيادة الواردات عن طريق هذا القانون هي في تعديله تخفيضاً تساوياً مع نسب قوانين الدول المجاورة مما يجعله ذا قابلية تطبيقية صحيحة وسبباً للجوء الكثير من الرساميل الأجنبية وبصورة خاصة المهجرية لتشغيلها في لبنان، فيكون بمثابة عامل جديد هام يضاف إلى العوامل التي ترتكز عليها الثقة التجارية بمعناها الواسع. على أن تفرض الحكومة رقابة صارمة على التجار وأن توكل التطبيق إلى فئة مختارة من الموظفين معروفة بكفاءتها وأمانتها.

القروض الزراعية

ولا بد لنا من تذكير الحكومة بصدد القروض الزراعية البالغة أربعة ملايين ليرة والتي لربما وصلت إلى الثمانية ملايين ليرة بأن خير الطرق التي عالجتها اللجنة المالية عند درس موازنة سنة ١٩٥٤ ورأتها أقرب منالاً لاسترداد هذه المبالغ هي بتمديد المهل وإعفاء الديون المتوجبة من الفائدة بدلاً من اللجوء إلى البيع الذي يشكل خسارة أكيدة على الدولة.

وإن ذكرت هذه الضرائب وكيفية تعديل البعض منها أو تطبيق القوانين التي لا تطبق لغاية الآن على البعض الآخر وصولاً إلى تعزيز الواردات المباشرة وزيادتها، لا بد أن أردد ما قلته تعليقاً على موازنة سنة ١٩٥٤ بأنه بقدر ما يكون عدم الكفاية في التحصيل سبباً من أهم أسباب النقص في الواردات، بقدر ما تكون الكفاية في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التحصيل سبباً من أهم أسباب زيادتها. ولنا في قطع حسابات الموازنات الدليل الصادق على صحة هذا القول.

فلا مجال لتعداد مساوىء النقص في التحصيل أن من الوجهة المادية لأنها تعرض بجزء غير يسير من واردات الدولة إلى التلاشي بحكم مرور الزمن القانوني، أو من الوجهة المعنوية لأنها تخلق عند الموظف والمواطن روحاً تخاذلية تتنافى مع مهمة الأول الرسمية وواجبات الثاني المدنية. فلتجهز الحكومة دوائر التحصيل بنخبة ممتازة من المواظفين الذين يحسنون القيام بواجبهم فيؤدونه على الوجه الأكمل.

الضرائب والرسوم غير المباشرة والسعي إلى تعديلها تلاؤماً مع العدالة الاجتماعية.

بلغت النسبة المئوية للضرائب والرسوم المباشرة حسب تقديرات الموازنة ٢٥ ٪ بينما بلغت نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة ٦٢٪ أي ما يعادل ثلثي الموازنة.

على أنه متى دققنا في الفصل الأول من الضرائب غير المباشرة والعائد لرسوم الاستهلاك يتبين لنابأن هنالك زيادة تربو عن السبعة ملايين ليرة بالنسبة للمتوسط وللواردات التقريبية لسنة ١٩٥٤ يبرره هذه الزيادة كما يقول بيان معالي وزير المالية في (ص ٤٤) تقديرات الرسوم على المواد الملتهبة نظراً لزيادة الإنتاج.

وأجيز لنفسي القول فوراً أن هذا التدبير يستدعي بعض التحفظات ويفرض بعض الملاحظات.

أما القول بأن تقديرات الرسوم على المواد الملتهبة عائدة لارتفاع الاستهلاك فمعنى ذلك أن باب استيراد السيارات ـ وهي المعين الأول لتأمين هذا الاستهلاك ـ لا يزال مفتوحاً رغم ما يتأتى عنه من نتائج تذهب رويداً رويداً بالثروة الوطنية. فضلاً عن أن هذا القول قد يعارضه الواقع لأن رسوم المواد الملتهبة تتعرض إلى النقص بدلاً من الزيادة من جراء مزاحمة المازوت لها، رغم الرسوم المضاعفة التي أقرها مجلسكم الكريم مؤخراً على السيارات التي تستعمل المازوت.

أما بشأن زيادة عائدات الترابة نظراً لزيادة الإنتاج فهي تبلغ حسب تقديرات الموازنة مبلغ ٢٣٩٨٧٦ ل.ل. زيادة عن سنة ١٩٥٤. على أن ما يسترعي الانتباه هو أن إنتاج الترابة في لبنان سيصبح عما قليل حوالي الستماية ألف طن. ولما كان استهلاك لبنان لا يتجاوز الثلاثمائة ألف طن كان على الحكومة منذ الآن أن تباشر عن طريق المعاهدات التجارية إلى إيجاد الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من هذا الإنتاج فنوفر بذلك بعض أسباب التوازن التجاري فضلاً عن تأمين العمل لعدد كبير من العمال اللبنانيين.

أما الرسم الموضوع على الملح: فقد تدني عن تقديرات سنة ١٩٥٤ بما يعادل السبعمائة ألف ليرة فأصبح ٢٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية. أفلا ترى الحكومة وقد أصبح الاتجار بالملح حراً أن تلغي هذا الرسم الضئيل تشجيعاً لهذه الصناعة الناشئة التي أصبحت مورد رزق للألوف من العائلات اللبنانية وأن تحمينا من كل مضاربة خارجية عملاً بمبدأ حماية الصناعات الوطنية.

وإذا ما انتقلنا إلى رسوم التبغ والتنباك نرى بأن تقديرات سنة ١٩٥٥ تشكو بالنسبة لتقديرات سنة١٩٥٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نقصاً يعادل النصف مليون ليرة. ولتسمح لي وزارة المالية بأن لا أشاطرها هذا الرأي لأن مبيعات سنة ١٩٥٤ زادت عن سنة ١٩٥٣ بما يقارب المليون ليرة. وإذا كان لا يمكن أن نتخذ ذلك دليلاً قاطعاً في زيادة الواردات فمن باب أولى أن لا نتخذه دليلاً في إمكانية نقص هذه الواردات.

وإني أغتنم هذه الفرصة ومورد التبغ من أهم الموارد اللبنانية، لتقديم المقترحات الآتية:

١) اعتماد سياسة تبغية تصديرية تقضي بزيادة المساحات تعزيزاً للقرية اللبنانية ومكافحة للبطالة وحداً من هجرة أبنائها إلى المدن شرط أن ترتكز على سياسة اقتصادية ترمي إلى إيجاد الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني وحمايته من كل مزاحمة أجنبية عن طريق المعاهدات التجارية وإيفاد لجان إلى الخارج من الاختصاصيين لدرس حالة الأسواق الخارجية وعرض المنتوجات اللبنانية وعقد الصفقات مع المستوردين رأساً وأن يرافق ذلك دعاية منظمة. على أن تكون هذه المساحات قائمة على أساس الأرض الصالحة وقد أصبح ذلك متيسراً بفضل أعمال التصنيف التي قامت وتقوم بها إدارة الريجي اللبنانية، وأن تفرض من حيث ملائمته لطبيعة الأرض من جهة وسهولة تصريفه في الخارج من جهة ثانية. عندئذ نتمكن من إنتاج الأصناف الصالحة من حيث نوعيتها وجودتها فتلاقي الرواج والاقبال المرغوب في الأسواق العالمية.

٢) ضع ميزانية سنوية لدائرة الريجي تطلق فيها يد الإدارة اللبنانية في هذه المصلحة في حقلي الصناعة والزراعة دون الاضطرار في كل عمل فرعي يستدعي نفقة ما إلى طلب موافقة المالية وذلك توفيراً للفرص والوقت والحد من صلاحية المراقبة المالية وحصرها في الأمور المالية البحتة ضمن حدود هذه الموازنة.

٣) إنشاء مستودعات لحفظ المواسم المعدة للاستهلاك المحلي وللتصدير على الأرض التي اشترتها دوائر الريجي في منطقة الحدث بدلاً من المستودعات الحالية غير الصالحة وتوفيراً على صندوق الخزينة من بدلات الايجار الباهظة.

نلاحظ بأن حاصلات أملاك الدولة وحاصلات الغابات هي ضئيلة جداً: فالأولى قدرت بـ ٤٢٠٠٠٠ ل.ل. والثانية بـ ٢٥٠٠٠ ل.ل

أفلا ترى الحكومة بأن هذه الأملاك والغابات دات المساحات الشاسعة متى ضبط استثمارها بواسطة مصلحة اقترحنا إنشاءها في باب زيادة النفقات الضرورية قد تزيد مداخيل أملاك الدولة الخاصة من ريع وإيجار أضعافاً مضاعفة عما هي عليه الآن؟

كما أن مدفوعات الشركات ذات الامتياز (كشركة المرفأ وبنك سوريا ولبنان وشركة راديو أوريان الخ) قد قدرت عائداتها بمليون ليرة وهو مبلغ ضئيل إذا ما قيس بما تجنيه هذه الشركات من أرباح طائلة لذلك كان من الضروري إعادة النظر لجهة زيادة هذه العائدات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما مدفوعات شركات البترول فقد قدرت ٣,٣٠٠٠٠٠ ل.ل وفي هذا التقدير ما فيه من إجحاف على المصلحة اللبنانية.

إننا نغتنم هذه الفرصة لنسأل الحكومة عما آلت إليه المفاوضات بشأن تعديل الاتفاقات مع شركات البترول ونطلب منها إعادة النظر بها توصلاً لزيادة واضحة في هذه العائدات ولاقرار حق البلاد المشروع بها وهي إذ تقوم بها إنما تتسلح بعدالة القضية ورغبة الرأي العام اللبناني التي عبر عنها مجلسكم الكريم في مناسبات عديدة، حتى يتسنى لنا عند إقرار الحق الصريح القيام على غرار العراق الشقيق بسياسة تعميرية نمونها من عائدات البترول بعد أن يقوم مجلس الانماء بوضع التصاميم اللازمة لهذه السياسة التعميرية.

ولجهة رسوم الجمارك، فقد قدرت عائداتها بـ ٤٢,٦٠٠٠٠ ل.ل ولم تبين لنا الواردات التقريبية لسنة ١٩٥٤.

ومتى علمنا عند درس قطع حساب الموازنات بأن ما تتميز به الموازنات عادة هو الخطأ في تقدير الواردات بصورة خاصة لجهة التقليل ـ ولعل في ذلك سياسة مقصودة ـ حق لنا أن نقول بأن واردات الجمارك قد تجاوزت تقديرات الموازنة وهذا هو الواقع. والسبب هو عدم ذكرها في جدول مقارنة مشروع سنة ١٩٥٥.

عندما نستعرض الواردات لا بد أن نتعرض إلى الضرائب والرسوم بالدرجة الأولى لأنها تشكل المعين الأكبر لخزينة الدولة، هذا من جهة، ولأنها تعبر من جهة أخرى عن سياستها العامة الاقتصادية منها والاجتماعية وتتصل اتصالاً فعالاً بأسس الرخاء والعدالة معاً.

يتبين لكم في موازنة كل سنة مالية أن الضرائب والرسوم غير المباشرة تحتل صدر الواردات وتمثل في حجمها العام نسبة آخذة في التصاعد المستمر لتبلغ في الموازنة الحالية لعام ٩٥٥ ـ ٦٢٪ من مجموع الواردات كما يتبين لكم أن رسوم الجمارك تمثل لوحدها نصف واردات هذا الباب وتأتي بعدها رسوم الاستهلاك وسيان بين رسوم الجمارك ورسوم الاستهلاك لأن جميع تلك التكاليف التي تصيب البضائع تتراكم في النتيجة على عاتق المستهلك.

لقد عبر زملاء كثيرون في هذا المجلس والمجالس السابقة عن أن نظمنا الضرائبية تفتقر إلى روح العدالة الاجتماعية افتقاراً لا يتفق مع ما يفاخر به اللبناني من انجازات حققها في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية. ونحار كيف أن روح العدالة الاجتماعية رافقت التشريع في ميدان بعض الضرائب المباشرة التي أخذت بمبادىء النسبة التصاعدية كضريبة الدخل ورسم الانتقال ووقفت مغلولة الأيدي على عتبة الضرائب والرسوم غير المباشرة.

فلا بد من تفسير يوضح السبب المجهول ويفسر على الأقل ـ إذا استحال التبرير ـ اختلاف الروح والمقاييس بين كفتي النظام الضرائبي اللبناني. وبتعبير أصح نريد أن يقال لنا لماذا امتثلت الضرائب المباشرة لمبادىء العدل التوزيعي وقبعت بمعزل عنها الضرائب والرسوم غير المباشرة؟ ولماذا عني المشترع اللبناني خلال الموازنات المتتالية بأن يضخم أبداً التكليف غير المباشر حتى جعل منه ثلثي الواردات العامة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قالوا الواقع الاقتصادي الحاضر ـ وسموه بالمزايا والخصائص اللبنانية ـ جعل من لبنان بلد وصل وتجارة واستهلاك، وان الموازنة تعكس الأوضاع المادية ولها أن تأخذ المال حيث وجد. فطالما أنه غزير في مرافق الاستيراد فمن الطبيعي أن تؤخذ الضرائب على عتبة الجمارك وخلال الاستهلاك.

أما الأخطاء التي يرتكبها أصحاب تلك النظرية فمن السهل تعدادها. وسنحاول قرع الحجة بالحجة والواقع بالواقع.

الخطأ الأول في تصور الواقع اللبناني الذي يفرض هذا الأمر فرضاً.

والخطأ الثاني إظهار الميزانية وكأنها صورة للوضع والواقع وليست أداة تفاعل وتطور إذا شاء ذلك من في يده أسباب هذا التفاعل وهذا التطوير.

ويأتي خطأهم الثالث من مبدأ أخذ المال من حيث هو موجود وعلى أهون السبل دون التفاتة إلى وطأة الأخذ والظلامة الكامنة فيه أحياناً والأخطار المحدثة بالاقتصاد العام من ورائه كل الأحيان.

نجيبهم ـ ماذا وراء الواقع اللبناني الذي سميتموه بواقع وصل وتجارة وخدمات واستهلاك؟ وماذا أمام هذا الواقع وفي مستقبله.

إنما الواقع المبني على المتأجرة بسلع الغير واستهلاكها وتسديد الثمن إلى الغرب بالخدمات التي نقدمها للشرق وبالغوث الذي نجنيه من المغتربين. إن لمثل هذا الواقع ظرفاً أليماً من ظروف تاريخنا وأساساً واهياً من أسس بنياننا.

فالغوث يجف مع التقادم ومع تقطع أواصر الحنان التي تربط لبنان الأم بالرعيل الأول من أولاده المغتربين. وأما الخدمات فينبوع معرض للشح بمقدار ما سوف تغني الحضارة إخواننا المجاورين عن تطلب العلم والصلحة والسلع في لبنان أو عن يد اللبنانيين. وليست هذه الحضارة بالحلم المنشود إنما هي واقع آخذ بالازدياد يوماً عن يوم في كل قطر من الأقطار العربية. وان ميزانيات الأطباء والمستشفيات والمؤسسات الثقافية والتجارية في لبنان لخير دليل على التقلص السريع الذي أصابها من جراء تطور خاطف عما نعمه البلاد العربية وفي طليعتها سوريا. ولم تكن القطيعة بيننا وبينها سوى مرحلة من مراحل الصراع المتأتي عنه.

فالوضع اللبناني الممتاز حقيقة قد تصبح ماضية، والوضع العربي الآخذ في التساوي أو بانخفاض التفاوت على الأقل، هو واقع حاضر ومستقبل راهن يجب إدخاله في الحساب ـ وفي أول الحساب ـ عندما نلتفت إلى اقتصادنا نريد تحويله لأحيائه من جديد. ولن يكون التحويل والأحياء إلا في العناية المتعاظمة بشؤون الإنتاج القومي وحمايته عن طريق الحد من الاستيراد واتباع سياسة اقتصادية دولية كالتي رسمت خطوطها في مبدأ المعاهدات المتكافئة.

وأما الموازنة ـ وهنا التصحيح للخطأ الثاني ـ فعليها أن تعكس للتطور المنشود والثورة على الوضع لا أن تعكس الوضع لأنها أداة فعل وحركة ونشاط وتنشيط وليست مطلقاً أداة جمود وسبات وتكريس.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

عليهما أن تنفق في سبيل الإنتاج أكثر فأكثر، وأن تأخذ مواردها من الإنتاج أكثر فأكثر.

عليها بالتالي أن تعكس سياسة التصميم والانشاء التي رسمتها الحكومة الحاضرة وأنشأت لها وزارة دون أن ترصد لها الاعتمادات الكافية.

عليها أن تحول مركز الثقل فيها من الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، فإن فعلت تكون قد حققت عدالة في التكليف وسلامة في الاقتصاد العام.

في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٥

مقرر لجنة المالية والموازنة

فؤاد غصن

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: نحن نشكر حضرة مقرر لجنة المالية على تقريره لأن ملاحظاته وانتقاداته جاءت طافحة بالتجرد لذلك أشكره من صميم الفؤاد وسنأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات وسنسعى لتنفيذها بالقريب العاجل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: سيدي، أنا لا أتكلم الآن في الموازنة، أرجو من الزملاء الكرام الاهتمام بالأمر التالي: ستواجهون مشكلة قانونية ودستورية معاً. إن مرسوم الدورة الاستثنائية جاء محدداً مدة معينة وفقاً للمادة ٨٦ من الدستور وهي غير صريحة في ذلك لأنها توجب تمديد مدة درس الموازنة لغاية كانون الثاني وإذا وصل المجلس لغاية منتصف كانون الأول ورأى أنه ليس بإمكانه أن ينتهي من درسها يأتي بمرسوم خاص، إلا أن المرسوم جاء وحدد درس الموازنة لمدة شهر واحد وهو غير كاف. إذن فالأمر يحل بالأمور التالية:

هنالك مدة تنتهي فيها المراسيم الاشتراعية وهي في الثامن عشر من هذا الشهر المخصص لدرس الموازنة ولا يجوز بحث غيرها فيه، فعلى الحكومة أن تأتي في الجلسة القادمة بمرسوم يقضي بتمديد الدورة حتى آخر شباط، ليتمكن النواب من درس أمرين هامين: الموازنة، وقضايا أخرى منها المراسيم الاشتراعية. فالحكومة نالت الثقة على أساس المراسيم الاشتراعية فإذا خلا المرسوم من ذكر المراسيم فلا يجوز لأي نائب أن يناقش بغير الموازنة. لذلك إنني أقول وأتكلم كنائب أننا سوف لا نتمكن من قبول درس الموازنة بشكلها الحالي إلا أن يأتي معها ملحق بأمرين: الأول درس المراسيم الاشتراعية والثاني اتفاقية البترول. فإذا كنا واقعيين سنقول بأنه يستحيل علينا إكمال درس الموازنة في شهر واحد. فإذن نتوجه إليكم بأن تأتوا في الجلسة المقبلة بمرسوم لتمديد الدورة يشمل المراسيم واتفاقية البترول حتى نتمكن من درسها معاً.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: سيدي، عندما أعطينا الصلاحيات الاستثنائية للحكومة الكريمة، كنا نعتقد بأنها ستختصر ملاكات الدولة، فكيف يكون بإمكاننا أن ندرس ونقر الموازنة لمختلف الوزارات في الدولة والملاكات لم تأت لنا بعد. ونحن لا نرى تباشير تنبىء المجلس بأن الحكومة ستعمل بموجب توصياته أي باختصار الملاكات. نحن نريد أن نعلم أين نحن؟ يمكننا أن نتابع المناقشة العامة للموازنة ولكن من الآن حتى الثامن عشر من شهر كانون الثاني يجب أن تأتي الملاكات مختصرة. إنني أؤيد الزميل الأستاذ أديب الفرزلي بما طلبه، ونرجو من الحكومة أن تنفذ ما وعدت به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، لا شك أن طلب الزميلين في محله من جهة المبدأ وفيما يتعلق بتمديد الدورة الاستثنائية إنما لا أرى من موجب بأن نطلب هذا الأمر من الحكومة لأنه باستطاعة النواب أن يطلبوا تمديدها من تلقاء ذاتهم.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس في الساعة الرابعة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر الخميس الواقع في ١٣ ك٢ سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث مشروع القانون رقم ٧٨٣٠ بتدوير اعتمادات بلدية بيروت عن سنة ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٥.

٣ ـ بحث مشروع القانون رقم ٦٩٣٦ بمنح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي لمدة سنة.

٤ ـ مناقشة عامة حول موازنة سنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث عشر من كانون الثاني سنة ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السيد أحمد الأسعد.

واعتذر السادة: يوسف الزين، كامل الأسعد، غسان تويني، جوزف سكاف، جورج هراوي، جان حرب وعبدالله الحاج.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، جبرائيل المر، محي الدين النصولي، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: خلاصة محضر الجلسة السابقة تتلى

فتلي ملخص المحضر التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ إقرار اقتراح بتخصيص جلسة الثلاثاء (١٨ كانون الثاني ١٩٥٥) لبحث قضية الكهرباء.

٣ ـ إقرار إعطاء السادة: جوزف سكاف، كامل الأسعد وجورج هراوي مأذونية عشرين يوماً بناء لطلبهم.

٤ ـ تلاوة بيان حضرة رئيس اللجنة المالية حول مشروع موازنة ١٩٥٥.

٥ ـ تلاوة بيان حضرة مقرر اللجنة المالية على مشروع موازنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: كمال جنبلاط، مارون كنعان وكامل الأسعد

واعتذر السادة: ديكران توسباط، حميد فرنجية يوسف الزين، غسان تويني، هاشم الحسيني، وموسيس در كالوسيان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، محي الدين النصولي، نعيم مغبغب، رشيد كرامي سليم حيدر وجبرائيل المر.

صدق محضر الجلسة السابقة بعد تصحيحه ثم تناول بعض حضرات النواب بحثاً حول قضية الكهرباء فتبنى لمجلس اقتراح حضرة النائب السيد بيار إده وخصصت جلسة الثلاثاء المقبلة لبحث قضية الكهرباء كما أقر المجلس إعطاء إجازة عشرين يوماً لحضرات النواب السادة جوزيف سكاف، كامل الأسعد وجورج هراوي بناء لطلبهم، ثم تلا حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة تقريره العام على مشروع موازنة ١٩٥٥ وعقبه حضرة مقرر لجنة المالية والموازنة وتلا بيانه وتوجه على الأثر حضرة رئيس الحكومة بكلمة شكر للخطيبين وأخيراً طالب بعض حضرات النواب بتمديد الدورة الاستثنائية.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر

مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٧٨٣٠ يتعلق بإجازة بلدية بيروت لتدوير اعتمادات من موازنة سنة ١٩٥٤ إلى موازنة سنة ١٩٥٥.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

يتلى المرسوم الذي أحيل بموجبه مشروع القانون للمجلس لمناقشته خلال الدورة الاستثنائية الحالية.

فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٧٨٣٠

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على رغبة بلدية بيروت باستعمال الاعتمادات المرصدة في موازنتها لعام ١٩٥٤ والتي تبقى دون صرف بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ٩٥٤

بناء على اقتراح وزير الداخلية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى المجلس النيابي في دورته الاستثنائية الحالية مشروع قانون معجل مكرر يجيز لبلدية بيروت تدوير اعتمادات من موازنة سنة ١٩٥٤ إلى موازنة ١٩٥٥.

المادة الثانية: أن وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا المرسوم.

المادة الثالثة: ينشر ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ٣ ك٢ سنة ١٩٥٥

الامضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سامي الصلح

وزير المالية

الامضاء: محي الدين النصولي

وزير الداخلية

الامضاء: جبرائيل المر

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

الرئيس: يتلى مشروع القانون

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة: بصورة استثنائية أجيز لمحافظ مدينة بيروت أن يدور بموجب قرار منه إلى موازنة بلدية بيروت لعام ١٩٥٥ الاعتمادات التي كانت مرصدة في موازنتها عن عام ١٩٥٤ للتجهيزات والاستملاكات والانشاءات الجديدة والتي بقيت بدون عقد أو بدون صرف بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٤.

الرئيس: الأسباب الموجبة تتلى وقد تبنتها الحكومة.

فتليت الأسباب التالية:

لجانب وزارة الداخلية.

لما كانت بلدية بيروت لم تتمكن من استعمال كافة الاعتمادات الملحوظة في موازنتها لسنة ١٩٥٤ للأشغال والتجهيزات والاستملاكات والانشاءات الجديدة.

ولما كانت حالة الموازنة لسنة ١٩٥٥ لا تسمح بتخصيص اعتمادات جديدة قبل ختام حسابات سنة ١٩٥٤ أي بعد تاريخ نهاية شهر أيار سنة ١٩٥٥.

أرجو الموافقة على تدوير هذه الاعتمادات إلى عام ١٩٥٥ أسوة بما فعلته الحكومة.

ربطاً مشروع مرسوم بإحالة مشروع قانون معجل مكرر يجيز هذا التدوير.

بيروت في ٢٩/١٢/١٩٥٤

محافظة مدينة بيروت

الامضاء: جورج عاصي

إيضاح

بما أن بلدية بيروت هي خاضعة لأحكام قانون المحاسبة العامة (المادة ٢٩٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٥٣ والمادة ٢٦٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٥٤).

وبما أنه لا يجوز تدوير الاعتمادات الباقية بدون استعمال في ٣١ كانون الأول من سنة إلى سنة إلا بموجب شروط خاصة يحددها قانون المحاسبة العامة (المادة ٢٧ أو المادة ١١٢).

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وبما أن مجلس بلدية بيروت لا يحق له تعديل أحكام المراسيم الاشتراعية أو القوانين الصادرة إذ أن حق التشريع هو من اختصاص المجلس النيابي وحده.

وبما أن بلدية بيروت رغبة منها في انجاز المشاريع الانشائية التي باشرت بها، رأت من الضروري تدوير الاعتمادات التي كانت مخصصة لها في موازنة ١٩٥٤ والتي لم تتمكن من إتمام المعاملات المحددة في المادتين المشار إليهما أعلاه للتدوير قبل نهاية السنة، لأن هذه الاعتمادات لم تفتح قبل هذا التاريخ إلا بمدة وجيزة أي بعد تصديق الحساب القطعي لسنة ١٩٥٣.

لذلك طلبت استصدار نص قانوني يجيز لها بصورة استثنائية إجراء هذا التدوير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، إن هذا القانون مخالف لمبدأ فصل السلطات لأن المجلس الكريم يعلم أن الهيئات البلدية مستقلة، ولا تدخل ضمن صلاحيات هذا المجلس ولو كان العكس صحيحاً، لكان إنفاق البلديات خاضعاً لمراقبة المجلس النيابي. هناك فصل تام بين مجلس النواب والمجلس البلدي خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة إلا أن سبب المجيء بهذا القانون هو أن قانون المحاسبة العامة لا يجيز انفاق اعتمادات لم تصرف بعد الحادي والثلاثين من كانون الأول وتدويرها حكماً للسنة التالية.

والمشروع يطلب فيه من المجلس النيابي إجازة صرف اعتمادات لم تصرف بطريقة التدوير كما جرى في هذا المجلس بما يتعلق بالاعتمادات التي لم تصرف في موازنة العام الماضي. فقانون التدوير لهذه الاعتمادات الأخيرة صدر عن هذا المجلس ضمن حدود قانون المحاسبة العامة، لأن الحكومة طلبت التدوير قبل نهاية السنة لا بعدها، كما تفعل البلدية الآن. لا يجوز أيها السادة أن يمس مبدأ فصل السلطات، بل يجب أن تبقى كل سلطة مستقلة عن الأخرى.

أرى استبدال هذا القانون بأن يقرر المجلس البلدي موازنة استثنائية، ويأخذ نفقاته من الاحتياطي الجاهز لديه، فنكون عالجنا القضية بذلك وأبقينا على المبدأ سالماً.

لهذه الأسباب فإني لا أوافق على هذا المشروع إطلاقاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، هذا المشروع يطرح على بساط البحث نقاطاً قانونية دقيقة عديدة، من الصعب جداً أن نحلها بصورة اعتباطية.

فالمجلس البلدي هو الذي يقرر موازنته، ولا سلطة للمجلس إطلاقاً عليه. يجب أن ندرس أولاً هل يكفي بأن يكون المجلس واضع التشريع لتكون له السلطة على البلدية للتدوير؟

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

أرى لزاما علينا عدم اعتبار هذا القانون معجلاً مكرراً واعتباره معجلاً فقط على أن يحال إلى اللجان المختصة للدرس ووضع الصيغة اللازمة له.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، لقد أشبع الزميلان الموضوع درساً وأنا من رأيهما.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء البلدية خاضعة لقوانين هذا المجلس، وفي المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ والمرسوم الاشتراعي المعدل في كانون الأول الماضي خرق لهذا القانون. فإذا عمدت البلدية من تلقاء نفسها إلى تدوير الاعتمادات التي لم تصرف في ميزانيتها الماضية تكون خرقت القانون. ولما كانت البلدية لا تملك سلطة التشريع فهي تستأذن مجلسكم الكريم في تدوير اعتماداتها التي لم تصرفها في العام الماضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس، أنا من رأي الزميل الأستاذ بيار إده فيما يختص باستقلال البلديات عن الإدارة. ليس معنى ذلك أن بلدية بيروت تتجاوز القانون لأن للحكومة عليها ما يسمى الوصاية الإدارية. على البلدية أن تقرر وعلى الحكومة إما أن تصادق أو لا تصادق عدا ذلك لا يحق لنا مخالفة القوانين بقوانين، أي أن المرسوم الاشتراعي الذي ينص على أن الاعتمادات التي لم تصرف بعد تدور حكماً، لا يطبق على هذه الحالة. نطلب من الحكومة أن تتجنب مخالفة القانون بقانون في حين أن البلدية بإمكانها وفقاً للأنظمة الإدارية المتبعة (وهذا أسهل بكثير) أن تعمد إلى الطرق القانونية، أي إلى الميزانية المستقلة. ماذا تعمل الحكومة إذا لم نشأ إقرار التدوير؟

ثم لنفرض أن هذا المجلس قبل بتدوير الاعتمادات فيكون تجاوز صلاحياته. يجب إذن أن تفتح ميزانية استثنائية حسب الأنظمة وتؤخذ الاعتمادات من الاحتياطي الخاص بالبلديات، فلا نخالف قانوناً بقانون ثم ماذا يمنع أن تأتي بلدية صوفر أو بلدية زحلة وتطلب الطلب نفسه.

الحل هو أن تفتح ميزانية استثنائية تغذى من احتياطي البلدية. أنا لا أقول إن رأينا الحقوقي مفضل على رأي الحكومة، ولكن من الأحسن والأسهل للإدارة أن تبحث هذه القضية على ضوء ما قلته الآن فتعمد إلى فتح اعتمادات خاصة في ميزانية استثنائية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: حضرة الرئيس، أؤيد رأي الزميل السيد بشير الأعور في أن تدرس اللجان هذه القضية. النقطة القانونية لا تنحصر في أن هنالك تدخلاً من سلطة في شؤون سلطة، بل إن البلدية والحكومة ليس للواحدة على الأخرى أي افتئآت. القضية بسيطة ويجب أن تدرس في اللجان.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، أنا لا أعارض في أن يذهب المشروع إلى لجنة الإدارة والعدلية، بل كنت أعتقد أن الاستعجال المكرر سببه وجود مشاريع تريد البلدية تحقيقها. وعلى الحكومة أن تفصل وتبت في القضية بسرعة هائلة.

الرئيس: من يوافق على اعتبار المشروع معجلاً مكرراً يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقطت صفة الاستعجال عن المشروع ويحال إذن إلى لجنتي المالية والإدارة والعدلية للدرس بصفة المعجل فقط.

الرئيس: الآن ننتقل إلى بحث ميزانية الدولة العامة

الكلمة الأولى لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: حضرات الزملاء،

قبل أن أناقش الحكومة في الميزانية أريد أن أعلق على بعد ما ورد في بيان وزير المال. قال وزير المال ما يلي: «أما الوضع الاقتصادي الراهن في لبنان فتقضي طبيعة هذا البلد بوصفه نقطة التقاء وبلد مرور وبكونه يدين بالانفتاح على الخارج وبالتعامل التجاري لأبعد مدى، أن يتجاوب والأوضاع العالمية». أي أنه إذا كان هنالك من رخاء أو شبه رخاء في الوقت الحاضر فنحن مدينون بهذا الرخاء إلى الأوضاع الاقتصادية العامة في العالم.

كان على وزير المال الأستاذ محي الدين النصولي وهو عارف بخفايا الأمور وبعلاقة لبنان بالبلاد العربية، أن يقول صراحة أن هذا الرخاء في لبنان مبعثه ومنشأه علاقة لبنان بالعالم العربي، ولا يكتفي بالقول أنه يتجاوب والأوضاع الاقتصادية العالمية. إنني أنتظر يا معالي الوزير منك شخصياً أن تقول هذا بكل صراحة فإنكم إذا علمتم أن في العراق ما يقارب ٢٥٠٠٠ لبناني وأن في الكويت أكثر من ٢٠٠٠٠ لبناني وأن ٢٠٪ من سكان قطر الحاليين هم من اللبنانيين، وأن آلافاً من اللبنانيين يعملون في المملكة العربية السعودية، وأن أكثر المقاولات في البلاد العربية يقوم بها لبنانيون، عند ذلك أمكنكم أن تتأكدوا أن الرخاء في لبنان ناتج حقاً عن علاقة لبنان بالبلاد العربية بالدرجة الأولى، ونحن مدينون لهذا المجال وقد أصبح أميركا جديدة للبنانيين. هذه كلمة حق وواقع يجب أن لا تسهى عن بالنا،

وأنتقل من هذا إلى نقطة أخرى في البيان الذي تحدث عن المشروعات العمرانية المختلفة فتحدث عن شركة الكهرباء وقال بالحرف الواحد «وما تقوم به هذه المصلحة من جهد متواصل كل هذا بدأ يعطي ثماره الخيرة منذ الآن» وجاء على ذكر «تضاعف إنتاج الطاقة وتأمين مختلف الحاجات وحقن الاقتصاد القومي بدم جديد».

بربك يا سيدي الوزير وأنت يا وزير الاقتصاد وأنت يا وزير الأشغال العامة إنكم عالمون بما يقوم به أرباب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه المصلحة الذين وضعتهم الحكومة قيمين على مصلحة الكهرباء، استعرضوا أسماءهم أمامكم الآن، ألا تؤمنون أن هذه المصلحة قد أصبحت مأوى للعجزة؟ كان لهم في الماضي القريب أو البعيد مآثر تحمد فتشكر هذا لا نشكره عليهم أما لو كنتم أنتم أصحاب المال فهل كنتم توكلون لهؤلاء القيام بهذه المهمة؟ أنتم أيها الوزراء يجب أن تعتبروا أن مال الأمة هو مالكم فيجب أن تختاروا لهذه المصلحة وهي العامود الفقري للاقتصاد اللبناني أشخاصاً فنيين من دم جديد وأنه لمن المؤسف حقاً أن تكون الحكومة قد اختارت هذا المجلس الجديد في إدارة الكهرباء على أساس الطائفية وإرضاء للأصدقاء والمحاسيب وليس على أساس الكفاءة والعلم والفن. فهلا أصلحتم هذا الإرث الذي خلفته لكم الحكومة السابقة؟ انظروا إلى مشروع الليطاني فإن مجلسه من الفنيين ومن دم جديد ولا غبار عليه ويعمل بجد ونشاط ونأمل أن يكون مجلس التسليف الزراعي من هذا النوع أيضاً.

أما بشأن الميزانية العامة فيجب أن أقول كلمة حق وانصاف وتقدير للتقريرين القيمين اللذين وضعهما رئيس اللجنة المالية والمقرر، فقد قلت للزميل السيد جوزف شادر بعد أن انتهى من خطابه أن هناك عيباً واحداً في خطابه وهو أنه لم يترك شيئاً لنا نقوله نحن بدورنا. وقد اضطر يا سيدي أن أعيد بعض ما قاله الزميلان للتكرار وأرجو أن نستفيد وفي هذا يا سيدي اكتفاء.

والآن لننظر إلى الميزانية وما تقدمونه لنا. أول أمر يسترعي اهتمامنا هو الزيادة في عدد الموظفين. فنحن يا سادة لا يسعنا إلا أن نطالب بما وعدتم به أنتم وما وعد به من جاء قبلكم في أمر الموظفين إذ قلتم أن في الإدارة تضخماً وأنه يجب اختصار الملاكات. هذا علاوة على التطهير الذي يجب أن يجري.

هذه الوعود ذهبت أدراج الرياح لأننا نرى أمامنا الآن زيادة في كل وزارة إلا في مخصصات رئاسة الجمهورية. يمكنني أن أفهم أن يزداد مثلاً عدد الموظفين من المعلمين في وزارة التربية الوطنية، لكن أن يزداد عدد الموظفين في رئاسة الوزارة أو في إدارة البريد والبرق فهذا أمر يناقض تماماً ما وعدتم به. فهل هناك تخمة كما قلتم جميعاً أم بالعكس هنالك حاجة ماسة لموظفين جدد؟ يجب أن تختصروا الملاكات وتنقصوا عدد الموظفين وتطهروا الإدارة من العناصر الفاسدة. وإني مهما قلتم لتبرير موقفكم عكس ذلك فلن أوافق أبداً على أية زيادة ما عدا زيادة المعلمين في وزارة التربية.

عندما كان دولة الرئيس نائباً ـ وإن شاء الله بعد العمر الطويل يعود نائباً ـ كان هو أول من طالب بتخصيص ريع اليانصيب الوطني كله للضمان الاجتماعي كما كان أيضاً ضد السبق وحاول إلغاءه وكان ضد القمار. والآن فجل ما نطلب منه هو تحويل ريع اليانصيب والسبق والقمار إلى الضمان الاجتماعي وليكن هذا وسيلة لتحويل شر هذه الآفات إلى خير على الأقل.

إن المساعدات الاجتماعية التي توزع تذهب هباء منثوراً بين الوزارات المختلفة. فلكل وزارة ميزانية للخدمات الاجتماعية يمنحها الوزير لمن يشاء وهي توزع كأنهم يهبونها من مالهم الخاص، وتوزع بدون ترتيب ولا نظام. فإن ما يوزع على النفقات والمساعدات الاجتماعية يبلغ ٧,٦٢٣,٠٠٠ أي ١/٦٢٪ من الميزانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بإمكانكم أن تنشئوا الضمان الاجتماعي أو على الأقل الضمان الصحي وضمان العمال. فالقانون الحالي لا يجوز أن يبقى كما هو لأنه بشكله الحالي ضد مصلحة العامل وضد مصلحة رب العمل. فرب العمل لا يرغب الآن في استخدام من كان متزوجاً وله أولاد لأنه يتوجب عليه عندئذ أن يدفع التعويض العائلي ولذلك يرى ذو العائلة صعوبة في الاستخدام بسبب القانون الحالي.

وهذا القانون من جهة أخرى يرهق رب العمل لأنه إذا أراد الاستغناء عن خدمات العامل اضطر أن يدفع له تعويضاً ضخماً. هذه الضمانات للعامل يجب أن تكون على عاتق الحكومة وفي الضمان الاجتماعي الذي بموجبه يمكنكم أن تنشئوا صندوقاً خاصاً تأخذون إليه ما يتوجب من العامل الذي يعمل ومن رب العمل وتضمنون أنتم من هذا الصندوق ما يستحق للعامل إذا وجد نفسه بلا عمل.

أما الضمان الصحي فهذا ما وعدتم به عندما كنتم نواباً. فهل حققتم الوعد؟ أيجوز أن توزع هذه المبالغ الطائلة بدون حساب على مستشفى هنا أو خوري هناك أو لشيخ صديق أو زعيم في منطقة كأنكم تخدمون بهذا أهواءكم الشخصية. الخدمات الاجتماعية ليست حسنة أو صدقة تهبونها، إنها مال الشعب يجب أن يرجع إلى الشعب بعدل وحسب تنظيم لا شأن للسياسة أو الطائفية السياسية به.

لو حققتم الضمان الاجتماعي ـ ولو على مراحل ـ لوفرتم على أنفسكم الانتقاد المر عندما تتقدمون إلى المجلس بمشروع مستعجل مكرر لتمنحوا شخصاً معيناً مكافأة لأن ابنته توفيت من جراء رصاصة طائشة. لا يجوز أن نشترع القوانين لمنفعة شخص معين بل يجب أن تكون قوانيننا لمنفعة الشعب بكامله. يجب أن يكون لنا نظام عادل في الخدمات الاجتماعية ليحصل كل ذي حق على حقه.

وزارة التربية

إن هنالك نقصاً فاضحاً في هذه الوزارة وحاجة ماسة إلى زيادة عدد المعلمين فالطلب على العلم خصوصاً في القرى اللبنانية عظيم والحكومة مقصرة كل التقصير. وتدل الاحصاءات أن ثلث أطفالنا وأولادنا لا يمكنهم أن يدخلوا إلى المدارس لأن لا مدارس في قراهم ولا معلمين. اذكروا يا سادة أننا طالبنا بالتعليم الاجباري في المدارس الابتدائية. وأول واجب يلقى عليكم هو تهيئة السبل للحصول على العلم. اذكروا أنكم في لبنان بلد الاشعاع كما يلذ لكم أن تسموه ولا يجوز أن نطلب العلم في الصين ونحن في لبنان.

هنالك ناحية أخرى هامة في وزارة التربية يجب أن ألفت إليها النظر وهي المدارس المهنية. نحن بحاج ماسة إلى التعليم المهني لأن الطلب على أصحاب الحرف والصناعات كثير في لبنان والبلاد العربية، وأنه لمن المؤسف جداً أن نرى أن وزارة التربية لم تقم بصرف اعتماد سبعين ألف ليرة وضع لسنة ١٩٥٣ لمدرسة مهنية فبقي كما هو وذلك بسبب سوء الإدارة.

القضاءة

طالبنا في الماضي وسنظل نطالب أن يكون لنا قضاء نزيه نعتز به. وعندما أقول هذا يجب أن أكرر مرة أخرى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن بين قضاتنا من نفاخر بهم لعلمهم ونزاهتهم وكفاءتهم. ولكن هذا لا ينفي أن في جسم القضاء اللبناني من طعن بنزاهته ومن باع ضميره في الماضي فأكسب هذا الجسم سمعة سيئة، وقلتم أنتم ومن جاء قبلكم أنه لا بد من التطهير فماذا فعلتم إلى الآن؟ إنه من الجريمة أن يبقى هؤلاء بين القضاة الآخرين فيلطخوا بوجودهم سمعة القضاة، وإننا لن نسكت مهما طال الأمد. ترغبون في تشجيع الرساميل الأجنبية لتأتي إلى لبنان. فهل تعتقدون أنها ستأتينا إذا لم نتحقق من نزاهة قضائنا وكفاءته؟

يجب أن لا تتهربوا من الحقيقة والواقع. إن وزارتكم ووزارة الأستاذ اليافي قبلكم ووزارة السيد صائب سلام قبله ووزارة الأمير خالد شهاب، كل وزارة قالت علناً وكتابة أنها ستجري التطهير في القضاء ليصبح جسم القضاء بكامله نزيهاً وسليماً. ولكن هذا القول بقي قولاً.

فهل نحن وأنتم كنا في الماضي كاذبين في اتهامنا القضاء؟ هل حقاً أصبح هؤلاء الذين طعنا فيهم بالأمس القريب قدس الأقداس الآن؟ هل أصبحوا أنصاف آلهة؟ هل تؤمنون أنتم بذلك؟ وكيف حدثت هذه الأعجوبة؟

وكما نطالب بتطهير القضاء نطالب أيضاً بتعزيزه. ماذا تنتظرون إذا بقيت معاشات القضاة هزيلة كما هي الآن؟ هل تعتقدون أنه بإمكانكم أن تقيموا قضاء معززاً نزيهاً وراتب صغار القضاة قد لا يتجاوز ٤٥٠ ليرة شهرياً؟ هل هذا يكفي ليحول دون الرشوة والإغراء؟ ارفعوا معاشات القضاء لتتراوح بين ٧٠٠ ليرة كحد أدنى وخمسة آلاف ليرة شهرية كحد أعلى ـ هذا طبعاً بعد أن تكونوا قد أجريتم التطهير والتنسيق. إذا كنا نريد أن يقدرنا الأجنبي ويحترمنا الناس يجب أن نشعر نحن أن قضاءنا نزيه وجسمه سليم. إن قضاءنا عادل، إنه بإمكان صاحب الحق أن يصل إلى حقه دون اللجوء إلى الوساطة.

الشرطة والدرك

يقولون إن لبنان في عهد الأتراك كان يحافظ على أمنه الداخلي ما لا يزيد عن مائة جندرمة وكان بالطبع الأمن مستتباً أكثر من اليوم. أما اليوم فعدد أفراد الدرك هو أكثر من ألفي دركي وقد أصبحوا بالواقع جيشاً مسلحاً. وقد صرفت الحكومة السابقة مبالغ طائلة لتسليح هذه القوة فاشترت لها حتى المدافع والسيارات المسلحة والرشاشات فأصبحت قوة حربية. ولكن لنحارب من؟ أجل لنحارب اللبنانيين! فهل استتب الأمن؟ وهل نحن الآن أحسن حالاً؟ لا يا سادة.

يجب أن تطهروا هذه الفئة أيضاً. اطردوا من هو غير كفوء ومن حشر في هذا السلك حشراً إكراماً للمتزعمين والسياسيين. انقصوا العدد إلى النصف وارفعوا الباقين ليصبح الدركي هو أيضاً بعيداً عن مغريات الرشوة أربع ليرات يومياً لن تكفيه، فهو معرض دائماً وأبداً إلى مغريات الرشوة والمال الحرام.

والشرطة أقول فيها ما أقوله في الدرك أيضاً وأزيد موجهاً سؤالاً خاصاً لدولة الرئيس ـ هل صحيح أنكم اتخذتم قراراً يمكنكم بموجبه أن تنقلوا مفوضاً من شرطة البلدية إلى نفس الوظيفة في الشرطة النظامية أو الأمن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العام؟ وهل نسيتم الشروط المتطلبة بحسب القوانين كيف تختلف لهاتين الفئتين؟ وهل تعززون السلك في الشرطة النظامية في هذا السلوك الاعتباطي؟ لقد قدمت لكم سؤالاً خطياً بهذا الصدد وأنتظر الإجابة عليه.

وزارة الأشغال العامة

كنت أحب أن يكون وزير الأشغال حاضراً ليسمع، إن أهم ما يطلب من وزارة الأشغال هو الطرق في لبنان ـ الطرق والكهرباء في حياة لبنان ـ أمنوا الطرق في لبنان واتركوا بعد ذلك اللبنانيين وشأنهم فهم يتكفلون ببناء لبنان حتى بدون حكومته.

هذه ميزانية وزارة الأشغال. كل ما يخصص من معاشات للموظفين يصرف في بحر السنة كاملاً. أما المبالغ التي ترصد للمشاريع وللطرق فيبقى قسم كبير منها بدون صرف. لماذا؟ لأن المهندسين لم يضعوا الخرائط؟ لأن المهندسين لم يخططوا الطريق؟ لأن عدد المهندسين غير كاف. هذه الأجوبة الكلاسيكية نسمعها في كل حين ـ ولكنها كلها يا سادة تنم عن عدم تنظيم وعدم تفكير.

لماذا لا تستخدمون الشركات الهندسية الخاصة وتعهدون لها بوضع هذه التصاميم وهذه الخرائط لقاء أجر معلوم، كما تفعل كل الدول الراقية.

إن الحكومة التراقية وحكومة المملكة السعودية حتى وحكومة الكويت تستخدم الشركات الهندسية اللبنانية لمثل هذه الأعمال فتحصل على الدروس والخرائط حتى وعلى المناظرة والمراصفات وتنجز الأعمال بسرعة دون حاجة لاستخدام المهندسين في الحكومة مباشرة. لا يمكنكم أن تدفعوا المعاشات العالية للمهندسين الاختصاصيين. ومن يقبل الاستخدام بالمعاشات الضئيلة لن يفيدكم. فاعهدوا إذاً بهذه الأعمال إلى الشركات الخاصة أو إلى المهندسين الذين يعملون لحسابهم الخاص واتفقوا على هذه الأعمال كأعمال وليس على طريقة الراتب الشهري.

وزارة الاقتصاد

ذكرت في مستهل كلامي شيئاً عن أهمية البلاد العربية في حالتنا الاقتصادية فهل فكر معالي الوزير في درس هذه الامكانية عن كثب؟ وهل أرسل من درس وقدم التقارير الوافية. إن حضور المؤتمرات مع وزراء الاقتصاد من البلاد العربية لا يكفي، فكروا يا سادة تفكير التجار واعملوا مثلهم. فإذا كان التاجر اللبناني والعامل اللبناني والصناعي اللبناني يذهب إلى الكويت وقطر والبحرين والعراق والعربية السعودية فيجب أن تذهب الحكومة أيضاً إلى هذه الأماكن وتدرس وتساهم وتساعد لأن حياتها هي من حياة هذا التاجر. قولوا لي ماذا فعلتم عملياً في هذه الناحية. لا شيء.

أما القطيعة مع سوريا فهي بفضل همتكم لا تزال قائمة وإني أوافق حضرة المقرر الذي ذكر أن سوريا قد استفادت من القطيعة، وهذا لسوء الحظ لم يأت لمصلحة لبنان واللبنانيين. والتعزية الوحيدة لنا الآن هي أن نسمع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالرغم من هذا بعض الأصوات المخلصة من الشام كمثل صوت الصديق النائب صلاح البيطار الذي قال إن البحث في الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا يجب أن يجري على مستوى رفيع ـ أرفع من مستوى الوزراء والخبراء؟ هو مستوى الروح العربية، الروح الوطنية، هذه الروح التي يجب أن لا تتقيد فقط بالأرقام والمصلحة الخاصة الموقتة. ونتعزى أيضاً بصوت الصديق الوزير السوري فاخر الكيالي الذي قال إن القطيعة وإن كانت قد أفادت سوريا فإن سوريا أبداً على استعداد دائم لتضحي بمصلحتها الخاصة لتصل مع لبنان إلى وحدة اقتصادية بالشروط التي يتقدم بها لبنان. فأين هي شروطنا.

وإذ نذكر بالخير هذه الأصوات الطيبة ترتفع في المجلس النيابي السوري يؤلمنا أن نسمع صوت زعيم القطيعة السيد خالد العظم الذي لم يكتف بما سببه لنا ولسوريا من لعنة القطيعة به بل جاء اليوم يتهمنا في لبنان أننا نتاجر مع إسرائيل بواسطة قبرص، يا سادة أن لبنان في مقدمة الدول التي تكافح الصهيونية وتشدد على الحصار الاقتصادي وتعتقد أن بقاء إسرائيل يعني أن آجلاً أو عاجلاً زوال لبنان. فليسمع من يتهم لبنان هذا ولعل فيه الكاية الآن.

وأما أنت يا وزيرنا الشاب يا ابن عبد الحميد كرامي إن سمعتك ومستقبلك السياسي مرهون بما ستقوم به الآن بشأن العلاقات الاقتصادية بيننا وبين الشقيقة سوريا. فماذا عساك فاعل؟ إلى متى تريد الانتظار؟ أين مشروعك؟ لماذا هذا التأخير نريد عملاً سريعاً فهل حققت الآمال المعلقة عليك؟

الزراعة

لا أريد أن أخوض في بحث هذه الوزارة بل أكتفي بالتعليق على أمر واحد وهو زراعة التبغ. أين هو وعدكم بزيادة الإنتاج؟ بإمكان لبنان أن يزيد إنتاج التبغ على الأقل عشرين ضعفاً. فلماذا تتأخرون، هل أصبحت شركة الريجي انتداباً آخر علينا لا يمكننا أن نتحرر منه؟

الدفاع

اسمعوا يا سادة ما قاله وزير المال في بيانه:

«نظراً للحالة السياسية العامة في الشرق الأوسط عمدت الحكومة إلى وضع اعتماد جديد في الموازنة قدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية تمكيناً لوزارة الدفاع من زيادة عدد أفراد الجيش وشراء المعدات اللازمة لتجهيزه وبناء الثكنات لإيوائه الخ..».

يا لها من سخرية! اعتراف من الحكومة أن الحالة السياسية في الشرق الأوسط هي سيئة أي أن إسرائيل تهددنا بخطر الهجوم. ونحن نرصد في ميزانية الدفاع كم؟ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية، لو سكتم يا سادة لكان أجدى.

إن جيش إسرائيل يبلغ ١٢٠ ألفاً من المقاتلين ولهم الدبابات والطيارات النفاثة والطيارات حاملات القنابل

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وفرق البراشوت والبوارج الحربية، وهم يرصدون في كل سنة ما لا يقل عن أربعمائة مليون ليرة لبنانية لجيشهم. ونحن تقديراً لهذا الخطر الذي يهددنا مباشرة نقدم ثلاثة ملايين ليرة لبنانية وتتباهى حكومتنا بذلك.

اسكتوا يا سادة فهذا على الأقل أجدى. اسكتوا وفكروا بواجبكم كيف تتقون هذا الشر وما عليكم إلا أن تعملوا جداً لتقفوا أمام هذا العدو المدة التي تمكنكم خلالها من الحصول على المساعدة من رفاقكم في السلاح من الدول العربية المرتبطة معكم.

واسمعوا يا سادة عجباً آخر. إن في ميزانية الدفاع ٢٥ ألف ليرة مصاريف سرية فقط هذا من أصل مجموع ١٥٧ ألف ليرة في الوزارات الأخرى. وتأملوا كيف تأخذ رئاسة الوزارة أربعين ألف ليرة مصاريف سرية بينما كل المبلغ المخصص للجيش اللبناني لا يتجاوز ٢٥ ألف ليرة كمصاريف سرية! لا تعليق. فهذا أجدى!

الوزارات الباقية

لماذا لم أتكلم عن وزارة الأنباء؟ لأني أعتقد أنه يجب أن تلغى هذه الوزارة. فهي قد أوجدت في الأساس لإرضاء شخص معين. وطبعاً لا أقول نفس الشيء عن وزارة التصميم. فهذه كل ما ظهر منها إلى الآن انها وجدت لإدخال الموظفين المحظوظين الذين وعدوا بكثير من الوظائف والمنتظرين وعسى أن أكون على خطأ.

هيئة التفتيش

هذه الهيئة إما أن تظهر النتائج لأعمالها وعند ذلك يجب أن يرصد لها ما تحتاجه من مخصصات أو أن تلغى. وإني أورد مثلاً واحداً قد يكون كافياً للتدليل على النقص في التفتيش. بين شرطة البلدية عدد كبير من الذين أدينوا في مجالس تأديبية وكان يجب أن يطردوا من الوظيفة، وإلى الآن لا يزالون يقبضون رواتبهم فأين هو التفتيش؟ ليس فقط على ملفاتهم بل على من تحاهم في الماضي ولا يزال يحميهم. إنكم يا سادة تعلمون هذا وتسكتون عليه ولكن الشعب لن يسكت. سيأتي يوم يضج فيه الجميع فجابهوا الحقائق واعدلوا.

الواردات

لا بد لي من كلمة في الواردات وتعزيزها. أول ما يتحدث عنه الشعب في هذه الأيام هو زيادة الواردات من شركات البترول. فنحن لا نريد أن نستعدي الحكومة على هذه الشركات بل نريد أن تهتم الحكومة بالتفاهم مع الشركات إلى زيادة العائدات كما زادت في كل البلاد العربية المنتجة. وإن كنا نحن غير منتجين فلنا قسط وافر في إمكانية الاستفادة من هذا الانتاج لأننا طريقه ومصبه. فالنهر ليس بنبعه فقط بل هو نهر كامل بنبعه ووادييه ومجراه ومصبه. وإننا يا سادة نريد أن نبقى على صلات ودية وطيبة مع شركات البترول ومع الحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات. نريد أن تكن لنا بعض الخيرات من هذا المعين ليقول الشعب اللبناني لهم شكراً فأنتم كنتم سبب الخير لأعمال المشاريع في بلادنا كما هي الحال عند غيرنا. أما الحال الآن فهي ليست كذلك. هنالك نقمة بين الشعب لا يزيلها إلا التفاهم العادل على العائدات. يمر في أرض لبنان ويصب على شاطئه ما يقارب ٣٠ مليون

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

طن نفط خام في السنة وهذه الكمية تعطي البلاد المنتجة للنفط ٦٠ مليون جنيه وتعطي الشركات ٦٠ مليوناً وماذا نأخذ نحن؟ كل ما نأخذه الآن لا يتعدى نصف مليون جنيه. مبلغ زهيد «لا يحرز الخطية».

نأمل أن تصل الحكومة بالاتفاق مع شركات البترول على حقنا وترصد المبالغ من ريع البترول إلى المشاريع العمرانية في ميزانية خاصة ولا تدخل الميزانية العامة.

المرفأ وبنك سوريا وراديو أوريان

هذه امتيازات منحت في عهد الانتداب وهي امتيازات ضخمة، ما هي وارداتها مجتمعة؟ كلها بمليون ليرة لبنانية في السنة فتأملوا لو كنا «لزمناها» كما كانت العادة في أيام الأتراك في تلزيم الاعشار لكنا نحصل على الأقل عشر أضعاف هذا المبلغ.

تعلمون حالة المرفأ، وهو بعد أن أقفل مرفأ حيفا للبلاد العربية قد بقي المرفأ الوحيد لهذه المنطقة في الشرق الأوسط هو بحاجة إلى إصلاح وتوسيع وتحسين في سعته وفي جهازه الإداري ولكن الشركة صاحبة الامتياز لن تقوم بأي عمل في هذا الاتجاه. أليس بالامكان الحصول على مبالغ كافية من العراق والكويت والمملكة السعودية لاسترداد هذا الامتياز وإجراء التحسين المطلوب فيصبح مرفأ بيروت مرفأ عربياً في لبنان لازدهار ولخدمة البلاد العربية بدلاً أن يبقى كما هو مرفأ أجنبياً لا تحسين ولا تطور. أين هي سياسة الحكومة في هذا الصدد.

وبنك سوريا ولبنان، بنك الاصدار، هذا البنك المدلل الذي يضع مال الحكومة في صندوقه ومن ثم يقرض الحكومة بالذات من مالها هي ويأخذ لنفسه الفوائد على هذا المال؟ أين أنتم حتى فيما وعدتم به بشأن السندات وفوائدها؟

وراديو أوريان ـ هذا الذي كان يجب أن يؤمم منذ أول لحظة بعد الاستقلال. أسعار برقياتنا أغلى من أي بلد مجاور. وأما التلفون اللاسلكي فهو محصور في بعض مناطق فقط، وكل شيء يجب أن يمر بباريس هذا إذا تيسرت المخابرات.

هنالك شركات كبرى تريد أن تجعل مراكزها الرئيسية في الأوسط في بيروت ولكن يجب أن تكون متصلة تلفونياً بأطراف العالم. قارنوا بين التسهيلات في مصر مثلاً وبين الحالة مع راديو أوريان في بيروت.

هل حاولتم مخاطبة لندن يوم الأحد مثلا من بيروت؟ هذا غير ممكن لأنهم لا يعملون في راديو أوريان يوم الأحد.

وفي الختام أوجه كلامي مرة أخرى لمعالي وزير المال وأقول له كما قال زميلي الأستاذ شادر: نريدك وزيراً موجهاً لا محاسباً. وأنتم يا سادة، اختصروا من النفقات غير المجدية، أزيلوا التخمة التي شكوتم منها. طهروا الجهاز الإداري. أقيموا العدل ومن ثم ارسموا خطة اقتصادية واقعية تتفق مع مستقبل لبنان في هذا الوسط العربي ذي الثروة والإمكانيات الهائلة، واتركوا بعد ذلك اللبنانيين ليعملوا.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إن خزينة الدولة هي جيوب رعاياها. والفرد اللبناني كفيل عندئذ بالنجاح والازدهار والرخاء لجيبه ولخزينة الدولة دون حاجة لمساعدة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: سيدي الرئيس، إذا كان نواب الأمة يتناقشون بمثل ما يتناقشون به اليوم والحكومة تريد هذا النقاش أرجو عطوفة الرئيس أن يقول لفخامة رئيس البلاد أن يصدر قانون الموازنة لهذه السنة بدون الرجوع إلى المجلس.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء القادم.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الثاني ٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ ك٢ سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها.

٣ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٩ باجازة الصرف والجباية في شهر شباط ٩٥٥ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٤ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٧ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٥٥.

٥ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٦ بتمديد الاتفاق بين سوريا ولبنان لمدة ثلاثة أشهر.

٦ ـ تلاوة وتصديق ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: أحمد الأسعد، ناظم القادري، ورؤوف حنا، وسعيد طوق.

واعتذر السادة: جوزف سكاف، جورج هراوي وكامل الأسعد.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، الفرد نقاش، سليم حيدر، نعيم مغبغب، موريس زوين، ومحي الدين النصولي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم

تليت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث مشروع القانون رقم ٧٨٣٠ بتدوير اعتمادات بلدية بيروت عن سنة ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٥ واحالته على اللجنة.

٣ ـ بحث وتصديق مشروع القانون رقم ٦٩٣٦ بمنح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي لمدة سنة.

٤ ـ مناقشة عامة حول مشروع موازنة سنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث عشر من كانون الثاني سنة ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السيد أحمد الأسعد.

واعتذر السادة: يوسف الزين، كامل الأسعد، غسان تويني، جوزف سكاف، جورج هراوي، جان حرب وعبدالله الحاج.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارك حلو، جبرائيل المر، محي الدين النصولي، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم بادر المجلس للبحث والمناقشة في مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٨٣٠ بتدوير اعتمادات بلدية بيروت فقرر احالته على لجنتي العدلية والمالية وتناقش المجلس في المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٦٩٣٦ بمنح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي لمدة سنة فصدقه بعد التعديل، ثم أدلى حضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني ببيان عام حول مشروع موازنة سنة ١٩٥٥.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبدالله الحاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد الله الحاج: حضرة الرئيس لقد ذكر في المحضر بأنني كنت غائباً مع انني كنت معتذراً. لذلك أرجو تصحيح ذلك.

الرئيس: يصحح ذلك. هل من اعتراض آخر على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

تتلى الأوراق الواردة

فتليت الأوراق الواردة. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، ألفت نظر دولة رئيس الحكومة إلى برقية وردت من رئيس بلدية جب جنين بطلب تأمين مياه الشفة من وادي الجوز. فالمياه في تلك المنطقة سحبت وأوصلت إلى خمس قرى، وقد خصصت وزارة الأشغال العامة اعتماداً مالياً لإصلاح العطل الذي يطرأ على الأنابيب، وقامت الحكومة أخيراً بعمل مشكور أي بعملية فنية بالنسبة لهذه الأنابيب. إلا أن الملتزم فصل المياة وتركها تجري في الطريق العام، وغد الأهالي يشربون منها. وانني أوافق بأنني لو راجعت شخصياً معالي وزير الأشغال العامة لكان اهتم اهتماماً كلياً بهذا الموضوع. إلا أن هذه البرقية تدل على ان الأهالي يعانون الأمرين لإصلاح قساطل هذه المياه، وانني سلفاً أشكر الحكومة.

رئيس الحكومة: أخذنا علماً بذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: فيما يتعلق بملاحظة الزميل الأستاذ أديب الفرزلي اعتقد أن في وسعنا غداً أو بعد غد أن نرسل بعض مفتشي الوزارة لمعاينة ودرس الموضوع الذي ذكره الزميل الكريم لاتخاذ التدابير اللازمة.

ثم انني أحب أن أعلق على برقية وردت من نقابة مستخدمي وعمال شركات التسفير بالاحتجاج على منظمة الطيران العالمية «الياتا» التي فرضت على شركات الطيران الأجنبية عدم التعامل مع شركات التسفير الوطنية. ان هذه القضية حصلت في الواقع، وتفصيل ذلك هو أن هناك منظمة عالمية ينتسب إليها أصحاب شركات التسفير فإذا ما أخرجت موسسة تسفير من هذه المنظمة ترتب على ذلك حتماً وبدون نص:

إن شركات الطيران العالمية التي تنتسب إلى منظمة «الياتا» يمتنع عليها أن تتعامل مع المكاتب أو

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الشركات التي أخرجت من هذه المنظمة العالمية: وقد اطلعت على الأنظمة وتبين لي أن من ضمن قوانين هذه المؤسسة أنا لها الحق في إخراج أي عضو منها دون إبداء الأسباب، وهذا نص مجحف يمكن أن يستعمله أصحاب النفوذ في هذه المؤسسة، لكي يبعدوا بعض وكلاء شركات التسفير عنها والأسباب تكون أحياناً حقيقية كعدم كفاية هذه المكاتب بتأمين السفر، وتكون الأسباب أحياناً مفتعلة، لأن لهذه الشركات الكبرى مصلحة في اختصار عدد مكاتب التسفير لكي تتمكن من بيع تذاكر السفر وتؤمن لنفسها أرباح هذه المكاتب.

لذلك اتصل فوراً بهذه المؤسسة وسعينا من ثم إلى رفع مستوى مكاتب التسفير حتى لا تحتج فيما بعد منظمة الياتا بعدم لياقة هذه المكاتب، ومن ناحية أخرى اتصلت بالمؤسسة وطلبت منها أسباب الإجراءات التي اتخذتها والا سنتخذ تدابير زجرية بحقها بصرف النظر عن قوانينها الداخلية. ونحن نرجو أن نتوصل إلى نتيجة مرضية بشأن مكاتب التسفير الوطنية وبشأن رفع مستوى هذه المكاتب حتى لا يقال بعد الآن أن مكاتب التسفير في لبنان هي في حالة فوضى ولا تبعث على الطمأنينة في نفوس الذين يتعاملون معها، وحتى لا يبقى عندنا مكاتب تسفير فردية موجودة تحت أدراج بعض البنايات، وهذا ما أرجو أن نتوصل إليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده.

بيار إده: حضرة الرئيس، ان القضية التي شرحها حضرة معالي وزير الأشغال العامة لي عليها بعض الملاحظات.

أولاً: فيما يتعلق بالقضية بحد ذاتها أقول ان الأوصاف التي نعت بها حضرة الوزير بعض مكاتب شركات التسفير هي من الأسباب التي أدت إلى ذلك الأثر ولعل معاملة هذه المكاتب وعدم توفر الشروط القانونية فيها هي أيضاً من الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة. ولكن الأمر الذي أريد استيضاحه من معالي وزير الأشغال العامة هو انه قال: إن هناك تدابير زجرية سيتخذها حيال «الالياتا»، فماذا يعني بقوله هذا، طالما ان الالياتا هي مؤسسة عالمية. أود أن أعرف ماذا يعني حضرة الوزير بالتدابير الزجرية؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: لقد عنيت بالتدابير الزجرية التدابير التي يمكن للحكومة اللبنانية أن تتخذها ضمن القانون وضمن صلاحياتها بصرف النظر عن القوانين الداخلية لهذه المنظمة التي ليست هي بمنظمة رسمية. وهي ليست الا جمعية تضم أصحاب شركات الطيران. فضمن صلاحياتي اتخذ التدابير اللازمة لمصلحة المكاتب الوطنية شرط أن تقوم هذه المكاتب بواجبها. إذ اعتقد أن لنا الحق بأن ندافع عن أبناء هذه البلاد وعن حقوقهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: كنت أريد أن أقول ما قاله الزميل بيار اده انني لا أقبل من معالي الوزير هذا القول عن الياتا، وان القول بأن شركة الياتا هي غير رسمية قول لا أقبل به لأن هذه الشركة تضم جميع شركات الطيران في العالم، وأطلب من معالي وزير الأشغال العامة أن يتعقل وان لا يهدد باتخاذ تدابير زجرية بحق مؤسسة تضم شركات جعلت من مطار بيروت الدولي مركزاً عالمياً.

نحن دفعنا مبالغ طائلة حتى نتمكن من جعل مطار بيروت مطاراً دولياً واني أشدد على أن المعاملة الحسنة في المطار هي التي جعلت منه مطاراً هاماً. وانني اربأ بحالي وزير الأشغال العامة ان يتسرع ويضع كل هذه التضحيات بخطر، كما أكرر بأن الياتا تضم كل شركات الطيران في العالم. فاطلب منه بأن لايقول بانه سيتخذ تدابير زجرية لأن قول الوزير يعني بأن على شركات الطيران اما القبول بتدابير الحكومة واما الانضمام لمنظمة الالياتا.

واني أخيراً أرجو معالي الوزير أن لا يحمل هذه الشركات على أن تختار بين الالياتا وبيروت لأنها حتماً ستختار الالياتا ونحن سنخسر.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: أشكر الزميل الأستاذ حميد فرنجية على نصحه بالتعقل ولو كانت هذه النصيحة تقال لمن يرتكب حماقة لأن الحماقة عكس التعقل. وانا لا اعتقد بانني ارتكبت حماقة حتى يطالبني الزميل بالتعقل. فليت هناك أي حماقة عندما نطلب من مؤسسة ان تبدي على الأقل الأسباب التي من أجلها تخرج مكتباً لبنانياً من عضويتها.

والبرهان على انه لم نكن متسرعين هو أن مؤسسة الياتا عقدت اجتماعاً بواسطة ممثلها في لبنان لتعيد النظر في قرارها. ولم أقصد أنا بالتدابير الزجرية أن أهرب شركات التسفير من لبنان لأنني أدرك الفوائد من وجودها ومدى تعزيزها لأعمال المطار، ولكن هذه المؤسسة وشركاتها ينبغي عليها الخضوع للقوانين. وقد فتحت مكتباً لبيع التذاكر بالإضافة إلى عملها الأصلي أو على كل حال فقد طلبنا منها تبيان الأسباب، وقد قبلت، ولم تقبل إلا بعد أن أشرنا إلى استعدادنا لاتخاذ التدابير وأرجو أن نجيء بالنتيجة التي نتوخاها للجميع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: ليسمح لي معالي الوزير أن أقول له واذكره بأن «الالياتا» ذكرت بكتابها بأن هذا القرار ليس بنهائي وانها على استعداد لإعادة النظر به شرطان يطلب إليها من جديد واوصت مكتبها في بيروت الذي يرأسه «مكرديش» مدير شركة Air Liban بان يعيد النظر قبل أي تدخل من الحكومة.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

نحن يمكن أن نعمل ما نريد ولكن الرجاء ثم الرجاء بأن لا نهدد الناس مجاناً وجزافاً. والأسباب التي جعلت هذه الشركات تختار مطار بيروت هي لأنها كانت تلاقي المعاملة الحسنة في بيروت وأرجو أن نحافظ على ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، وردت عدة برقيات بشأن الحلف التركي العراقي وكلها احتجاج على هذا الحلف، ولا اعتقد أن هناك تأييداً له، وعلى كل حال اعتقد أن دولة رئيس الحكومة ووزير خارجيته سيتوجهان يوم السبت إلى القاهرة لحضور اجتماع سيعقده رؤساء وزارات البلاد العربية.

أنا لا أدري إذا كان دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية قد اطلعا على آراء النواب بهذا الصدد ولا يجوز أن يكتفي بآراء اللجنة الخارجية لأنني كما ذكرت سابقاً اعتقد أن اللجنة الخارجية لا تمثل جميع النزعات في هذا المجلس، لأن أكثر الأعضاء فيه مستقلون ويجب على الحكومة أن تتقيد برأي الأكثرية. فانا أرى من المناسب أن يعين دولة رئيس الحكومة موعداً ليجتمع بكل من يشاء من أعضاء المجلس لبحث هذا الموضوع، خاصة وهو موضوع جديد وحادث هام. والاجتماع في القاهرة سيكون اجتماعاً تاريخياً بالنسبة لعلاقات الدول العربية مع بعضها. فارجو من دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية أن يعلنا الآن موعداً للاجتماع بهما قبل سفرهما من قبل كل من يشاء من أعضاء المجلس واتساءل ما إذا كان بالإمكان الآن أن يخصص قسم من هذه الجلسة لبحث هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: أرجو من المجلس الكريم أن يقرر عقد الاجتماع في قاعة اللجنة لأنه من الاصلح أن يكون هناك حتى لا يقال إننا اجتمعنا وقتاً قصيراً وبصورة علنية لهذا الغرض. وأنا أقترح أن يكون الاجتماع غداً بعد الظهر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: ان رئيس اللجنة الخارجية يوافق على ذلك. كنت قد طلبت الكلام ولكن الزميل الأستاذ اميل البستاني قام بهذه المهمة لكي يردد ما قلناه في السابق من ان اللجنة الخارجية لا تمثل المجلس، ولكن اللجنة في كل اجتماعاتها لم تكن يوماً سرية بل كانت تستقبل جميع النواب، فيشتركون في المناقشات دون أن يشتركوا في التصويت. لذلك فاني أضع نفسي ضمن تصرفكم غداً أو بعد غد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: أشكر الزميل الأستاذ حميد فرنجية ولا أدري كيف سمح لي أن أتكلم مع انني لم اجتمع به اليوم ولكن كما يظهر أن هناك قراءة أفكار.

الرئيس: إذن اللجنة الخارجية مدعوة غداً الساعة الثانية عشرة للاجتماع.

ننتقل الآن إلى بحث التعرفة الكهربائية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: حضرة الرئيس، بين الدرك والشرطة، وبين الضباط والمفوضين تفاوت في الراتب. نعم ان المعاشات تختلف عن بعضها فارجو من الحكومة أن تعادل بينها حتى يكون الجميع متساوين في المعاشات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: عطفاً على مراجعة الرئيس رأينا أن الفرق بينهمالا يكلف أكثر من ١٣ ألف ليرة فقط.

الرئيس: مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٩ يجيز للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٥٥ وان تجبي الضرائب على أساس القاعدة الاثني عشرية.

يتلى مرسوم الاحالة.

فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٨٠٠٩

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح وزير المالية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ يحال إلى مجلس النواب في دورته الاستثنائية الحالية مشروع قانون معجل مكرر يجيز للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط ١٩٥٥ وان تجبي الضرائب على أساس القاعدة الاثني عشرية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

المادة الثانية ـ ان رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ هذا المرسوم.

بيروت في ١٥ ك٢ سنة ١٩٥٥

الإمضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سامي الصلح

وزير المالية

الإمضاء: محي الدين النصولي

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل المكرر

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ يجاز للحكومة أن تصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٥٥ وان تجبي الضرائب والرسوم والتكاليف والمكوس والحاصلات والعائدات على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معرفة في المادة ٨٦ من الدستور.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

بما أن مشروع موازنة ١٩٥٥ هو الآن قيد الدرس في مجلس النواب.

وبما انه يتوجب على الحكومة جباية الضرائب وصرف النفقات خلال مدة الدراسة.

لذلك وضعت مشروع القانون المربوط الرامي إلى إجازة التحصيل والصرف خلال شهر شباط ١٩٥٥ على أساس القاعدة الاثني عشرية وإحالته إلى السلطة التشريعية للمناقشة.

الرئيس: من يوافق على درس القانون بصفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبلت صفة الاستعجال المكرر

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، نحن متفقون مع الحكومة على هذا المشروع واقترح أن يزاد ما يلي: ويعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

وبهذه المناسبة أقول: إن التأخير الحاصل في التصديق على الموازنة لم يأت من تقاعس اللجنة المالية بل ان سببه يرد إلى المراسيم الاشتراعية، فنحن ننتظر صدور المراسيم الاشتراعية لمعرفة الملاكات لنقرر الميزانية وفقاً للملاكات الجديدة.

الرئيس: من يوافق على القانون بمادته الوحيدة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب على حضرات النواب باسمائهم، وخالف الأستاذ أميل البستاني).

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة الأوراق الواردة.

٣ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٩ بإجازة الصرف والجباية عن شهر شباط سنة ١٩٥٥ على أساس القاعدة الإثني عشرية.

٤ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٧ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٥٥.

٥ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٠٠٦ بتمديد الاتفاق بين سوريا ولبنان لمدة ثلاثة أشهر.

٦ ـ تلاوة وتصديق ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تغيب السادة: أحمد الأسعد، ناظم القادري، رؤوف حنا، وسعيد طوق.

واعتذر السادة: جوزف سكاف، جورج هراوي، وكامل الأسعد.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، الفرد نقاش، سليم حيدر، نعيم مغبغب، موريس زوين، ومحي الدين النصولي.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة والتعليق عليها من قبل حضرات النواب وأعضاء الحكومة أقر المجلس بالأكثرية المشروع رقم ٨٠٠٩ بإجازة الصرف والجباية في شهر شباط ٩٥٥ على أساس القاعدة الإثني عشرية وصدق المجلس بالأكثرية المشروع رقم ٨٠٠٧ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الاقتصاد ٩٥٥ ثم قرر المجلس إرجاء المناقشة بقضية زيادة التعرفة الكهربائية ريثما ترد الوثائق من قبل وزارة الأشغال وتوضع بين أيدي حضرات النواب وصدق المجلس أخيراً بالأكثرية المشروع رقم ٨٠٠٦ بتمديد الاتفاق الاقتصادي بين سوريا ولبنان لمدة ثلاثة أشهر، وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

والآن ترفع الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة في الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس القادم للبحث في ميزانية الدولة بصورة عامة في جلسة واحدة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في عشرين كانون الثاني ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل علسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن وناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٥ ك٢ سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها.

٢ ـ بحث وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٨١٣٦ بفتح اعتماد قدره خمسة عشر ألف ليرة في موازنة وزارة الخارجية والمغتربين لسنة ١٩٥٥.

٣ ـ إكمال المناقشة العامة حول موازنة سنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: أحمد الأسعد، نصوح الفاضل، وناظم القادري.

واعتذر السادة: صبري حمادة، كامل الأسعد، جوزف سكاف، جورج هراوي، وعبدالله اليافي.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد جبرائيل المر وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، محي الدين النصولي، الأمير مجيد أرسلان موريس زوين ونعيم مغبغب.

الرئيس: افتتح الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت.

الرئيس: تلي ملخص محضر الجلسة السابقة في حينه.

إذن تتلى الأوراق الواردة.

فتليت الأوراق الواردة التالية:

- برقيتان من أنفه بالاحتجاج على مرسوم تخفيض رسم الاستهلاك المحلي عن الملح المستورد من الخارج.
- مرسوم بالمراسيم الاشتراعية التي صدرت من رقم ٢ إلى ٤٠.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- برقية من مزارعي البصل في بر الياس بالاحتجاج على قرار منع التصدير.
- برقية من تجار طرابلس بالاحتجاج على مصلحة ضريبة الدخل في الشمال.
- برقية من زحلة باستنكار خرق الدرك لحرمة المنازل ليلاً.
- برقية من الفتى العبيدي، مفتي الموصل بطلب حفظ حق المسجد.
- برقية من برج البراجنة بالاحتجاج على المؤامرة التي تحاك حول حقهم في مشاع البلدة.
- ثلاث برقيات من سفينة القاطع وببنين وحرار بالاحتجاج على مشروع العفو عن السيد سليمان العلي.
- مذكرة من أنيس وطفي بطلب منع استيراد الكماليات.
- عريضة من السيدتين أسما وسلمى عزيز أبو قاسم بالاحتجاج على تقاضي المالية ١٠٪ على فائدة الدراهم الموضوعة عند أحد التجار.
- عريضة من مالكي السيارات الشاحنة الخصوصية بطلب تنمير سياراتهم بنمر عمومية.
- عريضة من نقابة عمال البناء في طرابلس بطلب تحقيق الضمان الاجتماعي.
- ثلاث عرائض من طرابلس بالاحتجاج على انحياز لبنان إلى الغرب. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، نحن متفقون مع حضرة وزير العدل فيما يتعلق بعدم إمكان درس المراسيم الاشتراعية في هذه الفترة الباقية من الدورة الاستثنائية والتي تنتهي في ٣١ كانون الثاني. إلا أننا نطلب من الحكومة ونصر على أن تدخل هذه المراسيم في الدورة الاستثنائية المقبلة. أولاً لأن لهذه المراسيم تعلقاً مباشراً بالموازنة، ولأنها من جهة ثانية بحثت وسنت قوانين تتعلق بمشاريع هامة جداً، ونريد أن نبحثها حالاً بعد درس الموازنة، فنرجو من الحكومة الكريمة أن تدخلها على أن تكون لها الأولوية بعد الموازنة على غرار ما ستدخل من مشاريع مستعجلة أخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: إن ما قاله معالي وزير العدل صحيح إذ لا شك أن الدورة الاستثنائية مخصصة للموازنة، ولكن الحكومة رغم هذا التخصيص ارتأت في عدة مناسبات أن ترسل للمجلس عدة مشاريع وتدخلها في الدورة الاستثنائية. فإني أستغرب أن لا تكون الحكومة فكرت بأنه عندما يتنازل المجلس عن سلطة التشريع، لا بد من أن تكون الحكومة منسجمة مع المجلس. وأريد أن أعطي مثلاً على ذلك:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قال الزميل الأستاذ شادر هناك قوانين مالية يؤثر تنفيذها على الموازنة كما يمكن أن يأتي نائب بتعديلات لها وإذا كان اقتراح القوانين لا يمكن أن يجري ويتم إلا في الدورات العادية، تكون الحكومة بطريق إرسال المشاريع للمجلس دون إدخالها في مرسوم الدورة الاستثنائية، قد حرمت المجلس من حق تعديل تلك المراسيم. وأعتقد أنها بادرة خطرة جداً.

إن المجلس النيابي نفسه عندما يرى أن الحكومة لا تدخل المراسيم في الدورة سوف يطلب دورة أخرى من أجل ذلك. إذن رأيت أنه لا بد من إثارة هذا الموضوع احتراماً للنظام البرلماني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: سيدي الرئيس، أنا أرى أن حضرات الزملاء اتفقوا مع معالي الوزير على الفكرة وأنا أختلف عنهم. إنه من الواجب القانوني أن تدخل المراسيم في الدورة الاستثنائية ذلك أن المجلس ترك سلطة التشريع للحكومة فذلك يتضمن معنى أن ثقة المجلس بالحكومة التي أعطاها تلك السلطة تنتهي في ٣١ كانون الثاني. إلا أن الحكومة إذا كانت مرتاحة للمراسيم، فعليها دون أن يلح عليها المجلس، ومن تلقاء نفسها أن تدخل المراسيم في مرسوم الدورة الاستثنائية. أما أن يقال إنه بإمكان النواب أن يطلبوا ذلك فهذا الأمر مفروغ منه.

أما ما قاله معالي وزير العدل فهذا أمر متناقض، ذلك أنكم عندما أخذتم هذه السلطة كان عليكم أن تعجلوا في القيام بإتمام مهمتكم. فعلى الحكومة أن تلحق المراسيم في الدورة الاستثنائية وإلا اعتبر ذلك تهرباً من مجابهة المناقشة لما عملتموه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل

وزير العدل: يتصور بعض الزملاء أن الحكومة تتهرب من مسؤوليتها في المجلس، والمراسيم الآن هي بين أيدي اللجان، والحكومة مستعدة دائماً للمثول أمام اللجان. أما من الوجهة القانونية فليعذرني الأستاذ الكبير أديب الفرزلي إذا خالفت رأيه، وقد وافقت على رأيه من حيث المبدأ. أما ملاحظات الزملاء فالحكومة ستأخذها بعين الاعتبار وتدرس وتقرر ما تراه مناسباً من حيث المبدأ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، سبق لي وتقدمت في الجلسة الماضية بسؤال من حضرة وزير المالية بشأن تهريب ماية تنكة حشيش في ٢٥ آب ١٩٥٢ ووعدني الوزير بأنه سيجيب في خلال ٢٤ ساعة. لقد مر أسبوع كامل على ذلك، وبعد أن تحريت عن الجواب اليوم تبين لي أنه لم يقدم بعد. فهل لوزير المالية أن يفيدني عن القضية وعما أنزل أو انتوى إنزاله من قصاص بالمسؤولين؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: حضرات النواب، لقد وضعت الجواب على سؤال الأستاذ اميل البستاني وأرسلته إلى مجلس الوزراء اليوم ليطلع عليه ويدرسه وإن شاء الله سيكون الجواب حاضراً هنا نهار الخميس القادم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: حضرة الرئيس، إنني أؤيد الزملاء النواب الكرام الذين طالبوا بعرض المراسيم الاشتراعية على المجلس في دورته الاستثنائية لأن الرأي العام يريد أن يطلع على خفاياها هذا مع العلم أن هذه المراسيم اقتصرت على تعديلات شكلية تافهة ولا تتضمن أي إصلاح جذري في المبادىء التي قام عليها الانقلاب والعهد. أرجو أن تدرس المراسيم في هذا المجلس لنقول كلمتنا فيها ونطلع الرأي العام على كل شاردة وواردة.

ثانياً: أؤيد ما ورد في برقية الملح وأطلب من حضرة وزير المالية إنصاف المطالبين الذين هم جديرون بكل مساعدة.

ثالثاً: قضية الدرك ومفوضي البوليس، لقد وعدت الحكومة بانصافهم، وتقدمت بسؤالي إلى حضرة وزير الداخلية بهذا الصدد، وأكرر الآن أن مفوضي البوليس لا يتقاضون من المعاشات شيئاً يذكر بالنسبة إلى الخدمات التي يقومون بها وهم بالإضافة إلى ذلك محرومون من حق التقاعد.

فماذا يستطيع المفوض أيها السادة أن يصنع بـ ٣٦٠ ليرة لبنانية بالنسبة لغلاء المعيشة ووجوب تعليم أولاده. فالدركي الذي يتقاضى معاشاً ضئيلاً أصبح محروماً من حقه في التقاعد. وإذا رقي يبقى سنة أو سنتين بدون معاش وهذا لا يجوز. يجب زيادة رواتب الجميع. إنكم ستواجهون قريباً مشكلة مطالبة الموظفين بحقوقهم. كنا نرجو ونأمل في المراسيم الاشتراعية توفيراً وتخفيضاً في عدد الموظفين حتى نتمكن من زيادة المعاشات وإنصاف المغبونين بالتالي وقوع مشكلة اجتماعية خطيرة.

رابعاً: شركة «الياتا» وأريد بناء لطلب نقابات العمال، أن أطلب من حضرة رئيس المجلس أن يتلو البرقية الواردة تأييداً للموقف الوطني الذي وقفته النقابة بشأن مكاتب السفريات.

خامساً ـ مالكوا سيارات الشحن الخاصة عرضوا قضيتهم وتتعلق بتنمير ٣٠٠٠ سيارة، بينما قانون ٦ شباط ١٩٥٢ أذن لهم أن يتساووا مع الجميع في التنمير وكان أن اختلف أعضاء اللجنة الحكومة والغي رغم التنمير وجود قانون. ويلاحق هؤلاء خلافاً للقانون. فيجب على الأهل رفع الملاحقة عن هؤلاء ريثما تتفق اللجنة مع بعضها البعض وتحل القضية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما مصادرة السيارة الفلانية لأنها تتمشى مع روح القانون فهذا لا يجوز ومخالف للقانون والدستور معاً. فما ذنب هؤلاء إذا كان القانون لم ينفذ.

وبهذه المناسبة فإني أطلب تخصيص جلسة لجميع الأسئلة لأن وظيفة النائب أن يسأل الحكومة وعلى الحكومة أن تستنير برأيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة بالوكالة

رئيس الحكومة بالوكالة: حضرات الزملاء إن التعديلات التي أدخلت على المراسيم الاشتراعية الأخيرة قد أنصفت أنفار الدرك وساوتهم بالبوليس، أما مفوضوا الشرطة فقد أتت قضيتهم متأخرة أي قبل انتهاء مدة السلطات التشريعية بيومين ولم يتسن لي أن أدافع عنهم في مجلس الوزراء لأني كنت مريضاً. والقضية الآن هي قيد الدرس وسننصفهم عما قريب إن شاء الله.

أما بشأن سيارات الشحن فقد صدر قانون بإعطائها لوحات ثم ألحق بقانون قديم معدل. غير أن وزارة العدلية أفتت أنه غير ممكن أن نسند القانون القديم إلى المادة الجديدة، وعلى كل حال أظن أن اللجنة درسته وهو الآن في طريقه إلى المجلس للتصويت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: حضرة الرئيس، لا أفهم ما هو ذنب السواقين حتى يتأخر البت في قضيتهم، الأوفق أن تؤجلوا التدابير التي اتخذتموها بحقهم إلى أن يتم وضع القانون الجديد. أجلوا التنفيذ مؤقتاً.

رئيس الحكومة بالوكالة: عندهم حق، ونحن نريد إعطاءهم هذا الحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: حضرة الرئيس، أنا أؤيد طلب الزميل كمال جنبلاط بشأن تخصيص جلسة كل خمسة عشر يوماً للأسئلة والاستجوابات، لأنه إذا لم يكن للنائب سؤال واستجواب، فلا مفاهيم للحياة الدستورية البرلمانية.

وإني سأتبسط في هذا الموضوع عندما يأتي دوري في مناقشة الموازنة بصورة عامة.

ثم إني ألاحظ ملاحظة هامة فيما يتعلق بالبرقية التي وردت من زحلة، وليست هي الأولى من نوعها، وهي تتضمن شكوى من تصرفات مسلكية، ولقد سبق لنا أن لفتنا نظر حضرة وزير الداخلية عندما أضرب العمال في الساحل المتني الشمالي، فلو لم يكن المجلس الهيئة الصالحة لرفع الظلامات لما كانت ترد برقيات عليه. يقولون في البرقية أن أفراداً من الدرك دخلوا المنازل ليلاً بصورة غير قانونية. يجب والحالة هذه أن يعطينا حضرة وزير الداخلية جواباً على هذه البرقية في أول جلسة مقبلة حتى يتسنى للرأي العام الاطلاع على نشاط النواب ممثليه وتأثير هذا النشاط على اهتمام الحكومة بأمره.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما بخصوص البرقية المتعلقة بالحد من استيراد الكماليات فإنني أود أن أطمئن أصحاب هذه البرقية بأنني قد تشرفت بالتقدم بمشروع بهذا الشأن هو الآن في اللجان قيد الدرس، وهذا المشروع يهدف إلى خير المصلحة العامة دونما تحويل في سياسة لبنان الاقتصادية الحرة، ويمكن للبنان أن يعتمد قواعد معينة للاستيراد تكون لمصلحته. هذا الموضوع طرحناه جدياً أمام حكومة الرئيس اليافي السابقة التي استعجلت بالجواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: حضرات الزملاء، يظهر أن بعض المناطق اللبنانية لم تعتد بعد على تطبيق القانون، وأصرح أن الدرك يعمل ليلاً ونهاراً وبكل إخلاص، أما ما وردنا من شكاوى بحقه فقد حققنا بها ووجدنا أن الحق بجانب الدرك دائماً.

أما فيما يتعلق بحادث الساحل الشمالي فتبين لنا من التحقيق أن المدعي العام حول المشاغبين إلى المراجع الصالحة وقام بوظيفته خير قيام. أما إذا كانت هناك من شكاوى جديدة على الدرك فإني مستعد أن أحقق فيها فوراً. غير أن الشكاوى الماضية قد أثبت التحقيق فيها أن الحق كان دائماً إلى جانب الدرك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: الفت نظر عطوفة الرئيس إلى أني في كل مرة أطلب الكلام يؤجلني لآخر المتكلمين، ولا أدري لماذا يهضم حقي بهذا الشكل وبهذا يصح فيه قول الشاعر:

فيا لك بحراً لم أجد فيه مشرباً على أن غيري واجد فيه مسبحاً

سيدي، قبل أن أعلق على برقية البقاع بخصوص تصدير البصل أريد أن أقول كلمة حول موضوع إضراب الصحفيين المتغيبين عن هذه الجلسة.

مارون كنعان: مقاطعاً ـ لماذا تهتم بهم.

بشير العثمان: متابعاً ـ أرجو عطوفة الرئيس أن يأمر حضرة الزميل بأن يلزم الصمت عندما أتكلم.

الرئيس: الصمت الكامل، نظام

بشير العثمان: متابعاً ـ ظننت أنهم أضربوا احتجاجاً على الحكومة، ثم تبين لي الآن أن الاضراب حصل احتجاجاً علينا نحن النواب لأن الجلسة لم تعقد إلا في الساعة الخامسة والربع وهذا ما اعتبروه تضييعاً للوقت، ولكن يا سيدي كثير من الزملاء مشغولون، ومن جهة ثانية لا يجب أن يأتوا ساعة يشاؤون فتعطل أعمال هذا المجلس. أرجو عطوفة الرئيس أن ينبه الزملاء الكرام إلى هذا الأمر للتقيد بالنظام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما فيما يتعلق ببرقية البقاع، يا سيدي، كل مرة تطلع الحكومة علينا بمنع تصدير مواد أولية أو تسمح بإدخال بضائع إلى لبنان ترهق الأسواق وهذا يضر كثيراً، أرجو الحكومة أن تنظر إلى مصلحة هذا الشعب المنتج الذي أصبح في واد والحكومة ونحن في واد آخر. قد لا تصل إليكم المطاليب أما نحن فإننا نتحسس بالشعب ونشعر شعوره، إننا بحاجة إلى العمل الجدي، وإذا كنتم في كل مرة تطلعون علينا بقرار منع تصدير مادة زراعية فهذا العمل يضر بالمصلحة العامة ولا تكونون قد قمتم بما هو موكول إليكم. ثم إني ألفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر وهو أن تساعد المزارعين الذين هم بحاجة إلى مساعدة.

أما ما تفضل به حضرة وزير الداخلية بخصوص موقف الحكومة من قضية الأمن فإننا نشكره ونشكر الحكومة على موقفها، هذا الموقف الحازم الذي طالبنا به منذ زمن بعيد وتحقق على أيديكم، ونرجو الحكومة المزيد من الاهتمام كي يستتب الأمن بصورة عامة.

أما ما تفضل به الزملاء بخصوص مساواة ضباط البوليس والدرك فهذا ما طالبنا به نحن في الماضي وقد أتت الحكومة اليوم وحققت هذا الأمر ونحن نشكرها كل الشكر. بقي عليكم أن تنظروا في مساواة مفوضي الشرطة بضباط الدرك إسوة بمساواة ضباط الدرك والأمن العام، وفقكم الله ووفقنا إلى ما فيه مصلحة هذا البلد وخيره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، ألفت النظر إلى كلمة قرأتها في بعض الصحف، أرجو أن يصدر تنبيه للقضاة في الملحقات بأن مرجعهم هو مجلس القضاء الأعلى ووزير العدلية، لأننا نعتبر القضاء تقديساً للعدالة. وهناك بعض مراجعات من بعض القضاة بشأن التنظيم القضائي وغيره، تجعل القاضي يراجع غير أهل بيته. يجب أن تحصل المراجعة مع الوزير أو مع مجلس القضاء الأعلى.

ثم إني أعلق على قول بعض الزملاء بشأن المساواة بين مفوضي الشرطة والدرك قائلاً: إن هناك مشروع قانون معجل مكرر وقعه ستة نواب يتضمن شرح الموضوع كاملاً، وقد قدم إلى هذا المجلس، لذلك فإني أقول إن لا مجال لدرس هذا الموضع الآن بل إنما يجب درسه بعد انتهاء الدورة الاستثنائية، على أن يدخل في جدول أعمال الدورة العادية. أما إذا ألحقتم في هذه الدورة مشاريع قوانين فإنني ألفت نظركم إلى أن يكون هذا المشروع في طليعة المشاريع التي يجب أن تدرس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: حضرة الرئيس، لقد بسط الزملاء قضية الملاحات وإني أضم صوتي إلى أصواتهم راجياً الاعتناء بهؤلاء العمال لأنهم يستفيدون من صناعتهم ويجب على الحكومة أن تراعي كل المصالح الوطنية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانياً: قضية الدرك اللبناني سبق لنا وطالبنا بزيادة رواتبهم لأنهم مغبونون ومظلومون ومعاشهم لا يكفي، غير أن تصريح الحكومة الآن قد طمأننا إلى أن الزيادة حصلت فنشكرها على ذلك وهذا تحقيق لأمانينا؛ لأن رجال الأمن لهم تأثيرهم على الأمن والخدمات العامة.

ثالثاً ـ قضية المفوضين، هم على حق فيما يطلبون من المساواة بضباط الدرك، فأرجو الحكومة إجابة طلبهم والاهتمام بهم.

الرئيس: ننتقل الآن إلى جدول الأعمال، ونتابع بحث الميزانية بصورة عامة

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده.

بيار إده: حضرة الرئيس، أريد أن يسجل في المحضر بأنه لا داعي بأن القي كلمتي المتعلقة بمناقشة الموازنة لأن هذه الوضعية ليست مناسبة ولا تليق بمناقشة موازنة. فاعود عن كلمتي وأريد أن يسجل ذلك في المحضر، وانني أكتفي بذلك.

وزير المالية: مقاطعاً ـ الحكومة مستعدة بأن تسمع لأي شخص كان.

الرئيس: هل من يريد أن يبحث في الموازنة بصورة عامة؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل:

حضرة الرئيس، حضرات الزملاء، في هذه الرحمة من الاراء التي تعلن وتسجل تعليقاً على مشروع قانون موازنة الدولة لعام ١٩٥٥ وذلك بقصد اسداء النصح أو بقصد التنبية لإصلاح الخلل أو النقص في أجهزة الدولة المختلفة أرى من واجبي أن أدون ملاحظاتي فأتناول بالبحث المواضيع الآتية:

أولاً ـ فجر تنفيذ الأعمال والمشاريع الكبرى

ثانياً ـ الحياة البرلمانية في لبنان

ثالثاً ـ اللامركزية وكيف يريدها الشعب

رابعاً ـ مشروع الانعاش الريفي.

خامساً ـ تعويضات متضرري الأعمال الحربية عام ١٩٤١.

سادساً ـ الشؤون الاجتماعية

سابعاً ـ جذوذ أوضاع الريجي

ثامناً ـ الإصلاح الإداري.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً: فجر تحقق المشاريع الكبرى

ان نظرة إلى أرقام الموازنة لعام ١٩٥٥

وإلى الموازنات الخاصة بالمصالح الوطنية المختلفة تجعلنا نحيي الروح الوطنية الجبارة التي تهيمن على مقدرات الوطن والحكمة الموجهة التي قادت السفينة وأوصلتها إلى هذه السنة الخيرة الكبيرة المحاصيل.

لقد كنا نشكر في الأعوام السابقة تجميد مالنا الاحتياطي، لأنه في الواقع تجميد لمال الشعب بينما هو يشكو شحاً ونقصاً في بعض مشاريعه الحيوية وفي مطالبه الأساسية. وان ننس فلا ننسى صيحات النواب في العام السابق ومطالبتهم باسم الأمة بأن يفك الحجز عن أموال الشعب وان تمول مشاريع لبنان تمويلاً كاملاً محكماً حتى يعود تنفيذ هذه المشاريع على الاقتصاد اللبناني بالنفع وبالفوائد الوطنية الكبرى.

لقد انتهجت السلطات اللبنانية سياسة الإنشاء والاستثمار الوطني فشمرت عن ساعد العمل ودأبت تحت قيادة رشيدة مخلصة منزهة تشجع إخراج فكرة كل دراسة وكل تصميم وكل مشروع إلى حيز التنفيذ والوجود.

وهكذا كان، فبرز مشروع المصرف الزراعي والصناعي والفندقي بمساهمة الدولة وتحت قيادتها ومراقبتها فكانت للشعب المؤسسة التي تؤمن الإمداد للفلاح لكي ينهض بالأراضي اللبنانية ويستغل التربة الصالحة لزيادة الإنتاج الوطني زيادة يتوقف عليها أولاً واخراً استقامة الوضع ووفرة الإنتاج وكفايته. وكان للصناعة الصغيرة والكبيرة والصناعة الفندقية المصرف الذي يفزع إليه لتدعيم وتقوية ضلع صناعتنا الطالعة الناشئة ولسد حاجات لبنان والشرق العربي باجود الأصناف وبأسعار معتدلة.

وسيبدأ قريباً جداً أقراض هذه الفئات لسد كل عجز ولتحقيق كل تحسين في حقول الصناعة والزراعة اللبنانية.

ثم شهدنا في عام ١٩٥٤ تأميم مصلحة الكهرباء فرأينا هذه المصلحة الهامة بل هذا العصب الحساس في حياة الأمة وفي مراحل نهضتها ملكاً للدولة، بل ملكاً للشعب اللبناني فتحققت بهذه الخطوة أمنية غالية من أمانينا الأساسية في تعزيز استقلالنا الاقتصادي. وشهدنا بفضل الانفاق السخي الذي نفذ انتفاضة هذه المصلحة وبروز قدرتها على سد حاجات الشعب وحاجات الصناعة وسوف تتزايد قدرة هذه المصلحة أكثر فأكثر عندما تبدأ مشاريع تجديد مصلحة التوليد وتدعيمها بإعطاء ثمارها في وقت قريب.

وغني عن البيان أن مصرف القروض وتأميم وتدعيم مصلحة الكهرباء كلفا خزانة الدولة ما يقرب من الخمسين مليوناً من الليرات أنفقتها الدولة لتأمين المال والنور للشعب على نطاق واع رحب.

ومن نتاج السعي النبيل لتحقيق نهضة لبنان الاقصادية تلك الخطوة المباركة التي أفضت إلى تحقيق حلم اللبنانيين بتأسيس مصلحة استثمار مشاريع الليطاني للمياه والكرباء فقد سلفت الدولة هذه المصلحة الناشئة خمسة ملايين ليرة لبنانية وهي تعمل لعقد فرض لها مع المصرف الدولي لتمويل مشاريعها وتحقيق غاياتها الجبارة في وقت قريب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وسوف تستمر هذه الأعمال بسرعة خلال عامنا الحالي.

فإذا أضيفت إلى هذه المشاريع الضخمة شروع الدولة بتنفيذ طائفة من المشاريع المائية في مختلف المحافظات وانفاق الدولة مبلغ عشرة ملايين ليرة لمصحلة مياه بيروت لتحسينها وإذا أضيفت إلى كل ذلك الخمسة وعشرون مليوناً من الليرات التي أرصدت للمشاريع العمرانية والإنشائية في موازنتنا العادية الحالية، امكننا أن ندرك باية سرعة تحققت هذه المشاريع وبأي سخاء رصدت لتحقيقها أضخم الأرقام التي عرفتها موازنات الجمهورية اللبنانية منذ ولادتها حتى اليوم.

فهذه المائة مليون ليرة لبنانية التي انفقت أو رصدت لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الهامة هي نقطة تحول هامة في حياة هذا الوطن الحبيب وهي بداية خيرة تؤمل بتحقيق سعادة الشعب اللبناني وعظمته وتزايد قوته في شتى الحقول والميادين.

فإلى رئيس الدولة الموجه الأعلى الحكيم وإلى الحكومات المتعاقبة ماضياً وحاضراً منا باسم الشعب الشكر الجزيل والتقدير الكامل للأعمال العظيمة التي تحققت أو ستتحقق في العام الحالي في هذه الحقول.

ثانياً ـ الحياة النيابية في لبنان

ان تمرسنا بالحياة البرلمانية هو نقطة في بحر زاخر بالنسبة لمراحل النضال التي سجلها التاريخ في حياة الأمم الحرة قبل ان تتحول نظمها الأساسية إلى نظام برلماني صحيح.

ففرنسا مثلاً دفعت ثمن الحرية دماء وتضحيات، واستمر للمد والجزر والتقلب جيلاً كاملاً قبل ان يستقر الحكم البرلماني ويجني الشعب ثماره اليانعة.

وبريطانيا شهدت عبر التاريخ الصراع الهائل بين البرلمان والملك حتى انتهى الأمر إلى تعزيز عظمة الحياة البرلمانية المثالية في بريطانيا.

والولايات المتحدة دفعت هي ثمن حركاتها وثمن وحدتها وثمن تحررها وحياتها البرلمانية ونهضتها الديمقراطية وعندما يتكلم البريطانيون عن الحكم البرلماني (ولا شك انهم من أهل الخبرة فيه) يقولون ويعلنون بحق أن الديمقراطية تعني حرية المواطن في أن يفكر ويقول ويكتب ويقرأ ما يلذ له، فمعنى الديمقراطية مرادف لتلك الحريات السياسية كحرية العبادة والانتقال والعمل والاجتماع، والحصانة التي تحظر توقيف المواطن إلا عند ارتكابه لجرم يعاقب عليه القانون فيمثل فوراً أمام محكمة عادلة تقضي باسم الشعب.

ومن المبادىء الديمقراطية ان تكون الحكومة نيابية وان يتم كل تغيير حكومي بمعرفة البرلمان وان يرجع إلى الشعب بصورة دورية.

والانتقاد والاختلاف هما من خصائص الحكم البرلماني الذي يشجع الانتقاد ويقبله مع اعتبار الاختلاف بالرأي امراً طبيعياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فمن حق كل فرد أن يخالف، وان يعارض وان ينتقد حتى يستقيم الرأي وتتوازن السلطات وتدار دفة الحكم طبقاً لمقتضيات الصالح العام.

فالذي ناماله لرجال هذا البرلمان اللبناني هو أن يوطدوا العزم والرغبة من أجل تعزيز الحياة البرلمانية في لبنان.

فالسؤال والاستجواب هما من خصائص الحياة النيابية ومن الخطأ تضييق حرية الأسئلة والاستجوابات بل من التهاون بالواجب التسامح مع كل حكومة تهمل المناقشة البرلمانية وتهمل الإسراع في الإجابة على الأسئلة مظهره التململ من النشاط البرلماني في هذا الصعيد.

اننا شركاء معكم أيها الزملاء الوزراء في الوصول بالحكم إلى الضآلة المنشودة فمن واجبنا أن نرفع تحت هذه القبة صوت الشاكي والمظلوم والمعتدي عليه ومن واجبنا أن نوجه النقد حينما تأذن ساعته وتأتي مناسبته.

ولا بد للمجلس بحكم ابسط المبادىء البرلمانية من أن يتكتل على أسس عقائدية وحزبية فبعض البرلمانات مثل سويسرا ينقسم فيها النواب إلى نواب مناطق (كونتونات) وفي بعض الدول ينقسم النواب إلى شيع وأحزاب. فالحياة البرلمانية تفرض الانقسام وجوهر المبدأ الديمقراطي يفرض المخاصمة في الميدان البرلماني وبدلاً من الانقسام مع الحكومة عليها يجدر بنا أن ننقسم مع هذا المبدأ أو ضده ومع هذا النهج الإصلاحي أو ضده ومع هذا اللون العقائدي أو ضده.

وغني من البيان أن من أبسط العادات البرلمانية أن يعنى النواب بدورات المجلس في الظروف الهامة وفي الجلسات التي تعقد للنظر في أمور على جانب من الأهمية ويتميز النشاط البرلماني للمجالس النيابية عند درس الموازنة العامة في الدورة المخصصة لها، فعلينا أن نناقش الدولة في جميع المواضيع التي تهم الشعب، وعلينا أن نأخذ من درس الموازنة مناسبة للإشارة إلى جميع القضايا والمسائل التي يتوقف عليها تأمين حياة الشعب، وحريته وتأمين المساواة والعدالة بين الناس.

والذي يلاحظ هو قلة الصبر وضيق النفس عند بعض رجال هذا المجلس الكلام مع أن المفروض في وكيل الشعب أن يعد نفسه اعداداً قوياً كاملاً للقيام بواجباته وبحقوقه كنائب.

فمجلس النواب الفرنسي يعقد جلسات طويلة تستمر إذا اقتضى الأمر من بعد الظهر حتى منتصف الليل أو حتى صباح اليوم التالي.

ومجلس العموم البريطاني يعقد جلساته في تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وتستمر حتى منتصف الليل وأحياناً حتى طلوع الفجر.

فعلينا أنا نطيل أمد جلساتنا إلى أربع وخمس ساعات وحتى إلى سبع ساعات متوالية لإنجاز الأعمال أو المناقشات على نطاق واسع طليق. فالمفروض في البرلماني أن يستطيب الجدل وان يشترك في المناقشة وان يساهم في العمل بحضوره المستمر مع باقي العناصر حتى يتزايد النشاط في حياة المجلس الذي ينتمي إليه.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وان ضآلة عدد أعضاء هذا البرلمان اللبناني، وقيام نظام المجلس الواحد، الذي حصرت فيه جميع سلطات التشريع والمراقبة مع محاسبة الحكومة البرلمانية المنبثقة عنه كل ذلك يضاعف مسؤوليات النائب اللبناني ويجعله وحده مسؤولاً عن كل تهاون أو تفريط.

وعندما يحال إلى مجلسكم مشروع القانون المتعلق بزيادة عدد النواب سوف نأخذ من الاختبار الجاري عبرة لتحديد الرأي ولحل المشكلة بما يعزز التمثيل الشعبي وبما يجعل الحياة البرلمانية في لبنان قوية، واعية تتحلى بجميع الكفاآت والمقومات اللازمة بها.

أقول هذا تعليقاً على واقع مرير يلخص بما يلي:

أولاً ـ تأخر مجيء النواب في الموعد المحدد من قبل الرئاسة مدة تتراوح بين الساعة والساعة والنصف.

ثانياً ـ ضآلة الأسئلة والاستجوابات التي ترد إلى رئاسة المجلس.

ثالثاً ـ تخلف عدد كبير من الزملاء عن حضور جلسات المجلس بصورة شبه دائمة سواء أكانوا في المقاعد النيابية أو الوزارية.

رابعاً ـ مفاجأة النواب بالمشاريع والقوانين ساعة انعقاد الجلسة وقطع طريق التأمل والدرس والامعان في النصوص قبل البت بها وإقرارها بصيغة قوانين.

خامساً ـ تهرب عدد كبير من الزملاء من الندوة في أثناء المناقشات.

سادساً ـ المخالفة بحضور الجلسات وقوفاً

سابعاً ـ استفحال شر الوشوشة والكلام بين النواب المتجاورين حيناً وبين النواب والوزراء أحياناً بمراجعات ومواضيع تجعل انتباه النائب لتلاوة القوانين وللمناقشات التي تجري ضئيلة جداً.

ثامناً ـ عدم استعداد النواب استعداداً كافياً لمعالجة المواضيع والأبحاث الدقيقة.

تاسعاً ـ إهمال الحكومة الجواب ضمن المدد القانونية على أسئلة النواب وتهرب جميع الحكومات من المناقشات التي تجري لمناسبة الأسئلة والاستجوابات والإجابة عليها بوسائل التحذير والمناورة.

عاشراً ـ تخلف النواب عن حضور جلسات لجان المجلس بصورة تضر بالمصلحة العامة وتعرقل أعمال اللجان وطالما ان القوانين عندنا تتلى تلاوة واحدة فإن مسؤوليات النواب اعضاء اللجان كبيرة وجسيمة ولهذا فقد رأيت لمناسبة درس الموازنة ومنها موازنة مجلس النواب أن أشير إلى هذه النقاط وان أعلق على واقعنا آملاً أن يحمل الزملاء رأيي هذا على محمل الاخلاص للواجب والحرص على سلامة الحياة النيابية في لبنان حتى تتابع سيرها قدماً نحو الأكمل والأفضل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ثالثاً ـ اللامركزية وكيف يريدها الشعب.

اللامركزية هي حلم هذا الشعب، وهي أمنية من أمانيه الملحة.

فاللامركزية تحقق العدالة بين المواطنين، وهي تؤمن حسن سير الأعمال في كل مكان وهي توزع المنافع بين اللبنانيين سواء بسواء كما توزع الضرائب.

واللامركزية تتحقق في الإدارة حسب مفهوم الشعب عندما يصبح بمقدور حكام المناطق أن يسهلوا بانفسهم قضاء مصالح العباد بدون أن يكرهوهم على مراجعة الوزارة ودوائر العاصمة.

فالقائمقام في ظل اللامركزية يسهر هو على حفظ الأمن.

وهو يسهر على حسن سير أعمال المجالس البلدية، وعلى توفير الخدمات العامة للمواطنين. وعليه تصريف الأمور المتعلقة بالإدارة والنفوس والزراعة والصحة، والمالية والتربية الوطنية، والبرق والبريد والهاتف ومصالح الري ومياه الشفة والكهرباء واصلاح الطرق.

ومعنى ذلك ان اللامركزية الحقيقية هي التي تضع حداً لحالة التخمة والاختناق التي تكابدها سرايات العاصمة ودور الحكم فيها.

فعلى كل وزارة أن توزع بالكوتا أعضاء جهازها ومتفرعاته على المحافظات الباقية.

وعندئذ تقوم في كل محافظة وفي كل قائمقامية دوائر فنية وإدارية لتصريف الأمور ولخدمة الشعب فيمثل الزراعة مهندس زراعي، ويمثل التربية الوطنية مفتش يشرف عن كثب على سير العمل في دائرة القائمقامية ويمثل الاشغال العامة مهندس المنطقة الذي يتخذ له مقراً في سراي القائمقامية، وينحصر همه بطرق ومشاريع المنطقة الموكولة إليه مع استجابة الطلبات الواردة إليه بدون أي تحويل أو تأجيل. وممثل المالية يقضي المعاملات المالية بسرعة وبدون تحاويل ودبابيس ويمثل وزارة الصحة طبيب أو أكثر للعناية بالشؤون الصحية والمستوصفات الرسمية ضمن نطاق المنطقة بينما يتولى ضابط الدرك مهام النائب العام لحفظ الأمن وتقمع الإجرام والسهر على راحة السكان، وأخيراً توزع محكمة القائمقامية المطلقة الصلاحية في القضايا الجزائية والمدنية والتجارية والشخصية حقوق العباد بروح العدل.

هذه هي اللامركزية التي يحلم بها الشعب اللبناني منذ زمن بعيد.

فهل ان تعديل المراسيم الاشتراعية قد حقق هذا الحلم يا ترى. هذا ما نأمل أن نراه ونلمسه في وقت قريب.

رابعاً ـ مشروع الانعاش الريفي

ويتبع تحقيق اللامركزية الحقة مشروع لاحق هو مشروع الانعاش الريفي لتحقيق رفاه الإنسان في جميع مناطق لبنان، وبذلك تقف الهجرة المخيفة إلى المدن وإلى الخارج ويبقى هذا اللبناني الجبار محافظاً على عهد الاباء والجدود بالعناية بتربة لبنان المقدسة، السخية وبالبقاء في كنفها كريماً عزيزاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد رحبت وزارة الدكتور اليافي بمشروع الانعاش الذي تشرفت بتقديمه وأشادت بمحتوياته وحسناته ثم اعتذرت عن تنفيذه لانه يتطلب من الخزينة سنوياً عشرة ملايين ليرة لبنانية.

وقد فات الوزارة أن الخير إذا لم يدرك كله يدرك جله فليس من الحكمة وليس من العدل أن يقع الخيرون باحبولة الحرمان فليكن الخير نوعياً فهو أولى من الحرمان المرير الكامل.

وليكن الاعتماد بأربعة ملايين ليرة سنوياً ولمدة عشر سنوات أو خمس سنوات.

وليرصد لكل محافظة لقراها النائية هذا المليون الذي ترافق انفاقه البركة والأمانة والإخلاص فيحقق لكل قرية ودسكرة مشروعها المائي والكهربائي والطريق والهاتف والمستوصف، ودار العلم، والدائرة الفنية الزراعية لكل مجموعة من القرى.

فالقرية التي لم يصلها العمران منذ ١٨٥٥ كيف تريدون أن يحجم شبابها عن الهجرة في عام ١٩٥٥ وهو يتلظى على نار الحرمان وعدم المساواة!!

لماذا تريدون أن نشرب نحن المياه المطهرة الصحية بينما هم ونساؤهم وأطفالهم يشربون مياه الآبار والمستنقعات الملوثة.

لماذا تريدون أن نعيش نحن في النور الساطع يضيء. جنبات المساكن والمشوارع، بينما هم ولدوا في الظلمة وعاشوا في الظلمة وتزوجوا في الظلمة. فإذا قبل ذلك اباء القرويين فلن يقبل به أبناء هذا الجيل الطالع الذي يعي حقه وواجبه ويشعر بغضبة داخلية إذ يرى نفسه محروماً من مظاهر الحياة ومن ضروراتها، بينما أهل المدن ينعمون بحياة مترفة غنية بوسائل الراحة والسعادة.

ولماذا تريدون أن تحتكر العاصمة والحواضر سيارات الاسعاف (الامبيلانس) بينما يحمل القرويون مرضاهم مسافة ساعات على ظهورهم لأنه منذ العهد الحميدي، ومنذ عهد الحرية العثماني قطع لهم الوعد بشق الطريق، وبجر المياه وتوالت العهود والنظم والحكومات ولم يتبدل حيال هذه القرى الصغيرة المنكودة الحظ سوى الوجه الكريم، فقد كان وما زال نصيبها الإهمال والنسيان والحرمان. إلا يوجود مليون ليرة لجبل لبنان، ومليون ليرة للشمال، ومليون ليرة للبقاع ومليون ليرة للجنوب من أجل أن يصبح الإنسان فيها انساناً ـ يعيش كما يعيش غيره في ظل شرائع هذه الجمهورية له مثل ما لسكان المدن وعليه مثلما عليهم.

انه ظلم لن يقبل به هذا المجلس ولن يقبل به كل حاكم عادل.

فقبل الاسراف في تجميل المدن العظيمة، علينا ان نؤمن هذه القلة القليلة من المطالب الحيوية والضرورية والصحية والإنسانية لمواطنينا سكان القرى وهي مواطن أكثرية هذا الشعب اللبناني الأبي.

لقد بلغت أرقام الموازنة ١٣٤ مليوناً فعلى ذمتي ارفعوا الأرقام دفعة جديدة وزيدوا هذه الأربعة ملايين إذا كان ليس بإمكانكم أن ترصدوها على حساب التوفيرات.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ان الاعتذار لا يقنعنا، ومنطق الحكومات لا يقنع احداً. فباسم الإنسانية المتألمة في قرانا، وباسم الديمقراطية التي ضاعت مفاهيمها في تصاميم موازنتنا، وباسم الذين تألموا وعاشوا كالنسور في هذه المعاقل الخيرة التي طبعت على التضحية والعطاء بسخاء، باسم الوطن الجريح المتألم لالم جنوده الأحرار وابنائه البررة، نطالبكم من على هذا المنبر بأن تحققوا أمنية العدالة في لبنان وأمنية المساواة في لبنان فترصدوا في الموازنة هذه الأربعة ملايين ليرة لتحقيق مشاريع القرية اللبنانية في المحافظات الأربع حتى لا تغيب عن ربوعها شمس الرعاية والمحبة والإصلاح، ولا تتوالى فواجع الهجرة المخيفة يوماً بعد يوم.

خامساً: تعويضات متضرري الأعمال الحربية سنة ١٩٤١

إننا نشكر حضرة مقرر اللجنة المالية الأستاذ غصن الذي أشار إلى دين شرعي لا يزال مترتباً على الدولة رغم مرور الأعوام إلا وهو تعويضات متضرري الأعمال الحربية عام ١٩٤١ يوم اشتبك جيش الحلفاء مع جيوش المحور وكانت أوطاننا الحبيبة مسرحاً لهذا العراك الدامي فشرد السكان، وهدمت المنازل، واتلفت الأشجار والمزروعات، وقتل عدد من الضحايا تحت وابل تلك القنابل الضخمة وجرت المعارك بيتاً بيتاً بالسلاح الأبيض ونهبت البيوت على التوالي من جانب المحاربين الهاربين والمجتاحين على السواء.

لقد قدرت محاكم لبنان هذه التعويضات ودفعت الدولة على أثر الكارثة الوطنية نسبة مئوية ضئيلة وبقي الباقي ديناً شرعياً في ذمة الدولة.

وعندما كانت دول المحور دولاً عدوة وكانت أملاكها واملاك رعاياها تحت حراسة الدولة فاجلت الحكومة اللبنانية وخدرت مشيرة إلى حجز هذه الأملاك العدوة وإلى استعداد الدولة لاستيفاء التعويضات الحربية منها لأنها مسؤولة عن تسبب هذه الأضرار التي بلغت المليوني ليرة لبنانية.

ثم رأينا دول المحور تصبح دولاً صديقة، ورأينا لبنان يجدد التعاقد معها ويفك كل حجز عن أملاك رعاياها كل هذا شأن الدولة، لكن الذي يهم متضرري الأعمال الحربية هو ان يذكروا الدولة بهذا الدين ويذكروا بهذا الحق الصارخ.

وهل من العدل ان تهمل مثل هذه القضية العادلة، وان يترك المتضررون فريسة اليأس والقنوط بعد ان افرغوا جميع وسائل المراجعة والملاحقة من غير فائدة.

إن الدولة هي القدوة المثالية في اداء الحق. وحق المتضررين هو حق مقدس فيكفي اخوانكم الذين نكبوا ما أصابهم من عذاب والم وحرمان وتشريد فصمدوا وتحملوا المكاره والالام ببطولة ضارية رائعة. ومن أبسط واجبات الدولة أن تتفضل باداء هذا الدين.

وقد رأينا مع فريق من الزملاء أن نعرض حلاً هو في صالح الخزينة فاقترحنا أن تجري تسوية هذه القضية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وان تدفع الدولة خلال سنتين خمسين بالمئة من هذه التعويضات ويصدر قانون باسقاط الحق الباقي. ونشرت الصحف هذا العرض ولم يعترض المتضررون على هذا الحل، فلم يبق على الحكومة إلا أن تحقق الوعود السابقة وتقبل بمبدأ التسوية فتحدد استحقاق أجل القسطين الأول والثاني للخمسين بالمائة المتصالح عليها تسوية عن مجموع التعويضات المحكوم بها واننا ننتظر من دولة الرئيس الصلح ومن معالي وزير المالية أن يتفضلا بإعطاء بيان عن رأي الحكومة في هذه القضية.

سادساً: الشؤون الاجتماعية

ان هم الحكومات في عصرنا يتجه شطر مشاكل المجتمع لمعالجة معاضله وقضاياه ولايجاد الحلول العادلة لها.

فالضمان القومي الأكمل في بريطانيا حيث تتعهد الدولة تأمين حاجات المواطن أكان عاملاً أم عاطلاً عن العمل وحيث تؤمن الدولة له الاسعاف الطبي والأجر العادل، وسائر الخدمات الاجتماعية بما فيها ضمان الشيخوخة والعجز، هذا الضمان البريطاني ليست عندنا خزانة كالخزانة البريطانية ونظم كاملة كالنظم الموضوعة عنهم، وتفهم شعبي مثالي كالتفهم الشعبي الذي هو بيت القصيد في عظمة هذا الشعب، حتى نطمح بضمان قومي مثله للبنان.

والضمان الاجتماعي في فرنسا هو عبارة عن تنظيم قومي للشعب يعمل كالساعة في مختلف فروعه واجزائه فيغذي صندوق مستقل من اشتراكات العمال، ومن مساهمات سخية أو معتدلة لرب العمل ومن مساهمة ضئيلة جداً من جانب الدولة.

فقانون العمل الذي وضع في لبنان عام ١٩٤٦ كان أول تشريع عمالي حرر اليد العاملة من طغيان رب العمل ومن تحكمه وخلف توازناً بين الحق والواجب وجعل حداً أدنى للأجر ووفر للعامل بعض الضمانات أثناء العمل وبعد انتهائه كافلاً للعامل تعويض الصرف من الخدمة.

ونذكر انه عند تصديق ذلك القانون، وقد كنت مقرره الخاص تجاوبت في هذه الندوة اصداء أمنية التفكير جدياً في الخطوة التالية ودرس إمكانية تحقيق الضمان الاجتماعي بصورة تدريجية لتحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان.

ونذكر ان الحكومة اللبنانية كانت أوفدت إلى بعض البلدان الأوروبية بعثات لدرس الضمان الاجتماعي فعاد المبعوثون بتقارير ودروس زادت القضية تعقيداً وتصعيباً.

ونذكر ان جهات مختلفة من عمال ومستخدمين وأرباب أعمال طالما طالبت بتعديل تشريعنا العمالي وبتأسيس صندوق مستقل لضمان اجتماعي يحقق الاغراض المنشودة دفعة واحدة أو على عدة مراحل بنسبة إمكانات موارد هذا الصندوق وفعالية التنظيم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقد تمكنت مؤخراً ان اطلع عن كثب على بعض هذه النظم فوجدت ان لبنان يستطيع بكل سهولة ان يتبنى شريعة الضمان الاجتماعي وان يؤسس لهذه الغاية الصندوق المستقل استقلالاً مالياً تاماً.

وتحدد شريعة الضمان الاجتماعي طريقة درس الرواتب والأجور ومقدار الاشتراك الشهري الذي يدفعه العامل فيحسمه رب العمل شهرياً من أصل الراتب (مثلاً ٥ بالمئة من الرواتب التي هي دون المائة ليرة و ١٠ بالمئة للرواتب التي لا تزيد عن ٢٠٠ ليرة لبنانية و ١٥ بالمئة للرواتب التي تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ليرة لبنانية هذا لجهة اشتراك العامل.

أما لجهة رب العمل فنفرض عليه جعالة شهرية يسددها مع الخصومات التي أجريت على أجر العامل. وفي موازنة كل سنة ترصد الدولة من عائدات السبق واليانصيب الوطني باسم صناديق تقاعد أرباب المهن الحرة وأرباب الحرف وصندوق الضمان الاجتماعي للعمال المبالغ الآتية:

نصف مليون ليرة للمعن الحرة (محامون أطباء صحفيون مهندسون معلمون).

نصف مليون ليرة لأرباب الحرف

ومليون ليرة للعمال والمستخدمين

وهكذا لا تجاوز مساهمة الدولة في تحقيق الضمان الاجتماعي المليوني ليرة لبنانية.

على ان يحق الضمان الاجتماعي بصورة تدريجية وبنسبة الامكانات المالية.

وإذا حقق لبنان هذه الأمنية فيكون قد حقق رغبة الأمة اللبنانية جمعاء، لأن لبنان نشأ ويبقى بلد طمأنينة وعدل ومحبة ومساواة ووفاق ويجب أن يبقى محافظاً على هذا الطابع. فإذا نشأت فيه صناعات كبيرة وتجارات واسعة فالأمة تلح بتجنب أي اختلاف بين يد تعمل ورأسمال يرصد لتحقيق المشاريع والأعمال العمرانية فعنوان وطننا هو التفاهم والتآزر والاتفاق. ونحمد الله أن الأمم الراقية قد رسمت قبلنا الخطط ووضعت تشريعات الضمان الاجتماعي وحققتها عملياً فحلت المعضلة عن طريق التشريع العادل وبواسطة التنظيم الذي يتوخى في نصوصه العدالة الاجتماعية الفضلى فهذه الجعالات الضئيلة الشهرية تجمع في آخر السنة الملايين وتساهم الدولة ضمن نطاق قدرتها بقسط منها حتى تستطيع مؤسسات الضمان الاجتماعي أن تقوم بوظائفها على أحسن وجه فيكون معيناً لا ينضب يحنو على العامل وعلى أسرته في حالات العجز أو العطل أو الشيخوخة ويمده بالمساعدة اللازمة وبالمال الضروري حتى يمسي فقيرنا وعاملنا مؤمناً مثل أكبر أغنيائنا ويكون هو وعائلته بمأمن من طوارىء العمل ومن مفاجآت الحياة ومآسيها ومتاعبها.

ان للدولة دورها الإنساني العظيم فيجب أن تلعبه عاجلاً في لبنان لأن عناية الدولة بالعامل هو تعظيم للرسالة العلوية وتمجيد للعدالة المثالية وتأمين للإنسانية ضد مصاعب الحياة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فالعدل الاجتماعي يوحد بين الصفوف ويزيل الفوارق، ويشد الرعية إلى الدولة الأم برباط العاطفة والمحبة وعرفان الجميل ويسفر كل ذلك عن تطورها في الشعور الوطني وعن تزايد حب الوطن والتعلق به ودفع الأذى عن كيانه بأغلى ما يملك المواطنون من أموال وأرواح.

فعسى أن تفكر الدولة جدياً وعاجلاً بتحقيق هذه الأمنية.

سابعاً ـ استلام ادارة حصر الدخان وازالة وضعها الشاذ المخالف

لقد سبقت سوريا لبنان فانهت وضع شركة الحصر وجعلتها ادارة حصر حكومية ولم يكلفها ذلك سوى كلفة ضئيلة جداً. ودفعت اثمان الاسهم على أساس أربعة وأربعين ليرة ثمناً لكل سهم. فامتياز شركة الحصر عندنا انتهى عام ١٩٥١ ولا يجوز أن يجدد أي اتفاق ولو وقتياً إلا بموافقة المجلس النيابي، فادارة الحصر أصبت حكماً وحتماً إدارة حكومية.

إن المادة ٨٩ من الدستور اللبناني تمنع منح أي امتياز أو التزام لاستغلال مورد من موارد البلاد إلا بموجب قانون.

وطبقاً لامتياز شركة الحصر فقد أعطيت الدولة منذ ١٩٥١ حق توجيه الانذار بانهاء الامتياز قبل حلول أجله بعشر سنوات (١٩٦٠) وبدلاً من ان تستلم الحكومة اللبنانية هذه الإدارة فقد عدلت الحكومة بعض شروط الامتياز بتاريخ لاحق للانذار وحصلت على بعض الشروط الخاصة لمصلحة بعض كبار المسؤولين. وبقيت الشركة في وضع شاذ لان الحكومة احتفظت لنفسها بحق السيطرة العملية على مقدرات الشركة وزادت الأرباح وعينت انذاك من عينت من الاطهار والأقارب والأعوان وترك الوضع القانوني مخالفاً للدستور.

أقول ان الوضع المالي مخالف للدستور لأن الحكومة قد عرفت أن الامتياز لا يعدل ولا يبدل إلا بقانون فحكم الامتياز حكم القوانين من حيث الفعالية والصيغة، فكل تشريع لا يعدل إلا بتشريع مماثل. ولهذا اضطرت السلطة الاجرائية إلى احالة مشروع قانون بالتجديد إلى المجلس النيابي انذاك. إلا انه بالنظر لشذوذ التدبير فقد نام ذلك المشروع ولا يزال نائماً في الادراج ـ وبقي وضع الشركة دستورياً وقانوناً وبعد الانذار بالتصفية وضعاً شاذاً معيباً.

ان ٨٠ بالمائة من أسهم المساهمين تسددت وسقطت ولا يكلف التاميم سوى خمسي الدخل السنوي للأعوام الباقية وهذا الدخل يبلغ اربعمائة ألف ليرة لبنانية. فيكون مقدار الخمسين ثمانمائة ألف ليرة، للدولة ان تدفعها تقسيطاً ويحصل وفر يزيد عن المليون ليرة لبنانية ويتاح للدولة أن تباشر انهاض مؤسسة الحصر ادارياً وزراعياً وصناعياً لمصلحة الشعب ولمصلحة الخزانة.

ولهذا بات من حق الشعب أن يتساءل بحق ما هي أسباب التسويف والتأجيل؟ مع ان الإدارة القائمة لم تثبت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قدرتها على تحسين أوضاع هذه المؤسسة سواء أكان ذلك من الناحية الزراعية، فالمزارع يشكو ويتظلم عبثاً أو من ناحية الصناعة فإن مصنوع الريجي هو من الجنس الرديء فلم تتقدم صناعة السجاير خطوة واحدة في حقل التحسين مع ان أسعار التبغ اللبناني فاحشة وتكلف الشعب المستهلك غالياً وغالياً جداً إذا ما قيست هذه الأسعار باكلاف المعيشة. فاللبناني ينفق على التبغ بقدر ما ينفق على الطعام أو الكسوة وهذا غير جائز.

ثم ان مداخيل الريجي السنوية تزيد على خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية يتبخر منها ما يقرب من نصفها فلا يبقى لخزانة الدولة أكثر من خمسة عشر مليوناً. والعشرة ملايين الباقية يصرف قسم منها على شراء المواد الأولية وقسم على دفع الرواتب للموظفين والعمال وقسم على مجلس إدارة الشركة وعلى غير ذلك من النفقات الهائلة.

ففي حقل شراء التبغ من المزارعين لم تعدل الشركة في توزيع المساحات وكان صغار المزارعين كبش المحرقة. وكان فشل الشركة خطيراً تقهقرت فيه زراعة التبغ بدلاً من ان تتحسن.

اما بخصوص ملاك موظفي الشركة، وحالة عمالها فإن العدالة الاجتماعية لاتزال بعيدة جداً عن أوضاع الشركة والايادي التي تعمل في مصانعها ودوائرها لا تجد عوناً لها في الملمات.

ان عشرة من المرابين يجلسون في آخر كل شهر إزاء صندوق شركة التبغ وعلى مشهد من مراقب الحكومة ومفوضها ينتظرون ساعة قبض الرواتب فيقبض المرابون رواتب الموظفين العاجزين بسبب كثرة الأعباء العائلية، وضآلة المساعدات الاجتماعية: والقيمون على الشركة يلهون ويتفرجون.

فشركات البترول تعطي أضعاف الرواتب والاجور التي تدفعها الريجي.

وبعض الشركات اللبنانية تؤمن الضمان الطبي كاملاً.

وبعض الشركات الأخرى تؤمن تقاعداً بشروط أفضل من شروط متقاعدي الدولة.

وبعض الشركات تدفع تعويضات صرف تعادل ضعف ما تدفعه شركة الحصر.

وفوق ذلك فإن شروط العمل السيئة كانت في مناسبات عديدة سبباً لاضرابات صاخبة محقة.

إما مراقبة مالية الشركة من الدولة فتكاد تكون مؤذية ومضرة بدلاً من أن تكون مفيدة في حقل التوجيه.

فمفوض الحكومة السيد تيان هو رجل عاجز تجاوز العقد السابع من العمر ويتناول مرتباً تقاعدياً كاملاً وهو من أهل اليسار. ومع ذلك فقد شاءت وزارة المالية أن تثبت انها لا تجد من يشغل منصب مفوض الحكومة بقوة ونشاط فراحت تتعاقد مع السيد تيان لكي تؤمن له راتباً ثانياً ضخماً يبلغ الالف ليرة لبنانية يضاف إليه تقديم سيارة وسائق سيارة يتناول فوق مرتبه جعالات إضافية تحت ستار ساعات عمل في الليل ويقدم البانزين للسيارة من مال الشعب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وحيال عجز المفوض الصحي فإنه قد أسلم مقاليد الأمور إلى موظف استقدم من المفوضية الفرنسية بمرتب مائتين وخمسين ليرة لبنانية وهو سوري الأصل أو يوناني لا ندري كيف تمكن من الحصول على تذكرة هوية لبنانية فإذا به يصبح بطريقة سحرية مراقباً عاماً يتناول سبعمائة وخمسين ليرة لبنانية.

وهو فوق ذلك يجهل تماماً اللغة العربية، ويعجز بحكم هذا الجهل أن يقوم بأعمال الرقابة الفعلية بذاته.

وقد زار هذا المراقب العام بلده الأصلي اليونان على حساب الريجي وزعم انه يقوم بهذا السفر لقضاء مصالح الشركة.

ثم سافر مرتين إلى تركيا تحت ذات الستار.

وفوق ذلك فهو صاحب مكتبة ويتعاطى بيع في الكتب. ويحاول بيع الموظفين وغيرهم من بضاعته.

اما عمله حيال الإدارة فهو يقتصر على التودد لهذا أو التحامل على ذاك. فهو عاجز عن تحقيق أهداف الرقابة. يتمسك بانفاق الليرة اللبنانية الواحدة حتى يقال انه شديد الحرص، ثم يترك الحبل على الغارب مقابل اتفاقه مع المديرية على تنفيذ المآرب ولا نقول التعليمات لأن عمله محصور بهذه المآرب والعنعنات.

وكانت نتائج اعماله من أهم أسباب الاستياء العام في أوساط جميع الموظفين والعاملين في إدارة الحصر وهي سبب للاضرابات التي حصلت على ما أوضحت نقابة الموظفين والعمال في بياناتها ومذكراتها للحكومة تشكو ظلم هذا المراقب وجوره وتحامله المغرض.

وبدلاً من ان يكون المراقب عاملاً فعالاً لتعجيل المعاملات ولمعاقبة كل مسبب للتأخير، فإن السيد ليونيداس فركوح يتهادى بين مختلف الدوائر ويصدر التعليمات يميناً ويساراً ثم يتسلم المعاملات باسم الدولة ويحفظها لديه أسابيع وأشهراً طويلة حتى يضج أصحابها ويتوسلون لدى المراقب العام فيرفع الحجز عنها ويأمر بتوقيعها. هذه هي المفوضية الحكومية لدى الشركة، وهذه هي المراقبة الحكومية لدى الشركة.

اما المديرية العامة فهي تعيش في جو الاستضعاف والجزع، وهي ترى ان مراقب الدولة هو ديكتاتور الشركة فاسلم العواقب ان تتقيد بتعليماته وان تنفذ رغباته حتى ولو كانت ظالمة، جائرة، وغير محقة تضر بمصلحة الشركة وبحسن سير أعمالها.

وقد يكون للمدير العام عذره في هذا الانقياد لكن الضمانات اين أصبحت بعد أن آلت الحالة إلى هذه الأوضاع.

وآخر ثمار منافع المراقب السيد فركوح انه استاء من سؤال وجهناه إلى معالي وزير المالية حول تصرفاته الشاذة فما كان منه إلا أن حمل المديرية على اتخاذ اجراءات مغرضة ضد بعض موظفي الشركة تحاملاً واغتداء.

وبعد فلا ندري ماذا تنتظر الحكومة حتى تؤمم هذه الشركة بثمن زهيد لا يتجاوز دخل شهر حتى تجدد إدارتها ونشاطها ووضعها وعملها ويبقى مال الشعب اللبناني لهذا الشعب كما واننا لا ندري ماذا تنتظر لكي تحزم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدولة أمرها وتعين إدارة حكومية كفؤة دائمة تعمل في مكان الإدارة عن كثب وتتولى الزمام من قبل عناصر قوية تجمع إلى الخبرة القدرة على العمل والصلاحية المطلقة، والإدارة طبقاً لنظم واضحة صريحة، ولا ندري متى تنتهي مهزلة هذا الفركوح الذي ضاقت الصدور به ذرعاً ولم يتورع أن يجعل نفسه جانكيز خان الريجي سامح الله الذين جاؤوا به، وتركوا له الحبل على الغارب.

ثامناً ـ اصلاح الدوائر المرجى

بقي علينا في الختام أن نطالب الدولة باصلاح دوائرها وان تطلع علينا بباكورة الأعمال الحازمة التي تمليها مصلحة هذا الوطن.

لقد مر الفساد بدوائر الدولة فافسدها، فاعيدوا النظر في أوضاعها على ضؤ الواقع.

والذي يرتع بالخيرات والثروات سرحوه

والذي ثبت عبثه بامانة الشعب اطردوه

والذي أثرى اثراء مشبوهاً انقذوا الادارة منه

والذي تحلى بصفات الأمانة والرجولة والنزاهة أحكموا تدبيركم واعملوا على انصافه وتشجيعه.

والذي بات عاجزاً تكرموا باعفائه من الخدمة

والذي سرح بدون وجه حق تدبروا أمره لانصافه.

أما في ادارة الدوائر

فالأولى أن تعتمدوا التجديد في الأساليب وتحقيق البساطة في المعاملات، وان تسهروا على راحة الشعب حتى يستمر ولاء لكم. واذكروا ان الحكومات تظهر على مسرح السياسة ثم تتوارى لكن الخدمة العامة والعمل الجريء والإخلاص المتناهي تبقى وحدها في أذهان الناس فيذكر الحاكم ويقرن اسمه بالاجلال والوفاء وعرفان الجميل والتقدير.

أيها السادة،

ان الشعب يحصي أعمالنا ويتتبع خطانا وسنرجع إليه عاجلاً أم آجلاً.

نائب الدائرة الحادية عشرة من جبل لبنان

جورج عقل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الاثنين المقبل في الساعة الرابعة بعد الظهر وذلك لبحث قضية الكهرباء.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

امينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

رئيس اعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٨ شباط سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق الباب الأول والثاني والثالث والثامن من موازنة سنة ١٩٥٥.

٣ ـ بحث المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٧٢٣٩ بقطع حساب موازنة الهاتف لعام ١٩٥٣.

٤ ـ تصديق موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٥ الواردة بالمرسوم رقم ٦٨٧٢.

٥ ـ بحث المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٧٨٣٠ بتدوير اعتمادات بلدية بيروت من سنة ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ٩٥٥ في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من شباط ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: اميل البستاني، سليم لحود، نقولا سالم، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، وفؤاد غصن.

واعتذر السادة: بيار اده، صبري حمادة، مارون كنعان، غسان تويني وعبدالله الحاج.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: الفرد نقاش، محي الدين النصولي، موريس زوين، سليم حيدر.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فتلى ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها.

٢ ـ بحث قضية شركة حصر التبغ.

٣ ـ اقرار ثمن مقدم من حضرة النائب السيد جوزف شادر بتشكيل لجنة من الخبراء لدرس الإصلاحات الواجب ادخالها على أنظمة شركة الريجي.

٤ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٩٦٥ بصرف نفقات خبراء المساعدة الفنية عن ثلاثة أشهر.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في السابع من شباط سنة ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: نقولا سالم، أديب الفرزلي، سعيد طوق، فؤاد غصن، ديكران توسباط، كمال جنبلاط، واميل البستاني.

واعتذر السادة: غسان تويني، بيار اده، نصوح الفاضل.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد جبرائيل المر وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، محي الدين النصولي، موريس زوين، رشيد كرامة، ونعيم مغبغب.

وبعد تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها والبحث في قضية الريجي وجواب الحكومة اقر المجلس تمنياً قدمه حضرة النائب المحترم السيد جوزيف شادر بتشكيل لجنة من الخبراء لدرس قضية الريجي واقتراح الاصلاحات الواجب ادخالها على أنظمة الريجي، كما صدق بالإجماع مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٩٦٥ بصرف نفقات خبراء المساعدة الفنية عن ثلاثة أشهر.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في الثامن من شباط سنة ٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: اذا لم يكن صدق المحضر

لنعد الآن لمتابعة درس موازنة سنة ١٩٥٥ الوارد بالمرسوم رقم ٦٣٩٧، نبدأ بالباب الأولى ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئاسة الجمهورية.

الفصل الأول ـ رئاسة الجمهورية

البند الأول ـ مخصصات رئيس الجمهورية ٧٨٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الكلمة لحضرة وزير المال

وزير المالية: دعي فخامة رئيس الجمهورية إلى زيارة ايطاليا وتركيا في الشهر القادم وقد رأت اللجنة أن ترصد لهاتين الزيارتين ثمانين ألف ليرة فالرجاء إن يقر النواب هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: سيدي الرئيس، كنت دائماً من الموافقين على تنقلات فخامة رئيس الجمهورية لزيارة الدول الصديقة. ولكن لا يسعني الآن إلا ان أبدي تحفظاً وهو يتعلق بزيارة فخامة الرئيس إلى تركيا، لا لشيء إلا لأنه سبق لرئيس جمهورية لبنان ان زار تركيا في الماضي ولم ترد هذه الزيارة، وإني بالمناسبة لفت نظر وزير الخارجية إلى أهمية هذه السابقة لو تمت، وإلى المعنى الذي يمكن أن تتخذه، وطلبت إليه أن يحول دون هذه الزيارة لانه لا يجوز أن يقوم فخامة الرئيس بزيارة تركيا بعد ان بقينا في الماضي دون رد لزيارة رئيسنا إليها. فنحن أمام أمرين أما أن نكون متأكدين ان هذه الزيارة سترد بشخص رئيس جمهورية تركيا واما ان نمتنع عن هذه الزيارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: حضرات الزملاء، ان زيارة رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيتها إلى لبنان ما كانت إلا للدعوة التي وجهوها إلى فخامة الرئيس لانه لم يكن في نيتهما أن يمرا في لبنان، ولكن عندما وجها هذا الطلب إلى فخامة الرئيس، لم يتمكن من الجواب وقالوا انهم سيحضرون شخصياً لتوجيه الدعوة، فحضر رئيس الحكومة التركية فعلا ووزير خارجيته ووجها الدعوة بصورة رسمية لفخامة الرئيس، فقلنا لهما ان على الحكومة التركية أن ترد الزيارة إلى لبنان، فوعدا بذلك وتم الاتفاق على هذا الأساس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: سيدي الرئيس، ليسمح لي حضرة وزير الخارجية ان لا أوافقه على كل كلمته، إذ انه قال انه لم يكن في نية رئيس حكومة تركيا ووزير خارجيته أن يمرا في هذه البلاد، والذي اعلمه انه طلب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

منهما أن يمرا بلبنان، وكان لهذا الطلب ذيول وذيول واخشى ان نكون مسؤولين أكثر مما نعتقد في الدور الذي لعبناه عن تأزم الحالة بين البلاد العربية، إذ ان هذا التأزم نشب بعد ان قيل ان لبنان سيوقع على عقود واحلاف.

وهنا ألفت النظر إلى ان هذه الزيارة لم تقررها الحكومة مجتمعة ولم تقرر ماذا سيكون موقفها اثناء هذه الزيارة، وما هي المواضيع التي ستثار، والمواضيع التي سيتجنب البحث بها، والزيارة تمت بناء على رغبة الحكومة اللبنانية. وعندما أبدت الحكومة هذه الرغبة تصور الجانب التركي ان لدى الحكومة اللبنانية مشاريع وجاء هنا أولاً بدعوة رئيس الجمهورية، وثانياً لبحث مشاريع المعاهدات والاحلاف ولما وقفنا هذا الموقف المترجرج أصبح من الممكن أن يتصور البعض أن عقد البلاد العربية سينفرط الواحدة بعد الأخرى، لذلك نشبت هذه الأزمة، الأزمة التي أسرعنا إلى اشعالها بتسرعنا وجعلناها تسرع بنشوبها.

وأعود للموضوع الأساسي وهو ان هنالك أصولا وترتيبات للزيارات بين رؤساء الدول. فرئيس الدولة غير رئيس الحكومة، ولو جاءت الحكومة التركية بكاملها فهي لا تقوم مقام رئيس الدولة، إلا إذا كان يتعذر على رئيس الدولة الحضور. نحن قمنا بزيارة تركيا وهذا واقع ولم ترد الزيارة. ولا يمكن القول بانها ردت بزيارة رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيتها. هل أوضحنا هذه الأمور للحكومة التركية؟ وإذا أوضحناها فلماذا قبلنا الدعوة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: سيدي الرئيس، سبقني إلى الملاحظة الزميل الأستاذ حميد فرنجية، فانا لست معارضاً بهذه الزيارة لأن هذه الزيارات بين الفينة والفينة بين الدول تأتي بفائدة كبرى إلى لبنان، ولكن ما أريد أن أوضحه هو أن هذه الزيارة تقررت وقبلت قبل ان تنشأ الأزمة بين الحكومات العربية، فأنا أريد أن اسأل الحكومة ان توضح لنا أن هذه الزيارة التي يقوم بها فخامة الرئيس إلى تركيا لا علاقة لها على الاطلاق بما جرى في القاهرة، ولا تفسر بأي وجه كان بأن لها علاقة بذلك، بل انها مجرد زيارة مجاملة وصداقة ليس إلا.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية

وزير الخارجية: يمكنني أن اطمئن الزميل الكريم الأستاذ عبدالله اليافي بأنه لم يأت في المقابلة بيننا وبين رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيته ادنى تطرق إلى هذه الأمور على الإطلاق. انها زيارة protocolaire أي مجاملة ليس إلا. ثم فكرنا في أمر آخر هو انه يوجد بيننا وبين تركيا مسائل اقتصادية عالقة تعرفونها كلكم فيمكن بالتالي البحث بها بهدوء أثناء هذه الزيارة.

عبد الله اليافي: مقاطعاً ـ أرجو أن يسجل ذلك

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: ليسمح لي حضرة وزير الخارجية بأن اذكره بان فخامة رئيس الجمهورية ليس لسفره أي صفة اقتصادية، ونحن نرفض بأن يكون لرئيس دولتنا صفة المفاوض الاقتصادي، وليسمح لي حضرة وزير الخارجية بأن اذكره بان أحد وزرائه المفوضين أرسل منذ بضعة أيام تقريراً لوزارته يقول فيه انه صادف أحد كبار الأتراك المسؤولين باحدى العواصم وقال له هذا المسؤول الكبير أن تهرب لبنان بعد أن جرى ما جرى كان عيباً على لبنان. فماذا يكون موقفكم بعد هذه الزيارة إلى تركيا؟ فالمسؤول الكبير هو السيد مندريس رئيس الوزارة التركية، والوزير المفوض هو السيد جوزف أبو خاطر. لقد قال له الرئيس التركي أن تهرب لبنان كان عيباً على لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: كنت أود من حضرة الزميل الكريم الأستاذ حميد فرنجية أن ينتظر جلسة غد في اللجنة الخارجية وهو عالم بهذه الأمور، وكان دائماً يطلب من الحكومة أن تدرس هذه الأمور في اللجنة الخارجية وفيما بعد تعرض على المجلس، ولكنه تفضل واراد أن يطلع على رأينا في هذا الموضوع. الحقيقة أن رئيس حكومة تركيا كان مقرراً السفر إلى العراق ومصر ثم أتى إلينا سفير تركيا وطلب منا أن يزور فخامة رئيس الجمهورية تركيا، فاجبناه بالشيء الذي تفضل به وزير الخارجية. قلنا له أن لبنان سبق له وقام بهذه الزيارة فعلى تركيا أن ترد هذه الزيارة وقد وعدنا برد الزيارة، ثم قال ان رئيس الحكومة التركية سيزور مصر والعراق فاجبناه انه أثناء مروره يمكنه أن يشرف لعندنا، ولم نعد بشيء مما تفضل به الأستاذ حميد فرنجية، وقد ضمنا ما جرى في البيان المشترك، فكان على حضرة رئيس اللجنة الخارجية أن ينتظر جلسة غد فنتذاكر ونتداول واياه في هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: سيدي الرئيس، لا يمكن لنائب سواء كان رئيس لجنة خارجية أم لا أن يترك هذا الأمر يمر دون أن يعلق عليه، ولكن إذا كنت لم انتظر حتى جلسة غد فلان البحث أخذ هذا الدور وهذا الاتجاه، ولان تجاهل الحكومة لبعض الأمور الدولية جعلني أخرج عما تعودت عليه من المحافظة على الأسرار. ولكن ليسمح لي دولة رئيس الحكومة أن أذكره أن الدعوة أتت من حكومة لبنان وكان عليها أن تعلم ما معنى دعوة رئيس حكومة تركيا ووزير خارجيته وفي مثل هذه الظروف. واني أؤكد لكم انه لم تبحث الحكومة قط لا مبدأ الدعوة ولا ما سيجري أثناء مرور الأتراك هنا. وان كان يدور بخلد رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيتها ان لبنان يدعوهم للتعاقد معهم أو للتباحث معهم، وازيد على ذلك بانهم عندما لاحظوا أن هذه الأمور لم يقلها أحد عن الحكومة إذ ان اللجنة الخارجية حكم عليها أن لا تعرف إلا نصف الحقيقة، نعم عندما بوحثوا بعقد معاهدة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تجارية وقضية الاملاك اللبنانية في تركيا أبدى الوفد التركي استغرابه وأرسل من يمثله في وزارة الخارجية ليقول للوزير لا يجوز ازعاج رئيس وزارة ووزير خارجيته للبحث بمثل هذين الأمرين، عندئذ فقط حصل البحث بالحلف وتأخر سفر رئيس الوزارة التركية ووزير الخارجية أربعاً وعشرين ساعة، لان هذا البحث بالحلف جاء متأخراً وأعود إلى ما قلته سابقاً ان هذا البحث هو الذي عجل بنشوب الأزمة بين الدول العربية.

الرئيس: الموضوع هو اعتماد نقل وانتقال في موازنة رئاسة الجمهورية، فلا يجوز أن يخرج البحث عن هذا الموضوع وهنالك لجنة خارجية ستجتمع غداً للبحث بمثل هذه الأمور.

الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: خلافاً لما جاء في تصريح الأستاذ حميد فرنجية أقول ان وزير الخارجية التركية هو نفسه فاتحني في الأمور الاقتصادية المعلقة بين لبنان وتركيا، وهي المصالح الاقتصادية والاتفاق التجاري وقضية الأملاك وأكد لي انه بمناسبة الزيارة التي ستقوم بها الحكومة اللبنانية أو من يمثلها في انقرة سوف يدور البحث حول هذه الأمور وان شاء الله نصل إلى تفاهم تام حول هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: لا يا سادة، ليست المسألة بالخفة التي يعتقد بها البعض بل انها بالنسبة للبنان وللدول العربية ذات أهمية كبرى وذات طابع خطير، فلا يجوز أن تبحث بمثل هذا الاستخفاف. لقد سألت واجابني معالي وزير الخارجية، بانه لا يمكن أن يكون لزيارة فخامة الرئيس لتركيا علاقة بما جرى في القاهرة، وبما انه قد بلغني أن دولة رئيس الحكومة سوف يسافر مع فخامة الرئيس إلى تركيا فارجو من دولة رئيس الحكومة أن يطمئن المجلس بان سفر فخامة الرئيس إلى تركيا ليس له أي علاقة بقضية الاحلاف وخصوصاً في الظروف الحاضرة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: قلت وأقول بانني سأبحث معكم في اللجنة الخارجية حول هذا الموضوع، وطالما اردتم أن أحضر للجنة برفقة معالي وزير الخارجية سابين لكم كل ما تطلبونه.

عبد الله اليافي: (مقاطعاً) ـ انا لست عضواً باللجنة الخارجية ومن حق المجلس أن يعلم كل شيء.

رئيس الحكومة: (متابعاً) ـ وعلى كل حال فبخصوص ما طلبتموه عن زيارة فخامة الرئيس إلى تركيا أصرح بانه لن يكون لهذه الزيارة علاقة أبداً بهذه الأمور على الإطلاق، ولكن سنشرح لرئيس اللجنة الخارجية غداً جميع الأمور التي يتطلبها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حميد فرنجيه: أزيد أن كل ما أعطيته من معلومات لم أعرفه بوصفي رئيساً للجنة الخارجية بل أطلعت عليها بطرق خاصة وذلك أجزت لنفسي إعلانها هنا.

الرئيس: البند الثاني عشر ـ نقل وانتقال ٨٨٥٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني عشر. ألخ...

الرئيس: تقرير لجنة المالية والموازنة يتلى

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة
على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٢٣٩ تاريخ ١٩٥٤/١١/٢٦
قطع حساب موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٣.

بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الأستاذ جوزف شادر وحضور حضرة وزير المالية وحضور مدير عام إدارة الهاتف لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٢٣٩ القاضي بقطع حساب موازنة إدارة الهاتف عن عام ١٩٥٣.

ولدى البحث تبين أن الواردات لسنة١٩٥٣ قدرت بـ ٦٨٩٠٠٠٠ ليرة لوكن الواردات المحصلة لم تصل إلا إلى ٥٢٢٩٤٦٣,٥٤ والعجز ناتج عن عدم استعمال المبلغ الملحوظ في البند ٢ من الفصل الثاني من قسم التأسيس: مأخوذات من الخزينة العامة وعن بعض المغالاة في التقديرات.

ولتتمكن الإدارة من سد قسم من هذا العجز رفعت مأخوذاتها من القرض من ٥٢٥٢٨٥ ل إلى ١٣٤٤٦٧٩,٣٢ ليرة.

ومما يلفت النظر في باب النفقات تلك الوضعية الخاصة التي يمكن تسميتها بالبادرة الحسنة وهي أن النفقات الإدارية بالرغم من أنها خفضت تخفيضاً ملموساً لم تصرف بكاملها بينما تجاوزت الإدارة الاعتمادات المرصدة للمشاريع المجدية.

وهذا الوضع يختلف تماماً عن الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ حيث أنفقت جميع النفقات الإدارية وبالعكس دورت معظم الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية.

واللجنة إذ تقر المشروع معدلاً بالشكل، ترجو المجلس الكريم الموافقة عليه.

بيروت في ٢٦ ك٢ سنة ١٩٥٥

مقرر لجنة المالية والموازنة ـ فؤاد غصن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلى مشروع القانون كما عدلته لجنة المالية والموازنة.

فتلي المشروع التالي:

قانون بقطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٣

المادة الأولى: يقطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٣ كما يلي: مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة:

	غ ل.ل.
آ ـ ١ ـ بلغ مجموع الرسوم والايرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة (الواردات المحققة).	٥٦٢٩١٣٥,٣٠
٢ ـ وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى حساب سنة ١٩٥٤	٣٩٩٦٧١,٧٦
٣ ـ الباقي (الواردات المحصلة)	٥٢٢٩٤٦٣,٥٤
ب ـ ١ ـ بلغ مجموع النفقات المصروفة منها ١٩١٦٨٤,٤٢ ليرة لبنانية قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ١٦ أيار سنة ١٩٥٤.	٦٠٢٩٥٨٩,٥٣
٢ ـ فيكون العجز الحاصل ما بين الايرادات المحصلة والنفقات المصروفة.	٨٠٠١٢٥,٩٩

بناء عليه ينقل مبلغ ١٩١٦٨٤,٤٢ ليرة لبنانية إلى حساب خصوصي تدفع منه قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ١٦ أيار ١٩٥٤ وذلك لغاية سقوطها بمرور الزمن.

المادة الثانية: إن العجز المذكور في المادة الأولى البند «ب» الفقرة «٢» وقدره ٨٠٠١٢٥,٩٩ يغطي أخذاً من مال الاحتياط.

المادة الثالثة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: المادة الأولى كما عدلتها اللجنة وكما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى

المادة الثانية كما عدلتها اللجنة وكما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية

المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة وكما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء

فنادى الكاتب على حضرات النواب بأسمائهم

إجماع

الرئيس: قبل القانون بالاجماع

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٦٨٧٢ يتعلق بموازنة مديرية الهاتف لعام ١٩٥٥.

يتلى مشروع القانون

فتلي المشروع التالي:

مرسوم رقم ٦٨٧٢

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح وزير المالية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب للمناقشة مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٥.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بيروت في ت ٢ سنة ١٩٥٤

الامضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سامي الصلح

وزيرالمالية

الامضاء: محي الدين النصولي

وزير البريد والبرق والهاتف

الامضاء: سليم حيدر

صورة طبق الأصل

مدير عام رئاسة الجمهورية

الامضاء: جورج حيمري

مشروع قانون

المادة الأولى: حددت موازنة الهاتف عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥ وفقاً للأحكام التالية:

المادة الثانية: قدرت واردات الهاتف عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٠٥١١٧٥١ ل.ل (عشرة ملايين وخمسماية وأحد عشر ألفاً وسبعماية وإحدى وخمسين ليرة لبنانية، وفقاً للجدول (١) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة: تفتح اعتمادات قدرها ١٠٥١١٧٥١ ل.ل (عشرة ملايين وخمسمائة وأحد عشر ألفاً وسبعمائة وإحدى وخمسين ليرة لبنانية) للمصفي وللآمر بصرف موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٥ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

المادة الرابعة: يجاز وفقاً لأحكام القوانين النافذة أو التي ستنتشر فيما بعد جباية مختلف الايرادات والرسوم المبينة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فذلكة موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٥

لا تختلف موازنة الهاتف لعام ١٩٥٥ عن موازنة السنة السابقة إلا بزيادة محسوسة في الإيرادات تقابلها زيادة اعتمادات في النفقات للانشاءات الجديدة المنتجة وهذه الزيادات تبرر كما يلي:

في قسم النفقات

بلغت نفقات موازنة ١٩٥٥: ١٠٥١١٧١٥ ل.ل رصد القسم الأكبر منها للانشاءات الجديدة في بيروت وضواحيها والملحقات وزيادة الاتصالات بين بيروت ودمشق ودفع قسم من القرض مع فائدته المأخوذ من المصرف السوري اللبناني لانشاء الهاتف الآلي في العاصمة.

الرئيس: تقرير لجنة المالية والموازنة يتلى فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٨٧٢ موازنة ادارة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٥

بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة رئيسها الأستاذ جوزف شادر وحضور حضرة وزير المالية وحضرة مدير عام الهاتف لدرس مشروع لقانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٨٧٢ المتعلق بموازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٥.

لدى الدرس تبين ان موازنة الهاتف التي تمتاز عن الموازنات العادية بطابع التجاري والتي تعتبر من أهم الموازنات الملحقة، جادة في زيادة الإنتاج ومضاعفة نفقات الإنشاء.

والايرادات بتصاعد مستمر وقد بلغت واردات قسم التأسيس لمتوسط سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ما يقارب المليوني ليرة. بينما قدرت بأربعة ملايين لسنة ١٩٥٥ وكذلك ارتفعت واردات الاستثمار من ٣,٢١٠,٥٠٠ ليرة إلى ٦,٦٦٠,٠٠٠ هذا العام. زيادة ناجمة عن زيادة المشركين في العاصمة والملحقات وعن زيادة الاتصالات مع الخارج وعن زيادة الرسوم.

وقد بلغت زيادة الايرادات في السنة الحالية بالنسبة للسنة المنصرمة مليونين ونصف المليون ليرة. وقد يصل هذا المبلغ إلى أربعة ملايين في السنين المقبلة.

ولكن نتيجة لأعمال الانشاء التي تنوي الإدارة الانفة الذكر متابعتها في المناطق كطرابلس وزحلة وصيدا وبالرغم من الزيادات التصاعدية في الايرادات لن تتمكن قبل عام ١٩٦٠ من المباشرة بتسديد السلفة التي كانت قد حصلت عليها من الخزينة وستبلغ السلفة للسنة الحالية ٣٠٤١٧٥٠ ليرة.

اما فيما يتعلق بالنفقات فقد قدرت لهذه السنة بعشرة ملايين وخمسمائة واحد عشر ألفاً وسبعائة واحدى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وخمسين ليرة لبنانية. ورصد القسم الأكبر منها للإنشاءات الجديدة. اما الانشاءات التي ستقوم فيها ادارة الهاتف سنة ١٩٥٥ لتوسيع شبكة بيروت وتوسيع مراكز الضواحي والملحقات وتحسين اتصالات وزيادة الاتصالات بين بيروت والخارج واخصها خطوط الاتصال مع دمشق، ستبلغ نفقاتها أكثر من أربعة ملايين ليرة لبنانية.

هذا وقد فهم ان الإدارة تسعى لإنشاء ٧٢ خطاً بواسطة الراديو بين بيروت ودمشق مع محطة تقوية في ظهر البيدر.

وبالرغم من توسيع مشاريع الإنشاء وزيادة العمل لم تزل النفقات العادية كما كانت عليه في السابق.

هذا وقد طلبت اللجنة من مدير عام الهاتف وضع دروس وافية عن غرف التلفون في المناطق ووعدت الإدارة بناء لرغبة اللجنة انجاز هذه الدروس في أقرب وقت ممكنة.

واقترحت اللجنة على الحكومة تسوية قضية ضم خدمات الموظفين بتخييرهم اما بطلب تعويض صرف أو بضم خدماتهم بعد استيفاء المحسومات التقاعدية.

وبعد المناقشة باشرت اللجنة بالتصديق على النفقات بنداً بنداً:

الجدول (ب): النفقات

الفصل الأول: من البند ٢ إلى البند ٥٧ صدقت بدون تعديل بالإجماع.

الفصل الثاني: نفقات السنين السابقة

الذكر ـ صدق بالإجماع

اما الواردات:

جدول (١): الواردات

القسم الأول:

الفصل الأول: البنود ١ و ٢ و ٣: صدقت كما وردت بالإجماع

الفصل الثاني: القروض المأخوذة من الخزينة العامة.

بند ١ ـ مأخوذات من الخزينة العامة

القسم الثاني ـ الاستثمار

البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ صدقت كما وردت بالإجماع.

القسم الثالث ـ مأخوذات من الاعتمادات المدورة

فصل وحيد ـ مأخوذات من الاعتمادات المدورة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صدق كما ورد بالإجماع

اما فيما يختص بمشروع القانون، صدقت مواده الأربع كما وردت وزيد عليه مادة خامسة جديدة وهذا نصها:

المادة الخامسة ـ يعمل بهذا القانون اعتباراً من ثاني يوم نشره في الجريدة الرسمية.

واللجنة ترجو المجلس الكريم التصديق عليه

بيروت في ٢٤ ك٢ سنة ١٩٥٥

مقرر لجنة المالية والموازنة

فؤاد غصن

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم لقد أخذنا وعداً من مدير الهاتف بمد خطوط التلفون خلال سنتين كما وعدنا بوضع تصميم عام خلال ستة أشهر ونحن نريد تثبيتاً لهذا الوعد من قبل وزير البرق والبريد ومن قبل وزير المالية ورئيس الحكومة.

نريد منذ الآن وعداً صريحاً بهذا الخصوص

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد

وزير البرق والبريد: حضرات النواب المحترمين، بخصوص توسيع شبكة بيروت ومد خطوط الهاتف الآلي إلى ضواحي العاصمة ومدها في طرابلس وصيدا وزحلة، اصرح باننا جادون في تحقيق ذلك ولكن على قدر ما تتحمل الخزانة من تكاليف ونفقات لتحقيق تلك الأمور. واما المشروع الذي أشار إليه حضرة رئيس اللجنة المالية فادارة الهاتف جادة كذلك في درسه ووضع تصاميمه، ونأمل ان تفرغ الدائرة الفنية من هذه الدراسة خلال شهر حزيران المقبل أو في آخره على أبعد مدى، على انه حرصاً منا على عدم المجازفة بالوعود أقول إنه بعد ان تتم هذه الدروس سننتقل إلى المراكز التي ستنشأ في كل منطقة واعتماد مشروع انشائي لكل منها، ولكن أكرر أن المشروع سيكون تحت تصرف من شاء من الزملاء الكرام في آخر حزيران على أبعد مدى.

هذا وقد أجرت الإدارة بعض التعديلات على الاعتمادات الملحوظة في بنود الموازنة وذلك في قسم النفقات بأن زادت مبلغ خمسة وسبعين ألف ليرة على البند الثاني والثلاثين ـ أجور عمال ـ بحيث أصبح ٢١٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٣٥٠٠٠ ل.ل. وكذلك زيد مبلغ ٧٥٠٠٠ ل.ل. على البند الثالث والأربعين بحيث أصبح مجموعه ٥٢٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٤٥٠٠٠٠ ل.ل. وقد أخذت تلك الزيادات بطريقة النقل من البند الحادي والأربعين ـ تجهيزات وأدوات جديدة ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفقرة السادسة بحيث أصبحت ٤٥٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٦٠٠٠٠٠ ل.ل. وبقي كل ما عدا ذلك على حاله.

وانني ابدي هذه الملاحظات إذا كان المجلس سيصوت على قانون الموازنة مادة مادة لا بنداً بنداً.

الرئيس: كلا بل اننا سنعمد إلى التصويت على الموازنة بنداً بنداً.

وزير البرق والهاتف: مقاطعاً ـ اذن سأدلي بهذه التعديلات مجدداً عند التصويت على كل بند.

الرئيس: متابعاً ـ وزارة البرق والبريد والهاتف موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٥

بيان النفقات

البند الثاني ـ رواتب الموظفين الدائمين ٢٧٠٠,٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم الساعة الرابعة بعد الظهر، فأرجو من حضرات النواب المحترمين الحضور للانتهاء من درس الميزانية.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في العاشر من شباط سنة ١٩٥٥ الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٠ شباط سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق بعض أبواب موازنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من شباط ٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سليم لحود، رؤوف حنّا، نقولا سالم، أحمد الأسعد، كامل الأسعد وجورج هراوي.

واعتذر السادة: بيار إده، اميل البستاني، حميد فرنجية، صبري حماده، وغسان تويني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة شارل حلو، محي الدين النصولي، الفرد نقاش، جبرائيل المر ونعيم مغبغب.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص المحضر التالي

المواضيح المبحوثة:

١ ـ تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق الباب الأول والثاني والثالث والثامن من موازنة سنة ١٩٥٥.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

٣ ـ بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٧٢٣٩ بقطع حساب موازنة الهاتف لعام ١٩٥٣.

٤ ـ تصديق موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٥ الواردة بالمرسوم رقم ٦٨٧٢

٥ ـ بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم الوارد بالمرسوم رقم ٧٨٣٠ بتدوير اعتمادات بلدية بيروت من سنة ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ٩٥٥ في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من شباط ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: اميل البستاني، سليم لحود، نقولا سالم، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب المعرّلي، وفؤاد غصن.

واعتذر السادة: بيار إده، صبري حماده، مارون كنعان، غسان تويني وعبدالله الحاج.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: الفرد نقاش، محي الدين النصولي، موريس زوين، سليم حيدر.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم بدأ المجلس بتصديق موازنات رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني الواردة في الباب الأول والثاني والثالث والثامن من موازنة ٩٥٥ كما صدق بالاجماع المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٧٢٣٩ بقطع حساب موازنة الهاتف لعام ١٩٥٣ وأقر بالأكثرية موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٥ الواردة بالمرسوم رقم ٦٨٧٢ والمشروع رقم ٧٨٣٠ القاضي بتدوير اعتمادات بلدية بيروت من ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٥.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في العاشرة من شباط ١٩٥٥ الساعة الرابعة موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل

كاظم الخليل: كلنا نأسف للحادث الذي حصل اليوم، أعني حادث القاطرة الكهربائية، وكل منا يعلم مدى أثر هذا الحادث المفجع المؤلم، ويعلم السبب والسبب، لقد كنا في الماضي نلوم شركة الكهرباء لأنها كانت تستعمل القاطرات البالية التي تقادم عليها الدهر منذ عشرات السنين وكنا ننتظر من الحكومة بعد أن أممت هذه الإدارة وهذه الشركة، أن تقوم فوراً بإصلاح هذه القاطرات وتحسينها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بدلاً من أن تتركها على حالها، فتحصل النتائج المؤسفة التي لاحظنا حصولها اليوم. نريد أن نعلم من هو المسؤول عن هذا الاهمال الذي يقع من وقت إلى آخر، ومن المسؤول عن هذه المصائب والضحايا البريئة والتي أقل ما يقال فيها أنها جزيرة إهمال السلطات.

وبالأمس وقع حادث المقاصد وقد ذهب ضحيته عشرات القتلى ومئات الجرحى والمشوهين. من كان المسؤول عنه؟

وبعدها وقع حادث انفجار مستودع المفرقعات بين المنازل وذهبت ضحيته الأنفس البريئة، وكل ذلك بسبب الاهمال. هناك قانون كان على السلطات أن تسهر على تطبيقه، فلو طبق لما نتج ما نتج.

هناك مظاهرة كان يقصد أن تقام، فكان على الحكومة أن تأخذ الاحتياط اللازم وأن تمنع استعمال مثل تلك المشاعل التي لا تنطبق على فن ولا على أصول.

فإذا ما بقينا على هذه الحال فإن عدد الضحايا سيزداد ويتكاثر يوماً بعد يوم.

(هنا لاحت على وزير الداخلية ابتسامة).

كاظم الخليل: متابعاً ـ حقاً يا معالي الوزير أن الأمر يضحك والضحايا يجب أن تغمر بالضحك والاستهزاء. هل للحكومة أن تعدنا بأنها ستبقى على هذه القاطرات البالية أم أنها ستنظم السير تنظيماً يتفق ومكانة هذا البلد في بلدان الشرق التي ألغت القاطرات في غالبيتها.

نحن نعلم أن دولة الرئيس يصلح للتنفيذ، فلماذا لا يسرع ويقدم على تنفيذ هذا الاصلاح المنشود في بلده وفي منطقته، ولذلك فإنني أرجو أن يوضع حد لهذه الحالة لننتهي من هذه القاطرات الخطرة وننظم هذه المدينة التنظيم اللائق.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس مجلس الوزراء: منذ تسلمنا الحكم كلفنا وزير الأشغال العامة أن يهيء لنا مشروعاً جديداً للنقل المشترك، وقد وضع هذا المشروع فعلاً ودرس وأحيل إلى الدوائر العدلية تمهيداً لتنفيذه عما قريب.

أما فيما يتعلق بالحادث المؤلم فإن الدوائر القضائية شرعت اليوم بفتح التحقيق القضائي والإداري لمعرفة أسباب الحادث وتحديد المسؤوليات فيه لاتخاذ التدابير اللازمة بحق المهملين إذا ما وجد أن هناك إهمالاً.

أما تدابير نقل الترامواي من داخل البلد إلى خارجها أو إلغائه فإن الدوائر المختصة تدرسه الآن بإمعان وعناية وسنخرجه إلى حيز الوجود عما قريب.

الرئيس: نعود إلى التصديق على الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب السادس: وزارة الداخلية.

الفصل الأول: الدوائر الإدارية

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: بمناسبة دراسة هذا البند، أود أن ألفت نظر الحكومة وبصورة خاصة نظر وزير الداخلية إلى أن عصرنا اليوم هو عصر السرعة ومع ذلك فلا نزال نلاحظ أن دوريات الدرك في كثير من القرى تنتقل على أرجلها أو على الخيل، وهذا مما يعرقل أمور استتباب الأمن ومطاردة الأشقياء، إني أقترح عليكم شراء بعض سيارات الجيب لتضعوها بين أيدي دوريات الدرك، وتكون مجهزة بآلة لاسلكية للمخابرات وبذلك يمكن للدرك أن يقوم بدوريات متعددة في اليوم. صحيح انكم ستدفعون ثمن تلك السيارات ولكنكم ستوفرون في المستقبل أجور النقل والانتقال. نعم هناك مخافر لا تصل إليها السيارات بعد ولكن هذا يجب أن لا يمنعنا من اقتناء السيارات للمناطق الأخرى، مع العلم أن المبلغ المطلوب لهذا الغرض لا يتجاوز المئتين والخمسين ألف ليرة على أبعد حد.

الرئيس: البند الرابع عشر: أعياد وتمثيل ودعاية ١٢٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع عشر

الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: تلقيت من معالي وزير الداخلية طلباً بزيادة النفقات السرية خمسة آلاف ليرة وذلك لملاحقة المطلوبين عدلياً وتوقيفهم وإني أرجو الزملاء الكرام أن يوافقوا على هذه الزيادة، بحيث يصبح البند الثامن عشر القادم ٢٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٢٠٠٠٠ ل.ل

الرئيس: البند الثامن عشر: نفقات سرية ٢٥٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن عشر.

البند التاسع عشر: نفقات متنوعة ٥٧٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: لقد وضعت الحكومة في مشروع الموازنة مبلغاً في هذا البند ليصرف في سبيل إتلاف الحشيش وجعلت منه الفقرة الرابعة في هذا البند ولكن اللجنة رفضت إقرار هذا المبلغ بداعي أن إتلاف الحشيش كان في الأعوام السابقة يصيب أراضي دون أخرى، مما يسبب تفاوتاً في المعاملة.

ولكنني قد عرضت في اللجنة أثناء درسة تلك الفقرة، إن قضية إتلاف الحشيش هي قضية دولية ولبنان مرتبط دولياً لهذه الناحية، ويجب بالتالي: أن يبقى الاعتماد المرصد على حاله، بل يجب، أن اقتضت ظروف الحال رفع تلك المبالغ للتوصل إلى إتلاف الحشيش إتلافاً تاماً والقيام بالتعهدات الدولية بهذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: سيدي الرئيس، لقد طلبنا في اللجنة بحذف هذا الاعتماد لأن هناك تجارة تحصل من إتلاف الحشيش حيث يتلف قسم ويبقى قسم آخر مما يؤدي إلى رفع أسعاره فتستفيد المناطق التي لم تتم عمليات الاتلاف فيها. وهذا مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة بين المزارعين وإلى تفاوت في المعاملة لذلك فإننا نصر على حذف هذه الفقرة والمبالغ المخصصة لاتلاف الحشيش.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية

وزير الداخلية: كانت العادة تقضي أن يتلف الحشيش قبل الحصاد وقبل إزهاره أي أنها كانت تترك للمزارع أن يزرع ويسقي ويستعمل السماد ويعتني بالزرع إلى ما قبل حصاد زرعه، وعندها تأتي الحكومة فتتبين القنب الهندي من القنب الشامي، فتتلف الحشيش باتلاف القنب الهندي.

لقد درسنا هذه القضية واتخذنا التدابير اللازمة لمنع زراعة الحشيش إطلاقاً بعد أن توصلنا في هذا العام من خلال دراساتنا للموضوع إلى نتائج عملية مرضية.

وقد خصصنا هذا الاعتماد لهذه الغاية والفنا لجاناً في كل منطقة مهمتها المراقبة والمكافحة، هي تراقب الأراض التي تزرع حشيشاً وتجعل صاحبها مسؤولاً قضائياً، لأن القانون يجب أن يطبق خلافاً لما كان عليه في الماضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس مجلس الوزراء: على كل حال، إننا نطلب أن يبقى المبلغ المخصص للغاية المذكورة توصلاً للقضاء على زراعة الحشيش وإتلافه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم.

لقد كنت في اللجنة المالية ممن اعترضوا على حذف هذه الفقرة، لأن لبنان مرتبط دولياً بمعاهدات تفرض عليه مكافحة زراعة الحشيش واتلافه. ومن رأيي أن يبقى الاعتماد ملحوظاً في الموازنة لنتمكن من القيام بالتعهد الملقى على عاتقنا، وأن الحكومة تحسن فعلاً بمكافحة زراعة الحشيش قبل حدوثها. وأرى أن نوافق على رصد الاعتماد المطلوب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: لا شك أن ما تفضل به رئيس اللجنة المالية من أن لبنان مرتبط بمعاهدات لا يسعه إلا أن يقوم بتنفيذها، هو في محله. وأن ما قاله الزملاء أيضاً هو في محله، لأنه يوجد في لبنان مناطق تزرع الحشيش ولا تصل إليها مراقبة الحكومة، هذه المناطق هي التي تستفيد من إتلاف قسم كبير من الحشيش فكأن البلاد تدفع هذه الاعتمادات لا لاتلاف الحشيش، بل لإفادة بعض الأشخاص، الذين يستفيدون من رفع أسعار الحشيش نتيجة لهذا الاتلاف.

وإنني مع تأكدي من حسن نية معالي وزير الداخلية يمكنني أن أؤكد له أنه لا يزال في لبنان بعض المناطق غير خاضعة لسلطة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: إنني سأمنع زراعة الحشيش وسأحيل إلى المحاكمة كل من تدفعه وتحدثه نفسه بزراعة الحشيش وذلك مهما كلف الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: مع موافقتي على الاعتماد الوارد أود أن أزيد أنني من الذين يصارحون الحكومة دوماً معتمداً على الرأي الواقعي الصحيح.

إن لبنان بلد منتج للحشيش وليس بالمستهلك له، وباستطاعة لبنان أن يستفيد من هذه الزراعة ومن هذا المورد العذب، ولكن لبنان حرصاً منه على علاقته الدولية ولا أقول مع الدول القريبة منا فحسب، إذ إننا نعرف أن دولاً أكبر من لبنان كتركيا مثلاً تنتج الحشيش وتصدره، ولكن تضرر البلد العربي مصدر الحشيش يجعلنا نقبل التضحية ونتلف الحشيش، هذا إلى جانب علاقاتنا وتعهداتنا الدولية. ولكني أصرح بهذه المناسبة، أن يد العدالة، مع الأسف، لا تطال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعض المناطق. واللجنة المالية على حق في معارضتها للاعتماد المذكور لأن الماضي القريب الذي اكتوينا بناره جعل من حقنا أن نقف ونقول: مهما تعهدتم لنا به فإنه لا يزال هناك مناطق كالهرمل والجرود لا يلحقها الاتلاف ولا تصل إليها المكافحة.

لذلك فإنني أرجوكم رجاء حاراً بأن يكون كيلكم واحداً حيال الجميع، وأن تكون عندكم الجرأة في أن تمنعوا الزراعة عند الجميع.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: في الوقت الحاضر القانون يطبق في الهرمل كما في بعلبك. أما التوهم بأن القانون لا يطبق في لبنان فهذا لا نرضاه، لأن المناطق التي كانت متمردة لبعضة أشهر خلت قد أخضعتها. والآن فإنني سأجرد حملة من الدرك تحتل الهرمل وتطبق القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: إنني آسف أن يكون الزملاء الكرام لا يعلمون شيئاً عن زراعة الحشيش. في عهد الانتداب الفرنسي أصدر المفوض السامي قراراً منع به زراعة القنب الشامي خوفاً من التباسه مع القنب الهندي الذي يستعمل لصنع الحشيش.

ثم جاء مجلس النواب بعد الاستقلال أي في عام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ وأصدر قانوناً يسمح بزراعة القنب الشامي، السبب الذي حدا بالحكومة أن لا تتلف الحشيش إلا قبل نضوجه ببضعة أيام وما ذلك إلا كي يتسنى للحكومة أن تتبين الحشيش من القنب الشامي.

إذا شئتم أن تمنعوا الحشيش في البلاد، وهذا واجب مقدس، فعليكم أن تصدروا، بادىء ذي بدء، قانوناً يلغي إباحة زراعة القنب الشامي التي أعطيت في الماضي، وعندئذ لا تنتظرون نضوجه ولا تدفعون الأموال الطائلة لاتلافه ولا تحرر قطعة دون أخرى، وتصبحون بغنى عن الاعتمادات المخصصة لاتلاف الحشيش.

إن القنب الشامي أيها السادة ينتج عادة في غوطة دمشق، وقد جرى إدخاله إلى بلادنا هذه بطريقة الكذب على القانون حتى يزرع الحشيش في لبنان.

إذن فالواجب يقضي علينا بأن نبدأ بإلغاء قانون زراعة القنب الشامي ثم أن نبادر إلى قطع ما يزرع منه متى بلغ طوله أربعة أو خمسة سنتمرات ولا يترك حتى النضوج. القنب الشامي تستعمل قشوره لصناعة خيطان القنب والحبال، وقد جربوا زراعته في البقاع والشمال وخلافهما، ولكن لم تنجح زراعته في بلادنا وإنتاجه أخف من إنتاج القنب الهندي. فلتحرم إذن زراعته وعندها نشعر أننا لسنا بحاجة لمال يصرف على إتلاف الحشيش. وأعتقد أن الذين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يزرعون القنب الشامي يزرعونه في مساحات قليلة في لبنان. مثلاً ينبت في طرابلس ولكن حتى ولو نبت هذا القنب، فإنه يعطي إنتاجاً ضعيفاً، وقد جربوه في البقاع وبدأوا يستخرجون الحشيش منه، وإنني بهذه المناسبة أذكركم بأن تجميد الأموال التي ترصد كل سنة لاتلاف الحشيش وحشد قوى الدرك والجيش، أمر أن لا ينفعان إذا لم يعمد معالي وزير الداخلية إلى سحب رخص السلاح لأن القول يا معالي الوزير أن بالامكان تأديب الأشقياء قول يذهب أدراج الرياح، لذلك أكرر القول بأنه إذا لم تسحب رخص السلاح فلا يمكن إتلاف الحشيش إذ الحشيش لا ينتج في لبنان إلا على يد حاملي السلاح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس، أنا مع الحكومة في هذا الموضوع من حيث الضرورة في اعتماد المبلغ اللازم لاتلاف الحشيش، ولكني أرى أن المبلغ ضئيل ولا يكفي بتحقيق القصد من رصده. فكم كنا نضطر سابقاً لايقاف عمليات إتلاف الحشيش لأنه لم يكن يوجد لدينا المال الكافي، وأنا أقترح أن يرفع المبلغ إلى مئة وخمسين ألف ليرة حتى لا نضطر للتأخر في إتلاف الحشيش بحجة عدم وجود الاعتماد اللازم، فإذا اعتمدنا مثلاً ١٥٠ ألف ليرة ولم نصرف المبلغ كله فالباقي يعود للخزينة، هذا من جهة قيمة الاعتماد، وقد أثبت على ذلك بعد شرح الزميل الأستاذ أديب الفرزلي الذي قال انه من الصعب جداً أن نباشر باتلاف الحشيش قبل نضوجه بمدة من الزمن. ولكن ليس المهم بأن نرصد الاعتماد لاتلاف الحشيش ولكن المهم أن نجبر الذين يزرعون الحشيش بنفقات الاتلاف.

فهناك ما يسمى بمحاضر المخالفات وهي تعد بالمئات ولا تزال في دوائر الأجراء والعدلية، فإذا أردتم أن تتلفوا الحشيش وتمنعوا زراعته فأطلب منكم أن تصدروا أوامر مشددة لتنفيذ المحاضر والمخالفات التي مر عليها، لأنكم إن فعلتم ذلك قطعتم الطريق على الذين يستغلون ضعف الحكومة باتلاف الحشيش. وأضيف أيضاً وعن خبرة بأن زراع الحشيش إذا لم يعاملوا بهذه الطريقة فإنهم يستفيدون من هذه النفقات التي نرصدها للاتلاف. فإذا نبت الحشيش ونجا بأعجوبة من يد السلطة المناط بها أمر الاتلاف استفاد الزراع الذي أبقي على محصولهم، وإذا أتلفت الحكومة الحشيش ستضطر لاتلافه بالاعتماد على عمال يقبضون المال ببطء مما يؤدي إلى اتلاف الحشيش في مراكز دون مراكز، وأقول هذا عن اختبار لأنني كنت وزيراً سابقاً للداخلية.

ولي ملاحظة أخرى وهي أنه لا يكفي أن نتلف الحشيش المزروع ونترك الحشيش الناضج المخزون في المستودعات فمعنى ذلك بأننانؤدي خدمة لهؤلاء على حساب المزارعين. فأطلب منكم أن تكافحوا المخازن dépôts وهي واقعة في أماكن معروفة ومعينة بأسماء أصحابها وتعرفون كذلك

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القرى الموجودة فيها. عندها فقط يمكننا أن نتلافى زراعة الحشيش ونقضي على اتساع المناطق المزروعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: نحن لا نوافق على زيادة الاعتماد لأن الحشيش عندما ينمو يصبح طوله شبراً في مدة ثلاثة أشهر، فيكون الدرك رأى الحشيش وعرف أصحابه به فيأمرهم ويلزمهم بإتلافه، عندها لا نكون بحاجة لاعتمادات كبيرة للاتلاف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: حضرة الرئيس، أنا أقول عكس ما قاله الأستاذ عبدالله اليافي، فهو يطلب الابقاء على الاعتماد بل ويطلب زيادته، وأنا من رأي الزميل أديب الفرزلي، واني أزيد قولي بأنه لا يجوز أن يكون التشديد واقعاً على فئة معينة من الأهالي دون فئة. ليكن الجميع على قدم المساواة، فاتلفوا الحشيش عند الجميع وإذا لم تتمكنوا فخير لنا أن نترك زراعة الحشيش حرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: أنا أرجو الحكومة أن يبقى الاعتماد كما هو أي أربعون ألف ليرة، وإذا كنا بحاجة إلى زيادة فلتتقدم الحكومة بدرس عملي مع تفصيل وافٍ للنفقات المطلوبة وعندها نصدق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: لقد ورفضت الحكومة حذف هذا المبلغ في اللجنة المالية، وهي تصر على إبقاء هذا المبلغ كما هو.

الرئيس: من يوافق على إعادة التصويت على البند ١٩ إتلاف حشيش ٤٠٠٠٠ ل.ل يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند التاسع عشر

البند الحادي والثلاثون: نفقات استثمار ٢٥٥٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والثلاثون

الفصل الثاني: الدرك

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٧٢٣٧٠٨٨ ل.ل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: حضرة الرئيس بمناسبة درس الفصل الثاني العائد للدرك، أود أن ألفت النظر إلى أنه كلما أتت هذه القضية إلى المجلس قام أعضاء المجلس يؤيدون مطالب الدرك، ومع ذلك فلا نزال نلمح أن الشكوى مستمرة من أعمال الدرك، فالدركيون يستعملون الضرب مع الأهالي، فلا يمكنني أن أوافق على فصل فيه أمثال تلك النتائج. نحن وإن كنا نؤيد كل قضية للدرك ولتحسين حالهم إلا أننا نريد منهم أن يمتنعوا عن ضرب الأهالي.

والآن لديكم برقية يشكو أصحابها من ضرب الدرك للأهالي. فكيف تريدون أن نأتي ونصادق على اعتماد لأشخاص لا يتورعون عن احترام كرامة الناس؟ لذلك لن أوافق على هذا البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: فيما يتعلق بقضية الدرك ألفت نظر حضرة وزير الداخلية إلى أن هناك فئة من مفوضي الشرطة لم تسمو قضية مرتباتهم مع العلم بأن ذلك لن يكلف الخزينة سوى أربعة عشر ألف ليرة أو أقل فأقترح على الحكومة أن توافق على هذه الزيادة حتى يتنشط هؤلاء ويقوموا بواجباتهم على أكمل وجه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية وزير الداخلية ـ الحكومة لا تمانع بهذه الزيادة ولكن يجب أن يصدر قانون خاص بذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: إن وزارة المالية تدرس بعطف شديد هذا المشروع وستقدمه قريباً إلى المجلس الكريم.

الرئيس: من يوافق على البند الثاني كما تلي عليكم أي ٧٢٣٧٠٨٨ ل.ل يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

البند الحادي والأربعون ـ تجهيزات وأدوات جديدة ٢٢٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: إنني أريد أن أسأل ماذا جرى في قضية السجون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: الحكومة حضرت مشروع يوحد إدارة السجون تحت إشراف قاض كبير وطبيب أيضاً مخصص لجميع ما يتعلق بالسجناء. وكانت وزارة العدلية قد فكرت في أن تصدر مرسوماً اشتراعياً يأتي على تنظيم وتحقيق هذا المشروع ولكنها ارتأت أخيراً أن تتقدم به في الدورة العادية.

الرئيس: الفصل الرابع: الشرطة.

الرئيس: قبل الفصل السادس

ننتقل الآن إلى درس موازنة وزارة المالية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج

عبد الله الحاج: قبل أن ننتقل إلى درس هذه الموازنة كنت قد اعترضت عند درس ميزانية وزارة الداخلية على ضرب الأهالي من قبل الدرك ولم أسمع رداً من حضرة وزير الداخلية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لقد تلقينا البرقية وطلبنا من وزارة الداخلية إرسال مفتش للتحقيق ونحن بانتظار نهاية ذلك التحقيق.

الرئيس: الباب السابع ـ وزارة المالية

الفصل الأول: الدوائر المالية

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على البند الأول يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول

البند الثاني ـ رواتب الموظفين الدائمين ٢١٢٠٩٣٦ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ سعيد طوق.

سعيد طوق: سيدي الرئيس، في كل الأقضية التي فيها قائمقاميات توجد دوائر محاسبة، وطالما أن في بشري

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قائمقامية ولم يعين لها دائرة محاسبة فألفت نظر الحكومة إلى ضرورة إنشاء دائرة محاسبة في بشري وأرجو من وزير المال أن يوافقنا على ذلك إسوة بباقي الدوائر في بقية المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المالية: لقد وعدنا هذا الصباح النائب الكريم بأن ننشىء أقساماً للمحاسبة في بشري وحاصبيا وبنت جبيل ووضعنا ذلك للذكر إذا توفرت الاعتمادات الكافية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: لقد كانت حاصبيا ومرجعيون تشكلان قائمقامية واحدة حتى صدر المرسوم بفصلهما وكذلك كانت الحال في بشري وزغرتا. ففي بشري اليوم مثلاً، يضطر من يود تقديم دعوى أو يروم دفع رسم بسيط أن ينزل إلى طرابلس ليدفع الرسوم، ومثل ذلك يجري في حاصبيا بعد أن فصلت عن مرجعيون. أما أن يقول معالي وزير المالية بإنشاء دوائر للمحاسبة إذا توفرت الاعتمادات فهذا لا يجوز لأنه يجب أن تتوفر الاعتمادات من الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المالية: لقد لحظنا نحن نفقات هذه الأقسام ولكن اللجنة المالية رفضتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: إنني أقترح على المجلس الكريم وأرجو الحكومة ومعالي وزير المال أن يوافقوني على زيادة الخمسة عشر ألف ليرة إسوة ببقية دوائر المحاسبة في بقية المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: القضية قضية تنظيم دولة وليست قضية زيادة مبلغ، فلا يجوز أن يذهب الشخص من بشري لطرابلس ليدفع الرسوم. وكل القائمقاميات فيها دوائر محاسبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: حضرة الرئيس، قضاء بشري بحاجة إلى دائرة مالية تقوم بالأعمال المالية العائدة للمنطقة، لذلك فإني ألفت نظر معالي الوزير إلى هذه القضية الهامة وأطلب على الأقل انتداب بعض موظفي وزارة المالية لتشكيل هذه الدائرة، أو لتأمين الأعمال اللازمة فيها.

الرئيس: يتعهد حضرة وزير المال بأن يرسل الموظفين الفائضين إلى منطقة بشري لاشغال المركز الذي يطلبه حضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

البند الثالث ـ رواتب الموظفين الموقتين والخدم ٦٤١٢٠ ل.ل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل التاسع

والآن ننتقل إلى موازنة وزارة الخارجية والمغتربين.

أديب الفرزلي: مقاطعاً ـ سيدي الرئيس، قبل الانتقال إلى هذا الباب لي ملاحظة أود إبداءها وأرجو إعطائي حق الكلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: لقد أخطأت وارتكبت هفوة في عدم تقديم اقتراحي بصدد إنشاء سراي جب جنين عندما كنا بصدد دراسة موازنة وزارة الداخلية.

غير أنني ألفت النظر إلى أن الأمور الضرورية يمكن إعادة التصويت عليها. أما قضية سراي جب جنين فإنني أذكر الحكومة الكريمة بأنه سبق لي أن طالبت برصد اعتماد خاص لتشييد سراي جب جنين، إذ نحن بأمس الحاجة إليها، وقد أجبت على ذلك في حينه أن الموازنة لا تتحمل هذا العام أي اعتماد إضافي. فما كان مني إلا أن أعلنت أن المنطقة التي أمثلها سوف يصيبها في موازنة الطرقات في وزارة الأشغال العامة اعتمادات، خاصة وإنني أطلب باسم تلك المنطقة أن تخفض الاعتمادات العائدة لها في موازنة الطرقات وتستبدل باعتماد يخصص لبناء سراي جب جنين التي نحن كما أشرت بأمس الحاجة إليها.

أنا لا أطلب إذن وضع اعتمادات جديدة، بل نقل اعتماد من وزارة الأشغال العامة إلى موازنة وزارة الداخلية لهذا الغرض، وستتأكدون غداً عندما نصل إلى دراسة موازنة الأشغال العامة أن اعتماد طرقات هذه المنطقة قد أنقص وخفض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: مع موافقتي الكلية الحضرة الزميل المحترم السيد أديب الفرزلي في وجوب إنشاء السراي في جب جنين، غير أنني لا أوافقه في نقل الاعتماد. وأفضل أن يوضع لهذا الغرض اعتماد جديد خاص، لأن نقل الاعتماد من وزارة الأشغال العامة إلى وزارة الداخلية ليس من مصلحة جب جنين.

لذلك فإنني أرى وضع اعتماد خاص في وزارة الداخلية تحت فقرة إنشاءات جديدة.

الرئيس: لقد انتهينا من دراسة موازنة الداخلية ولا يمكن إعادة التصويت على بند من بنودها لذلك فإنه

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

يمكن لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي أن يتصل بحضرة وزير الداخلية ويتفق معه على تخصيص اعتماد لهذا الغرض ويرسل إلينا قانوناً بهذا الخصوص.

والآن ننتقل لدراسة موازنة وزارة الخارجية والمغتربين.

الباب الخامس: وزارة الخارجية والمغتربين.

الفصل الأول: الإدارة المركزية

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

البند التاسع عشر: نفقات متنوعة ٥٢٢٤٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند التاسع عشر

الكلمة لحضرة وزير الشؤون الخارجية

وزير الخارجية والمغتربين: إن لجنة المالية والموازنة قد حذفت مبلغ ١٥٠٠٠ ليرة كانت قد لحظت لرعاية الطفولة. ولما كانت الحكومة الأميركية قد خصصت هذه المؤسسة بمبلغ ١٨٠٠٠ دولار شرط الابقاء على الاعتماد المخصص من الحكومة اللبنانية لذلك أحببت أن أوضح أننا إذا حذفنا هذا الاعتماد نكون قد حرمنا مؤسسة إسعاف الطفولة من المخصصات الأميركية أيضاً لذلك فإنني أرى الابقاء على مبلغ الخمسة عشر ألف ليرة المخصصة لهذه الغاية.

الرئيس: البند الثاني والعشرون: مساعدات اجتماعية.

بما فيها مبلغ الخمسة عشر ألفاً التي طلبها حضرة وزير الشؤون الخارجية ١٧٥٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني والعشرون.

الفصل الثاني: الهيئة الدبلوماسية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ١٠٧٨٠٨٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني

البند الثالث: رواتب الموظفين الموقتين والخدم ٢٥٨٨٢٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: بمناسبة البعثات السياسية للخارج ألفت نظر معالي وزير الخارجية إلى وجوب إيجاد رقابة فعالة على تلك البعثات، وعلى النفقات التي تقوم بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: لقد عمدنا إلى تأليف لجنة خاصة للقيام بهذا العمل اقر مناقشتنا في هذا الموضوع في اللجنة الخارجية ونحن بانتظار نتيجة تدقيقها في الحسابات، وعلى أساسه سنحاسب البعثات.

الرئيس: البند السادس: تعويضات مختلفة ٥٠٠ ل.ل. ألخ...

الفصل الثاني: الاسعاف العام

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٧٥٣٤٠٣ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني.

الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: كنت أود أن أعرض على المجلس أمراً رفضته اللجنة المالية وهو يتعلق بالعيادات السيارة في المحافظات من جهة وباعتماد ضروري لتعيين أطباء ضروريين في وزارة الصحة وإني أطلب من المجلس الكريم أن يعطي وزارة الصحة الاعتمادات الكافية من أجل تعيين طبيب في مستشفى الصنائع وطبيب أسنان في الكرنتينا.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس اللجنة المالية: هنالك عدة تعيينات ضرورية جداً ونحن مع الحكومة في إقرارها ولكن نحن تمشينا مع مبدأ يقضي بأن لا نأتي بزيادة نفقات إلا بعد أن نجري التخفيضات في جهاز الموظفين ونأتي بعدها بالزيادة.

الرئيس: البند الثالث: رواتب الموظفين الموقتين والخدم ٢٧٩٦٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني عشر.

البند السادس عشر: صيانة التجهيزات والأدوات ١٦٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس عشر

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل

جورج عقل: أنا مقتنع بشيء بينه حضرة وزير الصحة. لقد سمعنا كلمة حضرة رئيس اللجنة المالية ونحن نحترم رأيه ولكن لهذا المجلس رأيه أيضاً. لقد سمعنا معالي وزير الصحة يقول بأن مستشفى الصنائع بحاجة لجراح ويطلب اعتماداً لذلك، فإنني أرجو من المجلس الكريم، والقضية لها أهميتها من الناحية الإنسانية ولا أرى من مبرر أو عذر يحمل المجلس على رفض هذا الاعتماد، أقول أرجو من المجلس الذي له الكلمة الأخيرة في كل شيء أن يقر مطلب حضرة وزير الصحة بالرغم من أنه صوت على البند، فيعيد التصويت.

الرئيس: الرئاسة تصرح بأنه قد صوت على البند وانتهى الأمر، ومن جهة ثانية لما قام حضرة رئيس اللجنة المالية وأبدى وجهة نظر اللجنة اقتنع حضرة وزير الصحة بذلك وصوت المجلس بناء على هذا الاقتناع بوجهة النظر التي أعرب عنها رئيس اللجنة المالية فالقضية انتهت الآن.

الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: أود أن أطمئن بعض الزملاء الذين يتخوفون كيف نرجع عن طلب اعتمادات لموظفين ضروريين بأن وزير الصحة يعلن نزولاً عند رغبة اللجنة أن الحكومة تتريث في طلب هذه الاعتمادات وذلك انتظاراً للمستقبل.

الرئيس: حضرة الوزير أبدى الرأي الصواب وأنا أتعهد بأن المجلس سيقرر رأي الوزير عندما يتقدم بطلب هذه الاعتمادات الإضافية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: نحن نرجو من معالي وزير الصحة العامة أن يفتش على المستشفيات ليستثبت مما إذا كانت الأدوات والتجهيزات موجودة وكافية في المستفيات والمستوصفات، وإلا فليتدارك الأمر بطلب الاعتمادات اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: إنني الآن لم أتقدم من المجلس الكريم إلا بالاعتمادات التي رفضتها اللجنة المالية لأن بقية الاعتمادات قد وافقت عليها اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، أريد أن أجيب على ما قاله حضرة وزير الصحة العامة فأقول أن اللجنة المالية زادت الاعتمادات زيادة محسوسة للانشاءات والتجهيزات، وسترون بأننا زدنا أكثر من مئة ألف ليرة للمستشفيات، وأكثر من ثلاثمائة ألف ليرة في مرافق أخرى، إنما نحن نعترض في اللجنة المالية على زيادة الموظفين فقط.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: هنالك سوء تفاهم بيننا وبين رئيس اللجنة المالية، فأنا لم أقل بأن اللجنة المالية رفضت الاعتمادات الضرورية لتجهيز المستشفيات، بل إنني صرحت جواباً على ما تفضل به النائب الكريم السيد مارون كنعان بأن اللجنة رفضت الاعتمادات التي قدمتها لكم الآن وقررت كل الاعتمادات الباقية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: نحن نقول بأن تجهيز المستشفيات يؤمن حاجة البلاد تقريباً، إلا أن هنالك نقصاً كبيراً في طب الأسنان ففي كل مستشفيات لبنان لا يوجد مركز لطب الأسنان، وهذا ضروري جداً، لأنه يمكن للفقير حالياً أن يجد مركزاً للتطبيب ولكنه لا يجد مركزاً لمعالجة الأسنان. فأرجو من الحكومة الكريمة أن تخصص اعتماداً خاصاً لإنشاء مراكز لطب الأسنان في كل محافظة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة.

وزير الصحة: لقد أخذت علماً بما تفضل به الدكتور هاشم الحسيني وهذا ضروري، وإنني أتريث موقتاً في طلب جميع الاعتمادات اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: يا سيدي، المستشفيات الحكومية كما هو معروف تخصيص للفقراء، ولكن هؤلاء عندما يذهبون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إليها يتعذر عليهم وجود الأدوية، فعلى الحكومة أن تغذي هذه المستشفيات بالأدوية اللازمة، وقد اطلعت بنفسي على الحالة بالمستشفيات ووجدتها في حالة مؤثرة.

وكذلك ألفت نظر وزير الصحة إلى المفارز التي ترسل للأقضية لرشها ومكافحة الملاريا فيها، فأرى بأن البرغش يعيش وينمو ويتكاثر بعد الرش، فألفت نظر معالي الوزير لهذه الحقيقة الواقعة، وإلى وجوب التثبت من هذه الأدوية التي يجب أن تكون صالحة للرش.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: إنني أطمئن الزميل السيد بشير العثمان بأن التحريات التي أجرتها الدوائر المختصة في مكافحة الملاريا قد أثبتت العثور على بضعة حوادث لداء الملاريا فقط ويمكن الجزم بأننا سنقوم بما تفضل به الزميل الكريم.

الرئيس: البند السابع عشر: صيانة الانشاءات ٥٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع عشر. ألخ...

البند الحادي والأربعون: تجهيزات وأدوات جديدة ٣٠٩٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: في البقاع الغربي يوجد بناء قائم على رابية كان يملكه دير المخلص والبناء مؤلف من ثماني عشرة غرفة. فطلبنا من الدير أن يقدمه ليجعل منه مستشفى، فقبل بذلك عن رضى، وطلبنا نحن من وزارة الصحة أن تساهم بتجهيزه، ونحن نأمل من الحكومة الكريمة أن تخصص له المبلغ الكافي هذه السنة حتى يتم تجهيزه بالاشتراك مع مساعدات المغتربين.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: انني أوافق على طلب الزميل الأستاذ أديب الفرزلي، والاعتماد الذي سنخصصه سيكون كمساعدة، وانني اقترح أن يكون المبلغ خمسة وعشرين ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: أريد الآن البحث في أساس الموضوع. لقد راجعت وزارة المالية، في هذا الصدد، فاجابتني بانها توافق على تجهيز المستشفى عندما تقبل بذلك وزارة الصحة، والآن اسأل الحكومة هل تقبل بان تجهز البناء المقدم مجاناً والذي يساوي في قيمته ٣٠٠٠٠٠ ليرة ليصبح مستشفى أم لا؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: أظن بأنني اترك هذه القضية لمعالي وزير الصحة حتى يدرسها درساً كافياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: عندما تقبل وزارة المالية بان ترصد الاعتماد اللازم لتجهيز البناء كمستشفى وترى وزارة الصحة العامة بانه غير مناسب كمستشفى فاننا نرفض الاعتماد. وانني أقول بأن الوزير الذي يحترم نفسه لا يرجع عن رأيه، وأنت كنت قد وافقت على طلبي وقد رجعت عن رأيك الآن، لذلك، فالقضية ليست قضية لعب، وانا الآن أرجع عن رأيي وعن طلب الاعتماد.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: الحكومة لا ترفض رصد الاعتماد ولكنني طلبت بأن يدرس الموضوع درساً علمياً كاملاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: إذا لم يستوف الدرس العلمي فيما يتعلق بالبناء لا يصرف المبلغ.

وزير الصحة: مقاطعاً ـ سندرس الموضوع درساً علمياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: كانت الحكومة قد اشترت بيتاً في البترون ليجعل منه مستوصفاً، وقد ترك هذا البيت ويسكنه الآن قائمقام البترون بدون بدل. فأرجو من الحكومة أن تعين مبلغاً لتهجيز هذا البيت المؤلف من ست غرف وطابق سفلي ليصبح مستشفى في تلك المنطقة المحرومة والتي لم تحظ يوماً من الأيام بالعناية المرتقبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: لقد أكدنا لحضرة الزميل السيد جان حرب في اللجنة المالية ان الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار هذا الطلب وسنضع مشروعاً بذلك في المستقبل لأن هذا الموضوع يتطلب دروساً علمياً كافياً، فارجو من الزميل الأستاذ جان حرب أن يكتفي بتسجيل هذا الوعد علينا رسمياً، على أن نباشر فيما بعد بتنفيذه.

الرئيس: البند الحادي والأربعون

تجهيزات وأدوات جديدة ٣٤٤٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون

البند الثاني والأربعون: انشاءات جديدة ٤٠٠٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف سكاف.

جوزيف سكاف:

كنا طلبنا من وزير الصحة انشاء مستشفى في زحلة واتفقنا مع معالي وزير المالية على ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الصحة

وزير الصحة: ان هذه الطلبات التي يتقدم بها حضرات النواب المحترمين تؤمن المصلحة العامة، ولكنهم يتقدمون بها في هذه الجلسة وفي آخر لحظة دون أن نتمكن من التشاور بشأنها مع حضرة وزير المالية، إن وزارة الصحة ترحب بكل الطلبات ولكن ذلك يتطلب درساً علمياً، فإذا كان حضرة النائب المحترم السيد جوزف سكاف قد حصل على موافقة معالي وزير المالية على زيادة عشرة الاف ليرة فلا مانع عندي.

الرئيس: اذن أصبح البند الثاني والأربعون: انشاءات جديدة ٤١٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا الفصل يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني والأربعون

الفصل الثالث ـ نفقات السنين السابقة ـ للذكر من يوافق على هذا الفصل يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل الثالث

ننتقل الآن إلى دراسة موازنة وزارة العدلية

الباب الرابع ـ وزارة العدلية

الفصل الأول ـ الإدارة المركزية

البند الأول ـ الوزير ٢٨٩٢٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: إني أود، بهذه المناسبة، ان ألفت نظر معالي وزير العدلية إلى قضية القاضي فؤاد حمادة طالباً تقرير المنحة الكافية له.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل

وزير العدل: سبق أن قرر المجلس لحضرة القاضي المذكور مساعدة ولكن يظهر أن المبلغ الذي خصص له لم يكن كافياً، لذلك فسننظر في أمره.

الرئيس: من يوافق على البند الخامس والعشرين كما ورد يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس والعشرون.

الفصل الثاني ـ المحاكم المدنية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: ان قصر العدلية الحالي يشكو من التصدع في جدرانه ويخشى أن يحصل فيه ما حصل في بناية الكوكب، نعم ان هناك خطراً على الموجودين فيه لأن عهد هذا البناء قديم وقديم جداً ونطلب من الحكومة بالحاح أن تعمد إلى اتخاذ بناء جديد لائق.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: هناك أمران

الأمر الأول: تصدع قصر العدل الحالي، والأمر الثاني ـ تشييد بناء حديث.

أما لجهة الأمر الأول فقد أرسلت الحكومة لجنة خاصة عاينت القصر من جميع وجوهه وبينت في تقريرها المحاذير التي يجب إصلاحها وقد اهتمت الوزارة بذلك، اما الأمر الثاني فالحكومة جادة في تحقيق إنشاء القصر الجديد، واعتقاد ان اللجنة الخاصة ستنتهي عن قريب من دراستها وسنباشر بطلب الاعتمادات اللازمة في خلال شهر.

الرئيس: البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٢٩٥٠٧١٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني

البند الثالث: رواتب الموظفين الموقتين والخدم ٣٥٩٤٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث

البند الخامس: مساعدات ومكافاءات للموظفين ٢٠٥٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: اني ألفت نظر معالي وزير العدل إلى اننا بحاجة في جزين لقاض يقوم مقام القاضي المريض الشيخ فؤاد حمادة، إذ انه منذ اعتكافه لم يعين أحد مكانه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: لا يمكن ان نعين مكانه أحداً في الوقت الحاضر لأن رئيس لجنة المالية والموازنة لا يريد الموافقة على الاعتمادات المطلوبة لهذا الخصوص.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: لماذا لم تعينوا القاضي المطلوب منذ عشرة أشهر أي منذ مرض هذا القاضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: ان القاضي وان كان مريضاً الا انه كان ولا يزال يتقاضى مرتبه، فيلزمنا بالتالي اعتماد إضافي لتعيين جديد.

الرئيس: البند السادس (جديد): تعويضات مختلفة للموظفين ٦٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني

حضرات النواب المحترمين،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد طلب أعضاء المحاكم الشرعية الموجودون في الملحقات ان يعاملوا معاملة القضاة المدنيين، أي ان يعطوا تعويضات كهؤلاء.

أديب الفرزلي: مقاطعاً ـ يتمنى المجلس على الحكومة تحقيق هذا المطلب العادل.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: ان الحكومة توافق على هذا التمني.

الرئيس: البند الخامس: مساعدات ومكافآت للموظفين.

أود قبل التصديق على هذا البند أن أوجه نظركم إلى أن هناك قاضياً من الجنوب هو القاضي: عبدالله نعمة وقد توفي وعليه ديون كثيرة، ولما كان أهالي الجنوب لم يحظوا بمساعدات وكان هذا الطلب هو الطلب الوحيد للإعانة فإني أتمنى على المجلس وعلى الحكومة أن تخصص عائلته بمبلغ عشرة آلاف ليرة لبنانية.

مارون كنعان: مقاطعاً ـ هناك موظف في المالية وهو من الجنوب أيضاً ومن جزين يدعى ماكس رزق الله ووضعيته كوضعية الشيخ عبدالله نعمة وأرجو أن يعامل نفس المعاملة.

الرئيس: من يقبل بان يكون البند الخامس ١٠٥٠٠ ل.ل.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس

البند السادس ـ تعويضات مختلفة للموظفين ٣٨٤٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس

البند الحادي عشر: لوازم ونفقات ادارية ٣١٢٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي عشر

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اديب الفرزلي: كثيراً ما نرى الموظفين يتقاضون تعويضات من أعمال يقومون بها وتعتبر أعمالاً إضافية مع انهم يقومون بها أثناء أوقات الدوام، ولذلك فانني أنبه الحكومة إلى وجوب الرجوع عن ذلك.

الرئيس: البند الثاني عشر ـ نقل وانتقال ٢٧٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني عشر

الفصل الرابع ـ دوائر الفتوى.

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ١٤٣٦٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني

البند الحادي عشر: لوازم ونفقات إدارية ٤٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي عشر

الفصل الخامس ـ نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل الخامس

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: قبل الانتهاء من موازنة وزارة العدلية لا بد من الإشارة إلى وجوب رصد بعض الاعتمادات لتنظيم أرشيف العدلية وضبط الأوراق المبعثرة وتجليد الملفات حفظاً لها.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد نهاء الاثنين المقبل الساعة الرابعة بعد الظهر، وأرجو من اللجان الإسراع في وضع التقارير اللازمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في الرابع عشر من شباط ٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس اعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٤ شباط سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث حول المياه اللبنانية ومشروع جونستون.

٣ ـ تصديق اقتراح بالتمني على الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لاستثمار مياه الحاصباني.

٤ ـ متابعة التصديق على بعض أبواب موازنة سنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: أحمد الأسعد، كمال جنبلاط، سعيد طوق وفؤاد غصن.

واعتذر السادة: بيار اده، غسان تويني، أميل البستاني، كامل الأسعد وهاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، جبرائيل المر، الفرد نقاش، محي الدين النصولي، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.

الرئيس: افتتحت الجلسة بحضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم

تلبت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت. يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

٢ ـ تصديق بعض أبواب موازنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من شباط ٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سليم لحود، رؤوف حنا، نقولا سالم، أحمد الأسعد، كامل الأسعد وجورج هراوي.

واعتذر السادة: بيار اده، اميل البستاني، حيمد فرنجية، صبري حماده، وغسان تويني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة شارل حلو، محي الدين النصولي، الفرد نقاش، جبرائيل المر ونعيم مغبغب.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم بادر المجلس إلى متابعة التصديق على أبواب الموازنة فأقر منها موازنات وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة العدلية، وأخيراً وزارة الصحة والاسعاف العام.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الاثنين في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس، في الجلسة الأخيرة بدأ المجلس بدرس موازنة وزارة الداخلية، واعتقد انه أهمل تلاوة تقرير اللجنة المالية، بينما وردت في هذا التقرير بعض نقاط هامة كان من الواجب أن تتلى حتى يطلع عليها وزير الداخلية، لانه لم يحضر جلسة اللجنة المالية. وكانت اللجنة قد حذفت بالإجماع الفقرة الرابعة وذكر تقرير اللجنة أقوال النواب ومنهم أقوال النائب جورج هراوي، ولما كنت وزيراً سابقاً للداخلية امكنني القول إن هذا الاعتماد المخصص لاتلاف الحشيش ليس قانونياً لأن قانون المخدرات يمنع زراعة الحشيش، واتلاف المزورعات الضارة يكون على حساب وزارة الزراعة. فكيف نصدق على اعتماد ونفترض بأن المزارعين خالفوا القانون وزرعوا الحشيش؟

أقول، ان رصد هذا المبلغ وتخصيصه لاتلاف الحشيش ليس عملاً قانونياً، فكيف تأتي الحكومة وتصرف اعتماداً على من يخالفون القانون وانني أقول هذا القول لانني مارست أعباء وزارة الداخلية ولانني اعتقد انه ليس بإمكان أية حكومة في لبنان ان تطبق قانون اتلاف الحشيش على جميع الأراضي اللبنانية هذه هي القضية التي أردت أن أقولها حتى تسجل، ولاننا سنصل إلى هذه النتيجة التي بينتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: كنت أود لو كنت أثرت هذا الموضوع في الجلسة السابقة اما الآن فقد مضى كل شيء وصوت المجلس على الموازنة ولم يعد بالإمكان تغيير شيء فيها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: حضرة الرئيس، آسف انني لم أتمكن من الحضور في الجلسة السابقة، وأتعجب كيف يمكن للمجلس الكريم أن يصوت على عشر موازنات دفعة واحدة.

الرئيس: نحن نأسف دائماً، والحكومة أيضاً كلها آذان مرهفة لسماع أقوال حضرات النواب المحترمين فنرجو منهم بان لا يتغيبوا حتى لا يضيعوا على الخزينة من جهة وحتى يضعوا الأمور في نصابها في كل حين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حماده: حضرة الرئيس، ان قول حضرة الرئيس بأنه لا يمكن تعديل ما صدقنا عليه بالأمس قول أرد عليه بأنه لا يمكن تغيير ما صدقناه عندما ننتهي من تصديق الموازنة برمتها، أي تصديق قانون الموازنة.

اما الآن فلا نزال بصدد دراسة بنود الموازنة وتصديقها وبامكان كل نائب أن يناقش أي ساعة يشاء ويعطي رأيه في الموضوع. اما انا فلي كلمة رجاء لعطوفة رئيس المجلس، هي انه في الجلسة الماضية كان نصيبي ونصيب زميلي الأستاذ جورج هراوي الاعتذار عن حضور الجلسة وعندما تكلمت منتقداً الحكومة قائلاً بانها أتت مخالفة دستورية أخذ عطوفة الرئيس برأي الحكومة ونصب حاله مدافعاً عنها.

الرئيس: ارجوك، انا دافعت عن نقطة قانونية.

صبري حمادة: (متابعاً) ـ والآن يأتي الزميل الأستاذ جورج هراوي وينتقد أمراً مخالفاً لما نص عليه تقرير لجنة المالية وكان تغاضياً من الحكومة ومن بعض حضرات النواب. والآن قام رئيس المجلس يجيب عن الحكومة ويدافع عنها. فأرجو منه أن يعتبر نفسه رئيساً لادارة الجلسة ولا ينصب حاله مدافعاً عن الحكومة ولا عن النواب.

الرئيس: حضرة الزميل، في المرة الماضية لم أدافع عن الحكومة وكذلك في هذه المرة.

صبري حمادة: إذا كنت تريد أن تجاوبني فأرجوك أن تترك مكانك لنائب الرئيس وان تنزل إلى هنا. يجب المحافظة على النظام.

الرئيس: هذه نقاط قانونية تتعلق بالرئاسة فقط فلن أترك مكاني لأناقشك.

في المرة الماضية دافعت عن نقطة دستورية، ذلك لان من حق الرئاسة أن تضع الأمور في نصابها في الأمور الدستورية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

والآن لم أدافع عن الحكومة بل قلت للنائب المحترم السيد جورج هراوي بأنه لو كان حاضراً في الجلسة الماضية لاستفدنا من ملاحظاته اذن ما عملته، لم يكن دفاعاً عن الحكومة بل عن الحقيقة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حماده: إذا كان غياب النائب يمنع عليه حق الكلام، إذن لا سبيل للمناقشة.

الرئيس: ان كلامي يعني بانه لو جرت المناقشة في الجلسة الماضية لكان بإمكان المجلس قبل التصويت ان يتجه اتجاهاً آخر فلا يوافق على البنود التي وضعتها الحكومة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: ايضاحاً للأمر أقول بان اللجنة المالية صوتت على الغاء البند المتعلق باتلاف الحشيش بالأكثرية، لا بالإجماع كما قال الزميل الأستاذ جورج هراوي. وانا الذي أثرت هذه القضية في الجلسة معتمداً في ذلك على ان الاتلاف قضية دولية، ولبنان قد وافق دولياً على ذلك الالتزام ثم اثيرت قضية أخرى، أثارها الزميل الأستاذ أديب الفرزلي وقال: إن عملية الاتلاف ضرورية لانه لا يمكن التفريق بين القنب الشامي والقنب الهندي إلا عند الازهار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوج هراوي.

جورج هراوي: إنني أعير كل ما قاله الزميل الدكتور نزيه البزري اعتباري وأعتذر عما قلت بأن قرار اللجنة المالية كان بالأكثرية لا بالاجماع. أما ما قاله الزميل الأستاذ أديب الفرزلي وكل الأقوال الأخرى فهي مخطئة، لأن من يريد أن يزرع قنباً شامياً يتوجب عليه أن يتقدم بطلب لوزارة الزراعة، فتحدد المساحة عندها كما يجري بزراعة التبغ، ويعين الموقع، وعندما يلاحظ أن هذا القنب هو هندي وليس بشامي يطبق القانون يتلف الحشيش على حساب المزراع لا على حساب الحكومة. لذلك فإنني أطلب تطبيق قانون المخدرات.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: إنني أشكر الزميل الأستاذ جورج هراوي على ملاحظته، ولكنني أجيب على قوله بأنه قد صرف في الماضي أكثر من ١٢٠٠٠٠ ل. على إتلاف الحشيش، فلماذا لم يطبق القانون ويرغم أصحاب الأملاك على دفع هذه النفقات لما كان وزيراً الداخلية؟ فلو فعل ذلك لكان وفر على الحكومة هذه المبالغ. وأنا أقول الآن بأننا سنقوم باتلاف الحشيش وبعدها نحصل من صاحب الأرض المبالغ التي صرفناها على الاتلاف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: إنني أردت في جلسة اللجنة المالية أن أجعل الحكومة الحاضرة تستفيد من خبرتي. ويسألني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوزير لماذا لم آخذ من أصحاب الأراضي المبالغ التي صرفناها على الاتلاف؟ فأجيب، بأننا باشرنا بالاتلاف على أساس أننا سننتهي منه خلال عشرين يوماً، وأخيراً توقفت عملية الاتلاف بموجب مذكرة صدرت من القيادة العامة بتاريخ ٣٠/ ٧/ ٥٤ رقمها ٣٠١٣ تقول: «يمنع العمل في يومي السبت والأحد وأيام الأعياد» فتوقف العمل عندئذ وهذا ما كلفنا الأموال الباهظة. ومن جهة ثانية إنني أطلب منك أن تتحاشى الخطأ الذي وقعت فيه وأنا أقر بأنني كنت مقصراً وأطلب منك أن لا تقع في الخطأ نفسه.

وكلما تكلم نائب من البقاع يقولون عنه بأنه يدافع عن الحشيش. إنني أريد أن أصحح ذلك وأبدد هذه الفكرة فأنا أطلب تطبيق القانون بحذافيره، دون أن نسعى لتجاهل هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: حضرة الرئيس عندما طلبت الكلام لم يكن مجال الكلام يتسع للعودة إلى المناقشة ولكن حضرة وزير الداخلية وقد افتتح المناقشة بعد أن صدق على المحضر، فمن حقي أن أقول:

الرئيس: أرجوك لم يصدق على المحضر.

صبري حماده: (متابعاً) ـ أنا آسف لغيابي في الجلسة السابقة.

والآن أرجوك أن لا تمنعني عن الكلام بعد أن أعطيتني حق الكلام.

الرئيس: إنني ألف نظر النائب المحترم السيد صبري حماده بأنه لا يعطي أوامر للرئاسة، الرئاسة تحترم آراء كل الزملاء حضرات النواب.

صبري حماده: (مقاطعاً) ـ أنا قلت: أرجو حضرة الرئيس ولم أعط أوامر للرئاسة.

الرئيس: إذا كان حضرة الزميل النائب المحترم السيد صبري حماده قد مارس الرئاسة، فهذا لا يعطيه حق الكلام أكثر من غيره. إننا نحترمك كرئيس سابق وكزميل كريم ولكن نود أن توضع الأمور في نصابها دائماً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده

صبري حماده: أنا أشكر عطوفة الرئيس على ملاحظاته وإذا كانت قد رجوت الرئاسة بالمحافظة على النظام فلكي تنبه الجميع بالمحافظة على النظام وهذه ليس بأوامر.

إنني أقول بمجرد تدوين الحكومة اعتماداً بإتلاف الحشيش فهذا معناه أن الحكومة موافقة على زراعة الحشيش، فلم لا ترصد الحكومة مبلغاً لمكافحة الأفيون والكوكايين مثلاً؟

الرئيس: حضرة الزميل نحن في صدد تصديق المحضر وهذا الكلام ليس باعتراض على المحضر. فالمحضر إما أن يكون فيه أخطاء. وإما أن يكون صحيحاً. لقد تفضل النائب المحترم السيد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جورج هراوي وأبدى ملاحظات فتسامحت الرئاسة وقبلتها والآن يفتح البحث مجدداً فإذا كان لديك ملاحظات أو اعتراض على تصديق المحضر فتفضل بهما وإلا نكون قد انتهينا من تصديق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: عندما طلبت الكلام كان ذلك لا بحث في المحضر ولكي أتكلم حوله ولكن أعطيت الكلام لمعالي وزير الداخلية للبحث بموضوع آخر لذلك طلبت الكلام.

الرئيس: هل من اعتراض آخر على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن، صدق المحضر.

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس، إذا سمحت لي الرائاسة تسمح لي أن أتكلم فيه أعني تقرير المستر جونستون، وأعتقد أن هذا الأمر يهم لبنان، وأظن أن حضرات النواب يعلمون بأن موفد الرئيس ايزنهاور السيد جونستون قد أتى إلى لبنان في مطلع سنة ١٩٥٣ وأتى عارضاً على الحكومات العربية مشروعاً باستغلال مياه نهر الأردن على أساس حصص توزع بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان حسب تقرير تقدم به آنذاك.

لقد كان يقال عن العرب أنهم جماعة سلبيون، فكلما تقدم إليهم أحد الخبراء الدوليين بحل أو كلما أتت منظمة الأمم المتحدة بحلول لقضاياهم يقولون لا. ولكن لحسن حظ العرب هذه المرة كانوا إيجابيين. فعندما أخذوا مشروع جونتسون درسوه ثم تقدموا بمشروع مقابل عرض على المستر جونستون وتفاهموا معه عليه.

وبرهنوا على أنهم جماعة عمليون وإيجابيون. ثم ذهب المستر جونتسون إلى أميركا وعاد منذ مدة قريبة إلى بعض البلدان العربية واجتمع به الفنيون مجدداً فإذا بالمستر جونستون الذي وافق على المشروع العربي وقال عنه إنه عملي وفيه خير للبلاد العربية وفيه حلول عملية لقضية نهر الأردن، إذا به هو نفسه أي المستر جونستون يرجع عما كان قد تم الاتفاق عليه بينه وبين البلاد العربية، ويرجع عن الحصص التي وزعت بين الدول العربية، فينتقص من حصة الأردن في الماء ليزيد في ري الأراض المحتلة من إسرائيل حالياً وبعد أن يعترف للعرب بإنشاء خزان للمياه في اليرموك يعدو ويطالب الآن بأن يجري التخزين في بحيرة طبريا.

ليس لي أن أدخل في مناقشة الناحية الفنية في الموضوع بل اترك ذلك لرجال الفن، ولكني أريد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن ألفت نظر الحكومة إلى بعض النقاط الجوهرية: الأولى أن لبنان لا يستفيد شيئاً من هذا المشروع، لا المشروع الأول ولا المشروع الثاني، إلا بمقدار قليل. فما هو المطلوب من لبنان بموجب مشروع جونستون الأول؟ المطلوب هو أن يجمع مياه الحاصباني مياه الحاصباني ومياه الثلوج التي تسيل من الجبال في خزانات في أراضيه ثم يرسل هذه المياه إلى الأراضي الإسرائيلية حتى يستفاد منها في إنشاء محطات لتوليد الكهرباء، وري أراضيها مقابل ري أراضي لبنانية لا تزيد مساحتها عن ثلاثة آلاف هكتار فقط. هذه هي الحقيقة الأولى. ثم إن ما حدا بلبنان أن يكون إيجابياً هو أنه رأى آنذاك أن الشقيقة الأردن والشقيقة سوريا سوف تفيدان بري مساحات كبرى من أراضيهما.

واليوم يعدو المستر جونستون عما تم الاتفاق عليه فينقص حصة الأردن من المياه. فما هو موقف لبنان؟ قد تقولون: إذا كانت الأردن أرادت أن تتنازل عن حصتها فلا يجوز أن نكون ملكيين أكثر من الملك فهذا خطأ من الوجه اللبنانية فأنا لا أعتقد أن الأردن سوف تتنازل عن حصتها لإسرائيل، وهذا ما استبعده جداً، عند ذلك يتوجب على لبنان أن يعمد فوراً إلى تخزين هذه المياه في أراضيه ثم إنشاء نفق من الحاصباني إلى الليطاني طوله ثلاثة كيلومترات، فنجمع مياه الثلوج ومياه الحاصباني ونجعلها كلها في نهر الليطاني الذي هو لبناني وعند ذلك لا يستفيد لبنان من المشروع بثلاثة آلاف هكتار فقط بل بخمسة وعشرين ألف هكتار على الأقل.

هذا ما أريد أن ألفت نظر الحكومة إليه، في حالة تقرير أن الأردن سوق تتنازل عن حصتها لإسرائيل إذ من واجبنا كلبنانيين أن نرفض هذا المشروع.

رب قائل يقول: إن نهر الأردن هو نهر دولي وأن عليه حقوقاً لبعض الدول، ولا يحق للبنان أن يعمل لشق القناة ويسيل المياه إلى نهر الليطاني لأنه يترتب على ذلك اضرار بحقوق الغير فأنا أجيب أن هذه الحجة لا يمكن الأخذ بها لأنه من المسلم به أنه لا يوجد في الأراضي اللبنانية نهر اسمه نهر الأردن، بل يوجد نهر اسمه نهر الحاصباني، وهذه الحياة الناتجة من الثلوج تنصب في الصيف ولا يمكن القول أنها مياه للأردن بل مياه تنزل في فصل الشتاء فقط.

تلك لعمري حجة لا يمكن الأخذ بها، لأنه من المسلم به أنه لا يوجد في الأراضي اللبنانية شيء اسمه نهر الأردن، وهذه المياه من الثلوج تنضب في أيام الصيف ولا يمكن القول أنها مياه الأردن، بل مياه تنزل في فصل الشتاء فقط، ولا يوجد هناك سوى ماء الشتاء. والمطلوب من لبنان الذي يستقبل هذه المياه والثلوج أن يحملها ويقدمها على صينية من فضة أو ذهب إلى إسرائيل. لا يا سيدي إننا لا نقبل بهذه الحجة من أن بعض الحقوق نشأت على بعض المياه وتعلقت فيها لأن هذه المياه لا وجود لها في أيام الصيف، ولنا مصلحة في الإفادة من تلك

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المياه. وقد دحضت الحجة من أن في لبنان نهراً دولياً عليه بعض الحقوق للغير، إني أقول بأن إسرائيل ذاتها قد غيرت وجه الموضوع إذ هي عمدت إلى تجفيف بحيرة الحولة فهي التي تكون إذن قد أخلت بهذه الحقوق، فلنا أن نتذرع بأنه ليس هناك وضع قائم أو حق مكتسب.

هذا من جهة المصلحة اللبنانية، أما من جهة المصلحة العربية عامة، فإني ألفت نظر الحكومة لأمر جوهري آخر هو أن الغاية من جمع هذه المياه التي تصب من الحاصباني أو التي تتراكم من ذوبان الثلوج من جبال لبنان ليس هو إرواء الأراضي الحالية في إسرائيل بقدر ما هي الغاية في أن تصب في الباطوف، ثم تنتقل إلى النقب فتروي صحراءها وعندها يمكن لإسرائيل أن تنشيء فيها مستعمرات ليس بمقدورها الآن أن تشيدها لفقدان المياه. قلت إن لنا مصلحة لبنانية في أن لا نقلل من أهمية المياه التي تصب في أراضينا ولنا مصلحة قومية في أن لا نتيح لإسرائيل أن تشيد على حدود مصر مستعمرات يهودية، تهدد أمنها في كل دقيقة. فالمصلحة اللبنانية تسير مع المصلحة القومية جنباً إلى جنب. هذا ما أردت أن ألفت إليه الحكومة لمناسبة مجيء المستر جونستون ومحاولته الضغط على الفنيين العرب لقبول هذا المشروع، كما حاول الضغط على الفنيين العرب في القاهرة.

إذن من الناحية القانونية أجمل القول بأنه ليس في لبنان من نهر يسمى الأردن، ولا هو يمر فيه، وأرى أن أزيد أنه من المستحسن أن تعمد الحكومة إلى استفتاء خبير محايد كما أحذر الحكومة من الأخذ بنظرية النهر الدولي لأنه لا يوجد في الوقت الحاضر نهر دولي في لبنان، ولكن عندما تقبلون بأن تسيل هذه المياه من لبنان وتقبلون في أن تصب في بحيرة ما في أراضي فلسطين، عندها تنشأ حقوق دولية. أما اليوم، وقبل أي تعاقد، فلا يمكن أن يقال إن الحاصباني هو نهر دولي، ولا يمكن أن يقال إن لإسرائيل أو لغير إسرائيل حقوقاً عليه. قلنا كل الحقوق بأن نقول إن هذه المياه لبنانية ويجب أن تبقى لبنانية.

وأرجو يا سيدي الرئيس، أن تصارح غداً المستر جونستون بهذا الوضع كما صارحته عام ١٩٥٤ عندما كنت رئيساً للحكومة، وقلت له: إنني إذ أرحب به كممثل للقائد ايزنهاور وكمندوب له، ومع محبتي للشعب الأميركي النبيل لا يمكنني إلا أن آخذ بعين الاعتبار المبدأ القائل أن الحسابات الدقيقة الطيبة هي التي تجعل الصداقات طيبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: أنا في هذا الموضوع سوف لن أترك في جوهره شاردة ولا واردة دون أن آتي على ذكرها. إني لفخور أن يكون التنبيه الأول في هذا الموضوع قد صدر قبل أن يتنفس به حتى موقف أميركا نفسه. لقد كنت هناك أصارح وأقول: يا حضرة الرئيس عبدالله اليافي عندما كان الزميل رئيساً

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

للحكومة، أقول كنت أصرخ، وهو اليوم يؤمن بما كنت أردده وأقول له.

أيها السادة، إن إسرائيل في مساحاتها الأرضية يستحيل عليها أن تستوعب عدداً ضخماً من اليهود دون التفتيش عن طريق لاستثمار الأرض وإروائها، فلو كنا في إسرائيل وكنا قابضين على إدارة الدفة فيها لما وجهنا همنا إلا وجهة هدف معين، ألا وهو كيفية الإرواء والزرع والحصد.

سلوا كيف تعمل إسرائيل؟ إنها تلتفت إلى الينابيع وإلى مياه الجبال، هي تلتفت إلى نهر الحاصباني، وأبو دجاجة والوزاني وينابيع المياه الشتوية والليطاني الذي هو المحور الذي يدورون حوله.

لقد أقدم اليهود على العناية منذ سنوات بإنشاء السدود وصرفوا عليها من تسعين إلى مائة مليون دولار أتتهم من أموال الأمير كان وبمساعدة موفد السيد ايزنهاور نفسه. لقد صرفت هذه الأموال واشتغل في المشروع بعض العرب الذين نزحوا فيما بعد عن إسرائيل وتبين أن اليهود أقدموا على هذا العمل بغية إرواء النقب قبل كل شيء.

يا سادة إن البحث في الأردن نوع من التخدير ولكن الشيء الذي يحبون بحثه ويتوقون إلى إنشاء حقوق عليه هو مياه لبنان وينابيعه. فجبال بطوفه هي أقل ارتفاعاً من سهل القرعون بخمس وثلاثين متراً وأعتقد أن هذا يفسر كل شيء فالتفكير كله يا سيدي، يتجه إلى ينابيع لبنان، ويمكننا أن نتساهل وأن ننام وأن نخدر أعصابنا في معرض قضية داخلية قضية معارف أو معلمين، أو مشروع طريق، أو قضايا إصلاحية، ولكن الضمائر الوطنية، أمام وجه التاريخ لا يمكن أن تقبل بالتساهل حباً بالمواربة مع ممثلي الدول الكبرى فخير أن نموت بدل من إلحاق العار بنا. هذا التلاعب في المشروع وهذه المداورات جعلت النوايا غير صريحة ونأسف أن نقول إنهم يريدون أخذنا على حين غرة.

يقول الرئيس ما يقول عن الحاصباني. فهذا القول سيدي، لا يكفي، إذ الواجب أن نذكر دوماً أن القصد من السدود التي تقام على الحاصباني إنما هو لجر المياه إلى الحولة وإرواء أراضي إسرائيل.

من الناحية الحقوقية يا دولة الرئيس، أقول إن هذه الينابيع تنبع في لبنان وتصب في لبنان، وقولهم أنها تسيل إلى الأردن قول كاذب، إذ لا يوجب إلا منفذ واحد. وأن الحكومة لو أعلنت اليوم أنها عازمة على منح امتياز لاستثمار تلك المياه وروجت لذلك، لتقدم أشخاص لبنانيون كثيرون يدفعون الأموال ويبذلونها في سبيل استثمار مياه لبنان. فكثيرون هم الذي راجعونا ويراجعوننا كل يوم بهذا الشأن. خير لنا أن نصطدم اليوم بهذه العقبات فنعالجها من أن نصطدم بعقبات مقبلة لا نستطيع ردها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: سيدي الرئيس، إن مشروع جونستون الذي أفاض الرئيس عبدالله اليافي بالبحث فيه وما يتعلق منه بلبنان، هو أن تحصر المياه في الحاصباني وأن لا يعطى منها أية نقطة ماء إلا ما يروي الأرض القائمة عند حوض الحاصباني. بمعنى أن جونستون قال للخبراء إنه ممنوع عليكم وعلى لبنان أن يفتح نفقاً وأن يروي منطقة شاسعة واسعة، محرومة من المياه ولماذا؟ لأن لم يسبق للحاصباني أن روى تلك المنطقة، ولا يحق لكم أن تروووا من مياهه إلا ما كان يروى منه في الماضي. هذه هي حجة جونستون. نهر لبناني ينبع ويصب في أرض لبنانية، ولا تسيل منه قطرة واحدة إلى فلسطين إلا أيام الشتاء فقط. ويمنعنا أن نخزن المياه في أرضنا لنسقيها؟

منطقة الجنوب عطشى، قاحلة جافة، لا ماء فيها تروى بواسطة السيارات في كل عام، يمنعنا جونستون من أن نستعمل حقنا الطبيعي وأن نروي ظمأنا؟ هذا هو حق القوي على الضعيف، هذا هو العمل غير المشروع.

ما نطلبه من الحكومة، هو أن تصرح بأنها لن توافق كما وافق خبراؤها في مصر على أن لا يروى من مياه النهر إلا ما كان على حوض الحاصباني.

إذن ولكي لا تبقى موافقة الخبراء سارية المفعول، نطلب من الحكومة أن تصرح الآن وفي هذه الجلسة، بأنها لا توافق إلا أن يأخذ لبنان حاجته من المياه. ولبنان، قبل إسرائيل، وقبل أي بلد في العالم، له الحق في هذه المياه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحود.

سليم لحود: حضرة الرئيس، إن الخبراء اللبنانيين لم يوافقوا على ماطلبه الخبير جونستون في سفرته الماضية وقد رجع عنه فيما بعد. أما الآن فإن الخبراء اللبنانيين قد وافقوا بناء على توصية الحكومة اللبنانية ولأنهم أخبروا بأن هناك حقوقاً نشأت من استعمال مياه الحاصباني، وأنه من الضروري أن تصب المياه الشتوية في حوض الأردن لتقلل من مستوى الملوحة فيه. وهنا أذكر أن أحد الخبراء السوريين قد اقترح وضع السكر في المياه لتعديل ملوحتها.

لقد كان مجلس إدارة الليطاني قد درس المشروع وأبقى في حوض الليطاني كمية لا يستهان بها من المياه كافية لري صور. كما قرر المجلس المذكور توسيع نفق بسري وتوجيه كل المياه الفائضة إلى حوض بسري تلك المياه التي يمكن أن تستفيد منها إسرائيل.

عدا عن ذلك فقد قرر مجلس إدارة مشروع الليطاني أن تسقى جميع الأراض التي يمكن أن تزرع ومن ضمنها اقليم الخروب. فعلى الحكومة أن تطالب بجميع مياه الحاصباني لري الأراضي اللبنانية وإذا فاض شيء من مياهه فليصب في بحرنا لا في إسرائيل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، بالإضافة إلى ما قاله الزملاء الكرام، هناك ناحية هامة أريد أن ألفت نظر الحكومة إليها، وهي مقررة بقانون في هذا المجلس. نحن أيها السادة عندما قررنا تنفيذ مشروع الليطاني قلنا إنه يجب أن ينفذ ضمن تصميم عام للمياه اللبنانية وأن ينفذ في الأراضي اللبنانية. ومن شروط تنفيذ التصميم الشامل استعمال مياه الحاصباني، وهي مياه شتوية فقط ضرورية جداً للبنان في تنفيذ التصميم العام للمياه اللبنانية، فهذا التصميم ضروري لأنه يجب أن يعلم بأن مشروع الليطاني وحده لا يفي بحاجة لبنان للمياه إن لجهة الري أم لجهة توليد الطاقة الكهربائية ومشروع الحاصباني جزء متمم لمشروع الليطاني. وهذا أمر ومن واجب الحكومة المقدس أن لا تفرط بنقطة ماء واحدة. ولا تقبل أن تعطى نقطة واحدة إلى أي كان غير لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، أستغرب كيف أن الحكومة اللبنانية وجدت أن تدخل نفسها في مشروع الليطاني.

لماذا تدخل في مشروع جونستون طالما أنه يطلب منا أن نخزن المياه في لبنان ونقدمها هدية لإسرائيل؟ أستغرب كل ذلك وأرى أنه من واجبنا نحن إذا كان عندنا مياه مالحة أن نقطعها عن إسرائيل، أما أن نخزن المياه الحلوة لمصلحة إسرائيل فهذا أمر مستغرب وما هي المنفعة من وراء ذلك؟ أن يروي لبنان ٣٠٠٠ دونماً من الأرض؟

يجب أن يقال لجونستون: نحن لا علاقة لنا بالمشروع الذي أتيت من أجله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: سيدي، أظن أن المجلس يوافق على رفض أية توصية تتعلق بمشروع مياه الأردن ومشروع الليطاني. وأعتقد بأن المجلس يوافق على توصية الحكومة برفض كل بحث يتعلق بالمياه اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: لقد قال الزميل بشير الأعور أكثر ما كنت أريد أن قوله. ولكني أتساءل لماذا نترافع نحن في هذه القضية أمام مجلس لبناني؟ فليس لنا أن نثبت حقاً، بل أن نتخذ موقفاً معيناً أمام السيد جونستون الموفد الشخصي لفخامة رئيس الدولة الأميركية لاستمزاج الدول العربية حول المشروع.

علينا أن نقول ان هذا الموضوع لا يهمنا في شيء وتنتهي مهمة السيد جونتسون عند هذا الحد.

فمن الخطأ أن نمزج بين المشروعين، مشروع الحاصباني ومشروع الأردن فمشروع الأردن ليس سوى استعمال القوة لحرمان سوريا والأردن من حقهما في مياهه. أما مشروع جونستون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فانشائي يقال إنه لمصلحة الجميع. ولكن حتى ولو كان لمصلحة الجميع فنحن نرفضه لأنه سيأتي في جزء منه على الأقل لمصلحة إسرائيل.

ليس لنا أن نقنع جونستون بوجهة نظرنا، إذ ليس لجونستون أي حق على أرض لبنان ومياه لبنان، فالمياه الثلجية هي ملك لبنان، وإذا ما ادعى أحد عكس ذلك فله مراجع قضائية يراجعها، وعندما تدعي علينا إسرائيل أنها تملك مياه الثلوج أو أن لها حقوقاً على الحاصباني فلتراجع المراجع الدولية. أما نحن فعلينا أن نقول للسيد جونستون: هذا المشروع لا يهمنا. كما أنني أرى أن لا نجابه هذا الموضوع وحدنا بل علينا أن نتصل فوراً بأصحاب العلاقة الآخرين، أي سوريا والأردن ليأتي الجواب شاملاً يتضمن رأي الأردن وسوريا ولبنان في نفس الوقت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: حضرة الرئيس، نحن نريد أن نعلن لحكومتنا كنواب لبنانيين نمثل الشعب أن تجابه مشروع مستر جونستون. ولكن المشروع يتضمن مساعدة مالية لنا، فنرانا بين أمرين، فإما أن نرفض المساعدة، فنرفض المشروع، وإما أن نقبل المساعدة فنقبل المشروع، إذن إما المساعدة وإما المساومة. ونحن الآن نعطي حكومتنا اللبنانية قوة فوق قوتها.

أما ما يقال ما علاقتنا بمناقشتنا لهذا المشروع، فأرجو من الزميل الكريم الأستاذ حميد بك فرنجية أن يسمح لي بأن أقول بأننا نحن نحصر قرارنا ورأينا فيما يتعلق بمياهنا ونرفض كل مفاوضة من شأنها أن تجعل مياه لبنان غذاء لدولة أخرى. فأنا أتمنى على المجلس الكريم أن يرفض المفاوضات مع المستر جونستون فيما يتعلق بالمياه اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: حضرات الزملاء، نهار أمس استدعيت الفنيين وطلبت منهم أن يهيئوا مشروعاً يتعلق بالحاصباني وطلبت منهم أيضاً أن يبدوا آراءهم فيما يتعلق بمياه الأردن، وكنت أرجو من الزملاء الكرام أن ينتظروا قليلاً ويتريثوا حتى ننتهي من هذا الدرس. الحكومة الحاضرة كالحكومة السابقة لا تقبل الضغط وليست بحاجة للمساومة.

لقد طلبنا من الفنيين أن يدرسوا القضية من الوجهة الفنية، ونحن ندرسها من الوجهة الحقوقية والقومية والسياسية. وكما قال الزميل الأستاذ حميد فرنجية نهار أمس، أرسلنا برقية للشقيقتين سوريا والأردن وطلبنا منهما بأن يدرسا اقتراحات الفنيين الذين تباحثوا مع المستر جونستون في القاهرة، وطلبنا أيضاً من الحكومتين بأن يرسلا ممثلين لهما إلى بيروت حتى نجتمع قبل وصول المستر جونستون ونتباحث جميعاً ونضع المشروع النهائي لهذه القضية.

أما جميع ملاحظات الزملاء المحترمين الآن فقد لفتنا نظر الفنيين إليها وأنا قد اطلعت على الخرائط

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعلى المنافع التي يستفيد منها جبل عامل، وهي الآن كلها تحت الدرس، فأرجو من المجلس الكريم أن يطمئن الآن، وطلبنا من المجلس أن يعطينا جميع ملاحظات الزملاء الكرام، وعند مقابلتي بمستر جونستون سأطلع عليها. فأرجو من الزملاء المحترمين أن ينتظروا وصول المستر جونتسون، وبعد أن نتباحث معه سنطلعكم على نتيجة أعمالنا.

الرئيس: ورد على الرئاسة اقتراح من النائب المحترم السيد عبدالله الحاج يقول فيه ما يلي:

اقتراح

إن هذا المجلس يوصي الحكومة بأن ترفض بحث أي موضوع له علاقة بالمياه اللبنانية عند بحث مشروع جونستون لأن هذا المشروع يتعلق بمياه الأردن لا بمياه لبنان.

عبدالله الحاج

ويوجد اقتراح آخر مقدم من حضر النائب المحترم السيد كاظم الخليل يقول فيه:

اقتراح

مجلس النواب اللبناني،

يتمنى على الحكومة أن تتخذ منذ الآن جميع التدابير المالية والفنية لاستثمار مياه حوض الحاصباني لمصلحة لبنان القومية والوطنية.

كاظم الخليل

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: حضرات الزملاء، لقد دعينا الأردن وسوريا وأيضاً مصر للاجتماع قريباً في بيروت للبحث بهذه الأمور ومن المصلحة أن نتريث نوعاً ما حتى لا نضع هذه الدول أمام الأمر الواقع. نحن سنأخذ بجميع ملاحظات الزملاء المحترمين ولكن في الوقت الحاضر أرى من الأفضل أن نتريث نوعاً ما، لكي نتمكن من جمع المعلومات اللازمة التي تهم المجلس الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجيه: سيدي الرئيس، أرجو من زميلي الأستاذ عبدالله الحاج أن يسحب اقتراحه وإني آمل بأن يسحبه.

عبد الله الحاج: مقاطعاً ـ إني أوافق على سحب اقتراحي.

الرئيس: نصوت الآن على اقتراح النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

من يوافق على الاقتراح يرفع يده.

إجماع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل الاقتراح بالاجماع.

ننتقل الآن إلى بحث الموازنة

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: سيدي، لقد طلبت الكلام قبل بحث الموازنة وإني أريد أن أقول كلمة قصيرة: شاءت الظروف أن نتوجه البارحة إلى اليمونة وبعد عودتنا عرجت على قلعة بعلبك ولكنني لسوء الحظ لم أتمكن من ولوجها للروائح الكريهة التي تنبعث منها. والآن تعرفون أن هذه السنة هي سنة سياحية لذلك أرجو من معالي وزير التربية الوطنية أن يهتم بهذه الناحية اهتماماً جدياً، وإنني أرجو أيضاً من معالي وزير الداخلية أن يأمر دركياً بأن يحافظ على النظافة المتوخاة.

الرئيس: الباب الحادي عشر

وزارة الشؤون الاجتماعية

الفصل الأول: الشؤون الاجتماعية

البند الأول ـ الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن

كلوفيس الخازن: كنا قد طلبنا من حضرة وزير المال زيادة ٥٠٠٠ ل. من أجل محرري الصحف وأظن أن جو المجلس يختلف عن جو اللجنة المالية. لذلك أرجو قبول هذه الزيادة.

الرئيس: الحكومة توافق على أن يكون المبلغ ١٠٠٠٠ ليرة والمجلس يوافق الحكومة على ذلك.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: إنني أقترح بأن يكون المبلغ ١٥٠٠٠ ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: أولئك المحررين، أشعر أنا شخصياً أنه يتوجب على رجال السياسة في لبنان إغداق العطاء لهم، ففي عهد الحكومة السابقة أخذ المحررون وعداً بأن يستأجر لهم بناء ويفرش هذا البناء. فأرجو أن يقبل وزير المال هذه الزيادة حتى نرفع مستوى الصحافة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير المالية: إنني أشكر الزميل باسم الصحفيين لأنني صحفي، والمحرر هو عين الصحفي وإذنه، وهو اذن القلب النابض في الجريدة. وفي السابق أعطي لهم ٢٠٠٠ ليرة والآن وضعنا اعتماداً لهم بـ ٥٠٠٠ ليرة زيد الآن إلى عشرة آلاف فإذا أحسنوا التصرف بهذا المبلغ، فدولة رئيس الحكومة يعد معي بأن يزاد هذا المبلغ في المستقبل.

الرئيس: البند الثاني والعشرون ـ مساعدات اجتماعية ٨٣٠٠٠ ل.ل.

وذلك بعد أن أصبحت إعانة نقابة المحررين عشرة آلاف ليرة.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني والعشرون. ألخ...

البند الرابع والعشرون: مساعدات ثقافية ٤٨٥٦٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع والعشرون

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي

عبد الله اليافي: بمناسبة المساعدات الثقافية التي صوتنا عليها أقول للمجلس الكريم أن الحكومة لم تدفع للشيخ عبدالله العلايلي المبلغ المخصص له في السنة الماضية فأنا أطلب من معالي وزير التربية الوطنية أن يدفع له المبلغ المدون في الميزانية السابقة ثم تدوير المبلغ نفسه كمساعدة له هذه السنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: أعلم حضرة الزميل الدكتور عبدالله اليافي بأن الميزانية وردت بدون اعتماد كمساعدة للشيخ عبدالله العلايلي ولكننا في اللجنة المالية وضعنا له الاعتماد المطلوب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: إنني ألفت نظر الحكومة بأن لا تسر بسرعة التصويت على هذا الشكل فنحن مسؤولون أمام الشعب. وأما من جهة ثانية فيمايتعلق بالمساعدات الثقافية فإنني أقول لمعالي وزير التربية الوطنية بأنه في كل سنة يخصص نصف مليون ليرة كمساعدات ثقافية فلماذا لا نستعمل هذا الاعتماد لبناء مدرسة تجيهز ثانوية كل سنة في محافظة من محافظات لبنان، فلا تنقضي خمس سنوات إلا ويكون عندنا مدرسة في كل محافظة. إذن فالمبلغ الذي يدفع كل سنة يذهب هباء، فأنا أقترح بأن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نخصص الاعتماد المرصد كمساعدة ثقافية لبناء مدرسة تجهيز مجانية على غرار ما فعلته الشقيقة سورية حتى يكون لدينا بعد مضي خمس سنوات خمس مدارس.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية

وزير التربية الوطنية: حضرة الزميل، إن الاقتراح الذي تقدمه يجب درسه درساً دقيقاً وافياً. فوزارة التربية وضعت في الموازنة نصاً لانشاء صندوق مستقل تستعمل الوزارة المبالغ التي تتجمع فيه لفتح وإنشاء مدارس ابتدائية وتكميلية في سائر أنحاء لبنان.

والوزارة اليوم تشرف على تزويد مائة وعشرة آلاف طالب بالعلم فأرجوكم أن تتريثوا في مطاليبكم الإضافية وأنتم تعلمون ما نتكبد في الوقت الحاضر من أعباء، أقول، أرجوكم أن تتريثوا حتى تتطلعوا على التنظيم الجديد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: سيدي الرئيس، أرى في الموازنة اعتمادات مرصدة كمساعدات وتبلغ هذه المساعدات في بعض الأحيان مبلغ نصف مليون ليرة. قلت وأكرر القول جدا لو تقبل الوزارة وتقتنع أنت يا معالي وزير التربية، الوزير المتعلم، بأن المصلحة اللبنانية هي في استعمال تلك المبالغ لانشاء مدرسة ثانوية في أية منطقة من مناطق لبنان بحيث نستعمل النصف مليون المذكور عاماً بعد عام لانشاء مدرسة للبكالوريا في أية محافظة من المحافظات، وإني لا أطلب أن تنشأ هذه المدرسة الثانوية في البقاع ولكن ثقوا أنه لو اعتمدت هذه الطريقة، فلن تنقضي سنوات حتى يعمم التعليم الثانوي في كل محافظات لبنان وهذا أجدى وأفضل من توزيع المساعدات.

الرئيس: هل توافق الحكومة على ذلك؟

وزير التربية الوطنية: لا يمكن تطبيق هذا الاقتراح.

الرئيس: البند الرابع والعشرون: مساعدات ثقافية ٤٨٥٦٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع والعشرون. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني والأربعون.

وبذلك نكون قد انتهينا من موازنة وزارة التربية الوطنية وننتقل إلى التصديق على الباب الرابع عشر أي موازنة وزارة الزراعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشير العثمان: مقاطعاً ـ يا سيدي أشكر عطوفة الرئيس على سرعته في تصديق الميزانية. فهو يسير في تصديقها بسرعة الصوت. وقبل الانتهاء من دراسة موازنة التربية أريد أن أتكلم بموضوعها عن أشياء كثيرة تهم البلاد راجياً لفت نظر الحكومة إليها.

لقد مضى أكثر من نصف السنة المدرسية وهناك كثير من المدارس لا تزال مقفلة في جميع المناطق اللبنانية وحتى الآن ورغم الوعود المتكررة التي صدرت عن معالي وزير التربية بإرسال المعلمين لهذه المدارس لم يرسل للأسف أي معلم حتى الآن إلى هذه المدارس.

وإنني ألفت نظر معالي وزير التربية، ونظر معالي وزير المالية اللذين لا يرغبان في نزوح أهل القرى عن قراهم كيف يستطيعان تطبيق هذه النظرية ومنع أهل الأرياف من النزول إلى المدن لتعليم أولادهم؟

نحن يا سيدي بحاجة ماسة إلى معلمين فنرجو من معالي وزير التربية أن يطمئننا ويعدنا بإرسال المعلمين اللازمين لهذه المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: حضرة النائب المحترم، إن الترتيبات النهائية جاهزة، وعما قريب، أي في مدى أسبوع أو أسبوعين، سننتهي من جميع هذه الترتيبات التي اتفقنا عليها.

الرئيس: الباب الرابع عشر: وزارة الزراعة.

الفصل الأول: الدوائر الإدارية والفنية.

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل الثالث.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، إن من يراجع موازنة وزارة الزراعة يرى أنها أصبحت من الوزارات الرئيسية في الدولة، ومع ذلك نأسف جداً أن نقول لوزير الزراعة: ان المزارع اللبناني لا يشعر بوجود وزارة اسمها وزارة الزراعة، فالفلاح لا يرى إلا مأموري الأحراج الذين ينظمون المخالفات بحقهم. أما المهندسون وأما الفنيون الذين من واجباتهم الانتقال إلى المناطق، فما من لبناني يرى لهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وجهاً، فأنا أرى من الواجب أن تسير وزارة الزراعة على سياسة جديدة، وهي أن تنشيء مكاتب إرشاد تزودها بالفنيين والمهندسين ليتصلوا بالمزارعين دائماً ويرشدوهم إلى أفضل وأحدث الطرق في الزراعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: ياسيدي، مع الموافقة على كل ما جاء في كلمة الزميل الأستاذ بشير الأعور، أريد أن أزيد على ذلك بأن الفلاح اللبناني فعلاً لا يشعر بوجود وزارة اسمها وزارة الزراعة، مع ضخامة اسمها وضخامة اعتماداتها. ويصح فيها قول القائل:

القلب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

هذا الكلام أعني به وزارة الزراعة وليس وزير الزراعة يا سيدي، القضية هي أن موظفي الأحراج (وأزيد ذلك على كلام الزميل الأستاذ بشير الأعور) لا يقومون بمهمتهم على الوجه الأكمل، والمدير يعلم ذلك جيداً. وأقول بأن الأحراج في لبنان بعد مدة بضعة سنوات يأتي عليها التلف وتصبح كأنها لا شيء في لبنان. لذلك فإني ألفت نظر معالي وزير الزراعة وكذلك مدير الزراعة إلى المكافاءات فأريد أن أعلم أي مبلغ وضعتموه في ميزانية وزارة الزراعة للمكافاءات. مثلاً يأتي فلاح ويزرع صنفاً من الفاكهة كالليمون والموز. وهنالك في الدول الراقية توضع المكافاءات للذي يتقدم بأحسن صنف ممتاز وكذلك الأمر في الحيوانات فما هي المكافاءات التي وضعتموها أنتم لأحسن صنف. لا يرى المزارع عندنا إلا مأموري الأحراج ينظمون المخالفات بالذين لا يدفعون لهم، أي الذين لا يرشونهم. كذلك فإني أرجو معالي وزير الزراعة أن يسعى إلى تغيير هذه العقلية القديمة المهترئة وأن تسير الحكومة على سياسة جديدة حتى يشعر الفلاح بأن هنالك وزارة اسمها وزارة الزراعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة: يمكنني أن أطمئن زميلي البشيرين الأستاذ الأعور والأستاذ العثمان وكذلك المجلس الكريم بأن وزارة الزراعة قريباً جداً لن تعود مركزاً في بيروت بل ستتوزع دوائر إرشاد في الملحقات، وفي كل دائرة سيقوم مهندس زراعي وطبيب بيطري بالمهمة الموكولة إليهما، كما أنه ستنظم سرية الأحراج تنظيماً، آمل بأن لا يسمح لأي كان بعد الآن بأن يعتدي على الأحراج. أما فيما يختص بالمكافاءات فيوجد في الموازنة بند للمكافاءات يوزع منه على المبرزين بين المزارعين.

الرئيس: الباب الخامس عشر: وزارة الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الاقتصاد الوطني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل الرابع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: بمناسبة درس ميزانية مفوضية السياحة لا بد لي أن أنوه بأن هذه الأموال التي تصرف فيها لا تذهب هدراً. إننا نشعر تقدماً ملموساً وعسى أن تتوفر لها المكافاءات اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد الوطني: لا يقدر الفضل إلا ذووه. عطوفة الرئيس، إن هنالك طريقاً سياحية لأماكن أثرية وهي قناطر زبيدة. وبما أن الطريق شقت وهي بحاجة للتزفيت، فإن المفوضية العامة للسياحة والاصطياف تطلب تخصيص مبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة لتزفيت هذه الطريق.

الرئيس: البند ٤٢ جديد لتزفيت قناطر زبيدة ٢٠٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤٢ جديد. ألخ...

البند الحادي عشر: لوازم ونفقات إدارية ٢٨٣٠٠٠ ل.ل

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: في هذا البند وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء السابق القاضي باعفاء البلديات من دفع أجور محلات البريد في القرى النائية أرجو أن يضاف إلى هذا البند بموافقة معالي وزير المال مبلغ ١١ ألف ليرة لنتمكن من تنفيذ قرار مجلس الوزراء وإعفاء هذه القرى العاجزة عن الدفع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: بهذه المناسبة أود أن أقول لمعالي الوزير بأن هنالك مرسوماً صدر ٩٥١ في ٧ ت٢ بوجوب فتح مكتب برق وبريد في عكار فأنا أسأل معالي الوزير هل تفضل وخصص مبلغاً لهذا المكتب؟

وزير البرق والبريد: مقاطعاً ـ نعم سيفتح المكتب قريباً.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: إذن البند الحادي عشر لوازم ونفقات إدارية ٢٩٤٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي عشر. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل الثاني.

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: حضرة الرئيس، في رواتب الموظفين الدائمين، لي كلمة، أرجو من الزملاء الكرام الاصغاء إليها لأهميتها. اعتنقت اللجنة المالية مبدأ لا أسمح لنفسي بأن أناقشه بل أحترمه. والمبدأ يقضي بأن لا تقبل اللجنة المالية، بأية زيادة نتجت عن المراسيم الاشتراعية، وفي المرسوم الخاص بوزارة البريد زيادة لحظت في الموزعين وهذه الزيادة ضرورية إذ أن حضرة رئيس الحكومة مثلاً لا يصله الكتاب إلا بعد مرور عشرة أيام. لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يستثني هذا البند من المبدأ الذي سنته اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: نحن لا نرضى فقط بهذه الزيادة كما أنكم تعتبرون أنفسكم مسؤولين فنحن أيضاً مسؤولون. إذا كانت دوائر البريد في بيروت بحاجة لموزعين فالقضية أننا وصلنا لعصر السرعة في المواصلات البحرية والجوية والبرية، وإنني أؤكد لكم أن كل مركز بريد في لبنان يحيط به سبع قرى على الأقل، والتوزيع أصبح يتأخر على الناس، والشكوى عامة يضج منها المغتربون لذلك لا مانع لدينا من زيادة هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: سيدي، إن وزارة البرق والبريد بحاجة ماسة لزيادة موزعيها. إن المشروع الذي قدمته الوزارة بناء على توصية الخبراء في سويسرا وفرنسا يرمي إلى تعيين ٩٥ موزعاً وبداعي الضغط من مجلس الوزراء خفض هذا العدد إلى سبعين، فأرجو من المجلس الكريم الموافقة على تعيينهم.

أديب الفرزلي: (مقاطعاً) ـ بشرط أن يراعى في تعيينهم كل المناطق ولا يقتصر التعيين على بيروت فقط.

الرئيس: السنة سنة سياحية ويمكن أن أؤكد لكم أن دعوة من هنا أرسلتها للسراي لشخصية رسمية وصلت بعد خمسة أيام.

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٢٦٦٧٣٢٦ ل.ل

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، ان معالي وزير البرق والبريد على حق بطلب زيادة عدد الموزعين. إنما نحن في اللجنة المالية كما يعلم المجلس الكريم رفضنا الزيادات للموظفين الإداريين مهما كانت ضرورية ورفضنا الزيادات حتى للقضاة لأننا اعتبرنا أن هذه الزيادات، ولو كانت ضرورية تثقل الموازنة بشكل غير مقبول سيما وأن النفقات قد بلغت ١٣٦ مليوناً والواردات ١٣٢ مليوناً أي نحن بعجز يقدر بأربعة ملايين حسب تقديرات الحكومة. واليوم في اللجنة المالية طلب نواب المناطق مليوني ليرة للطرق. لذلك أيها السادة، أقول إن هذا المجلس قد وافق على قرارات اللجنة المالية في كل الوزارات لذلك أرجو من المجلس الكريم أن لا يقر هذه الزيادة في وزارة البرق والبريد بالرغم من ضرورة هذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: إني أرى أن طلبات الزيادة لتعيين موظفين جدد يجب أن تحول إلى مشاريع طرقات ومشاريع إنشائية فهي احفظ لمصلحة لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ديكران توسباط.

ديكران توسباط: لقد سمعتم شرح حالة توزيع البريد وما تشكو من التأخير وأنا مع الوزير في طلب زيادة عدد الموزعين سيما ونحن في سنة سياحية وإني أذهب إلى أبعد مما طلبته الحكومة وأعلن أنه يلزمنا سبعون موظفاً بدلاً من عشرين موزعاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: لقد قلت بأننا قد درسنا قضية توزيع البريد مع الخبراء الذين أدلوا ببيان حول حاجات لبنان من الموزعين، ومع ذلك فقد اكتفينا بطلب تعيين نفر ضئيل لسد الحاجات الضرورية وإني أصرح بأننا إذا اكتفينا بتعيين عشرين موزعاً فسوف أراني ملزماً بتعيينهم في بيروت وإذا أردتم موزعين للملحقات فأرجو أن يزاد العدد إلى أربعين موزعاً.

الرئيس: البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٢٦١٥٤٢٦ ل.ل

من يوافق على البند الأول يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني معدلاً.

ننتقل الآن إلى التصويت على اعتمادات وزارة البريد والبرق والهاتف الواردة في الجزء الثاني.

البند الحادي والأربعون: تجهيزات وأدوات ٧٥٠٠٠ ل.ل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون.

البند الثاني والأربعون: بناء مركز للبريد والبرق والهاتف في بعلبك ٣٥٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني والأربعون.

الفصل الثاني: نفقات السنين السابقة للذكر

من يوافق على هذا الفصل يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل الثاني.

والآن نرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس المقبل الساعة الرابعة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في السابع عشر من شباط سنة ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٨ شباط سنة ١٩٥٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث حول التشريع الجمركي.

٣ ـ بحث حول قضية مياه الحاصباني.

٤ ـ متابعة التصديق على أبواب موازنة عام ١٩٥٥.

٥ ـ بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٦٣٤ بإضافة فقرة إلى موازنة اليانصيب الوطني.

٦ ـ بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٣٧٦ بصرف تعويضات موظفي وعمال الهاتف.

٧ ـ بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٣٧٣ بفتح اعتماد للمدينة الرياضية وغيرها من المشاريع.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الثامن عشر من شباط ٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: عبدالله الحاج، أحمد الأسعد، حميد فرنجية، سعيد طوق، وكمال جنبلاط.

واعتذر السادة: بيار إده، غسان تويني، وديكران توسباط.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة شارل حلو، محي الدين النصولي، سليم حيدر، نعيم مغبغب، الفرد نقاش، موريس زوين، رشيد كرامي، جبرائيل المر.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبلون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محض الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث حول المياه اللبنانية ومشروع جونستون.

٣ ـ تصديق اقتراح بالتمني على الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لاستثمار مياه الحاصباني.

٤ ـ متابعة التصديق على بعض أبواب موازنة سنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: أحمد الأسعد، كمال جنبلاط، سعيد طوق وفؤاد غصن.

واعتذر السادة: بيار إده، غسان تويني، اميل البستاني، كامل الأسعد وهاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: شارل حلو، جبرائيل المر، الفرد نقاش، محي الدين النصولي، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.

صدق محضر الجلسة السابقة.

ومن ثم تناول حضرات النواب بحثاً حول الحاصباني والمياه اللبنانية ومشروع جونستون فصدق المجلس اقتراحاً بالتمني على الحكومة باتخاذ جميع التدابير المادية اقتراحاً بالتمني على الحكومة باتخاذ جميع التدابير المادية والفنية لاستثمار مياه حوض الحاصباني لمصلحة لبنان القومية والوطنية، ثم تابع التصديق على أبواب الموازنة فصدق موازنات وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأنباء، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التصميم العام ووزارة البريد والبرق.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في السابع عشر من شباط سنة ١٩٥٥ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

عبد الله اليافي: لقد روت الصحف عن لسان معالي وزير الخارجية أنه انتقد موقفي وموقف الأستاذ كاظم الخليل نحو المستر جونستون. يقول وزير الخارجية أنه لا حق لنا بأن نعترض على مشروع المستر جونستون لأننا أقررنا هذا الأمر في مجلس الوزراء. أريد أن أسأل معالي وزير الخارجية في ذلك فأقول هل هناك قرار من مجلس الوزراء بهذا المعنى؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: لم يأت على لساني شيء من هذا القبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: إن لبنان للبنانيين، واللبنانيون متساوون في الحقوق، ولكن هنالك بعض المناطق التي أهملت لسبب من الأسباب، أكان ذلك موضعها الجغرافي أم بعدها عن العاصمة. ولما كانت الجرائد قد كتبت أن هنالك في لبنان منقطة اسمها الهرمل لا يوجد فيها مدارس ولا مياه ولا طرق وهنالك أكثر من نائب، وأذكر كلام الزميل اميل البستاني، قالوا بأنه يجب أن تعطى هذه المناطق مبالغ طائلة لكي تتساوى نسبياً مع بقية المناطق. إنني أذكر الزميل أن هذه المنطقة قد صرف فيها بالفعل مبالغ للانشاء ولكنها بالنسبة لوضعها الجغرافي ومساحتها فلا تزال تعتبر مهملة نوعاً ما. وقد عرضت ذلك على معالي وزير الأشغال العامة قبل أن تأتي الموازنة إلى المجلس وكذلك عرضته على اللجنة المالية.

حضرات الزملاء، هناك قطعة من الأرض اللبنانية لم تزل حتى اليوم محرومة من المدارس مع أن المدارس كانت موجودة فيها قبلاً وكذلك المعلمين. أما اليوم فلا يوجد فيها مدرسة واحدة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعلمون أن المياه قد جفت هذا العام، ولقد أتتني طلبات عديدة من مستغيثين يطلبون تأمين المياه. وهذه المنطقة على ما أظن لا تنقص مساحتها عن مساحة ربع الجمهورية اللبنانية. لذلك أرجو الحكومة والمجلس الكريم بأن يخصص بعض الزيادة على الاعتمادات الملحوظة، إن كان لغرض تأمين المياه أم لتحسين أو إيجاد الطرقات حتى تمشي هذه المنطقة ولو نسبياً على قدم المساواة مع المناطق الأخرى. وأظن أن معالي وزير المالية واللجنة المالية لا يرفضون طلب زيادة ٢٠٠٠٠٠ ليرة فقط.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية.

جوزف شادر: على ذكر اللجنة المالية من الزميل الأستاذ صبري حماده أريد أن أبين للزميل وللرأي العام وللمجلس الكريم ما فعلته اللجنة المالية البارحة، بعد أن تبين لها أن هنالك مناطق عديدة قد حرمت منذ أكثر من عشر سنين حتى من بعض المنافع العامة. فقد تمنت اللجنة المالية بالاجماع على الحكومة أن تضع مشروعاً إنشائياً جديداً لهذه المناطق، ومن بينها منطقة البترون وراشيا والضنية والهرمل وجبيل إلى الخ.. كلها من المناطق المحرومة في لبنان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك يجب أن تصل إلى حقها، لأننا لا نريد أن نسمع هنا ولا سيما في اللجنة المالية صرخات من بعض المواطنين بأن حقهم كان مهضوماً. نحن نريد المساواة في لبنان. لذلك يجب أن يعوض على هذه المناطق بمشروع إنشائي جديد، وقد أخذنا وعداً قاطعاً من معالي وزير المالية ومن معالي وزير الأشغال العامة، بأنهما سيسرعان بوضع المشروع الانشائي المشار إليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحود.

سليم لحود: سيدي الرئيس، لقد وضع في الموازنة اعتمادات ضخمة للانشاءات، ولكن للأسف نجابه الآن أزمة في الرجال اللذين يوكل إليهم استعمال هذه الاعتمادات، وهذه الأزمة في البلاد هي أزمة خطيرة، وخطرها يأتي من أنها مستمرة لا حادة فقط. فالعروض التي تعرض على فنيي البلاد فيها فرق شاسع بين مستوى ما تدفعه الحكومة ومستوى ما تدفعه المؤسسات الخاصة.

أولاً: لجهة الرواتب. فالمهندسون الجدد بعد تخرجهم يفتشون عن أعمال يقومون بها، فتستوعب الصالحين منهم المؤسسات الخاصة أن في داخل البلاد أم في خارجها. ولا يبقى لدى الحكومة غير رواسب المهندسين فتستخدمهم الحكومة في دوائرها، ومع ذلك فإن هذه الفئة لا تكرس كل أوقاتها للعمل الذي أنيط بها بل انها تقسم أوقاتها بين الأعمال الإدارية أو الحكومية وبين أعمال خاصة في المؤسسات الأخرى لتحصل على ما يؤمن لها القوت الكافي. وإني على يقين بأن الحكمة لو دفعت لهؤلاء، ولو دفعت للفنيين القادرين اللذين يفضلون العمل في المؤسسات الخاصة، لو دفعت لهم ما تدفعه تلك المؤسسات لتطوعوا في خدمة الحكومة ولاقبلوا على إشغال المراكز الفنية في دوائرها.

ثانياً: إن على الحكومة أن تستبقي في خدمتها الفنيين الجدد أي اللذين يتخرجون حديثاً وان تنتخب منهم أحسن الناس وأبرعهم على أن تدفع لهم الأجور المناسبة مع براعتهم. ويجب أن يكون هناك تصميم شامل من وضع الفنيين لاستثمار المشاريع الكبرى لانه لا يمكن أن يكون عندنا مشاريع بدون فنيين. لذلك فانني أناشد الحكومة والمجلس الكريم بان لا يضن على الفنيين بالأشياء التالية:

أولاً: رفع مستوى المعاشات للمهندسين والفنيين المستخدمين في الحكومة تشجيعاً لهم وللجدد بأن يشتغلوا لديها حتى لا ينزحوا إلى البلاد الأخرى المجاورة.

ثانياً: الحكومة من واجبها أن تضع الاعتمادات لاستثمار الانشاءات وإلا جابهنا أزمة ليست تقدمية بل رجعية تقضي على اقتصادياتنا قضاء تاماً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: سيدي، اني آسف لما جاء في كلمة الزميل رئيس اللجنة المالية عند تعداد المناطق المحرومة،

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

لاغفاله ذكر منطقة عكار بالرغم من اننا قد بحثنا في لجنة الأشغال العامة أمور تلك المنطقة واتضح انها محرومة بالفعل، وقد قدمت دليلاً على ذلك منطقة أكروم، وهي منطقة كبيرة شاسعة، ومع ذلك يقتضي الوصول إليها مدة ثماني ساعات ركوباً على الخيل، وقد تعرضت للاحراق من قبل الثائرين، كما أحرق المخفر فيها. ومع ذلك لم تستطع الحكومة أن تحول دون ذلك أو أن تمنعهم من العدوان لصعوبة الوصول إليها. واني أعتبر هذا العمل بمثابة تحد للحكومة يوم حصل، أيام كان الزميل جورج هراوي وزيراً للداخلية.

انتقل الآن للبحث في قضية الري، وانني أنتهز مناسبة إقرار موازنة وزارة الأشغال لالفت نظر حضرة الوزير إلى انه قد حققت احدى الحكومات السابقة في ضرورة الري، ورصدت قسماً من المال لهذا العمل، كما قام بالفعل احد المهندسين بحفر الأقنية ولكن مع الاسف لم تكمل الأقنية وحتى الآن لم تحصل المنطقة على نتيجتها المرجوة، بل على العكس أتت الأمطار الغزيرة وملأت الأقنية المحفورة وخربت الأراضي المجاورة وسببت اضراراً فادحة، وهذا لعمري مناف لكل فكرة إنسانية، فالبعوض ينتشر من جراء هذه المياة المتراكمة، وهنا ألفت نظر حضرة وزير الصحة إلى أن تدارك هذا الأمر يستوجب رصد مبلغ من المال لمشروع الوقاية في عكار.

سيدي، هناك أمر ثان أود أن ألفت النظر إليه، وهو أن المبالغ التي رصدت في موازنة هذا العام للأشغال العامة بلغت الخمسة ملايين ليرة ونصف المليون ثم قفز هذا الرقم وارتفع إلى الستة ملايين فماذا أصاب منطقة الشمال منها؟ لقد بقيت لسوء الحظ محرومة، ولا أدري ما هو السبب في أن لا يكون لها حصة من هذه الاعتمادات بينما نرى الزيادات تغدق على المناطق الباقية. فإذا لم تحصل منطقة الشمال على حقها في هذه الزيادة فإنني أعلن انني لن أوافق على موازنة وزارة الأشغال.

أرجو معالي وزير الأشغال أن يعيرني بعض اهتمامه حول ما سأورده عن المتعهدين الجدد، فهؤلاء المتعهدون دخلاء على المصحلة وهم ليسوا على شيء من العلم، بل كثيراً ما يأتون بناء على دعامة تأتيهم من أحد المتنفذين ويحصلون بالتالي على الالتزام، ويعمدون إلى شق طريق وبعد مدة وجيزة تخرب الطريق. ولا أدري ماذا أثار الزميل جان حرب عندما قلت هذا القول، إذ اعتقد أن ما أدلي به هو على جانب من الخطورة، وقد شكوت الأمر إلى فخامة الرئيس.

وزير الأشغال العامة: مقاطعاً حضرة النائب المحترم، ثق انه لم يعد هناك أحد يسمى بالمتنفذ أو بالمدعوم، والحكومة لا تحابي أحداً بل ان وزارة الأشغال تطبق القانون على الجميع، بدليل أن الذين صدرت بحقهم المذكرات هم أقوى المتعهدين ولم يجرؤ أحد على التدخل بأمرهم.

بشير العثمان: متابعاً إذا أحب حضرة الوزير فإني على استعداد للذهاب برفقته فأريه الطريق التي انتهت أعمالها

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

مؤخراً كي يطلع على الحالة التي آلت إليها، واني أرجو معالي الوزيربلسان الزملاء أن يشرف بالذات من وقت إلى آخر على تنفيذ تلك الأعمال.

الرئيس: البلاغة في الايجاز والزميل السيد بشير الأعور هو من أبلغ خطباء هذا المجلس. والكلمة الآن له.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، لقد تكلم حضرة الزميل السيد سليم لحود عن مستوى الفن في وزارة الأشغال العامة وعن عدم كفاءة الفنيين من جهة العمل. وهذه أزمة نواجهها في كل سنة، ونرى أن نسبة ما يدور من الاهتمادات هو ٥٠٪ وكل ذلك ناتج عن قلة الفنيين من مهندسين وغيرهم في الوزارة، وأصبح من الواجب أن نضع حداً لهذا الأمر، لانه ما من فائدة لهذه الاعتمادات إذا لم يكن هناك إدارة قادرة قائمة على التنفيذ.

إن ما تدفعه وزارة الأشغال العامة للفنيين لا يتناسب مع ما تدفعه لهم الشركات، الأمر الذي أدى إلى النتيجتين التاليتين: الأمر الأول ان وزارة الأشغال لا تبحث إلا عن أصحاب الكفاءات المحدودة وهؤلاء مضطرون إلى تقسيم وقتهم بين الإدارة والأعمال الخاصة بسبب بخس رواتبهم.

والأمر الثاني هو أن أصحاب الكفاءات العالية لا يقبلون بالرواتب التي تدفعها الوزارة

أما فيما يتعلق بمطار بيروت الدولي فأشعر أن البعض من اللبنانيين، وخاصة من حضرات الزملاء يعتقدون انه يكفي اننا انشأنا مطاراً دولياً، ولكن يجب أن يبقى هذا المطار مطاراً دولياً ولهذا فإني ألفت نظر حضرة وزير الأشغال العامة واحذره انه إذا بقيت الحالة على ما هي عليه سنة أو سنتين يصبح هذا المطار الدولي من الدرجة الرابعة أو أكثر عوضاً ان يبقى محافظاً على صفته الدولية الأولية بين المطارات في العالم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، ان ام ذكره حضرة الزميل السيد صبري حمادة بخصوص الهرمل هو صحيح، وأريد أن أضيف عليه بعض الشيء. كان سبق لي وطلبت تخصيص اعتماد مليون ليرة لمنطقة الهرمل، والسبب في ذاك هو انه من العيب أن يقال ان في لبنان قبائل أو عشائر تعيش كقبائل الصحراء، وهي متأخرة كثيراً عن مستوي أهالي لبنان الآخرين. وإذا ما ذهب أحدنا إلى الهرمل لوجده بدون مدارس وبدون حضارة وبحالة من التأخر الاجتماعي والعمراني بالنسبة للمستوى اللبناني العام. وهذا لا يجوز، وسيبقى وصمة عار في لبنان إلى أن نحسنه. فنرجو من حضرة وزير الأشغال العامة أن يتنبه لذلك.

يا سيدي، لو صرفت نصف مليون أو مليون ليرة على الهرمل وفتحتم الطرقات لوفرتم على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخزينة مبالغ طائلة كل سنة من جراء مصاريف الدرك وغيرها. ان الهرمل متأخر كثيراً كما هي حالة عكار أيضاً واني أضم صوتي لصوت الزميل صبري حمادة.

أما فيما يتعلق بزيادات معاشات المهندسين والفنيين فأقول بان ما قاله حضرة الزميل السيد سليم لحود هو قليل جداً حتى ولو زدتم ١٥٪. فلا يمكن أن تحصلوا على مهندسين من الفئة الأولى. عليكم أن تعطوا هذه الفئة من المهندسين معاشات صالحة وكافية تتناسب مع ما يأخذه أحدهم من الشركات فانا مثلا ادفع ١٥٠٠ ليرة راتباً شهرياً للمهندس بينما أنتم لا تدفعون له أكثر من ٦٠٠ ليرة. انتقل إلى المطار: أين صار ذلك المشروع الذي تكلمنا عنه في الماضي وأعني مشروع السوق الدولية؟ وانني ألفت النظر إلى هذه الأشياء جميعها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: سيدي الرئيس، أنا أرى أيضاً كما يرى حضرات الزملاء أن المناطق المحرومة يجب أن يخصص لها مبالغ كافية. إنما حضرة الزميل الأستاذ أميل البستاني قد خص منطقة واحدة، وأنا أقول بان الإهمال لم يقع إلا في في منطقة واحدة الا وهي منطقة البترون وجميع الطرقات فيها هي من صنع ابناء المنطقة ومن أموالهم. أريد من الحكومة أن تعمل على وضع مشروع انشائي لجميع المناطق المحرومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: حضرة الرئيس، في جلسة سبقت كنت ذكرت بمناسبة الاستملاكات وتخطيط الطرق للدولة اللبنانية، ذكرت أن المهندسين يخطئون في ناحية مهمة جداً، انهم يتجاهلون خرائط مصلحة المساحة واني بهذه المناسبة أطلب من معالي وزير الأشغال العامة أن يعد بإرسال مذكرة خطية لجميع الفروع ولمراكز الدروس يوجب فيها، عندما يذهبون لتخطيط طريق ما ان يزودوا أنفسهم بجميع خرائط مصلحة المساحة لانه قد يصادف أحياناً أن يمر تخطيط الطريق في ملك خاص فيتوقف العمل بسبب احتجاج ومعارضة المالك فعندها يتأخر المتعهد عن اتمام العمل مما يؤدي إلى مطالبته الحكومة بالتعويض عليه عن هذا التأخير. لذلك يتوجب درس هذه الخرائط قبل المباشرة في التخطيط، حتى إذا ما وجدوا بأن التخطيط سيمر بملك خاص استملكته الوزارة قبل المباشرة في العمل.

ومن جهة ثانية، ألفت النظر أيضاً إلى انه في سنة ١٩٤٨ صار انتقال مصلحة الرصد الجوي من البقاع وادخلت في مديرية الشؤون المائية والكهربائية، وانني اعتقد باننا كلنا حكومة وشعباً نجهل هذه المصلحة، وفي هذه المصلحة توجد دروس واحصاءات جد مفيدة وهي لم تزل موجودة في الكسارة عند الآباء اليسوعيين فيتوجب على الحكومة ان تأخذها لاهميتها وللاستفادة منها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، أقول ان أسباب عدم العمران والإنشاء والفوضى تعود جميعها إلى سوء تفهم الحال.

تأملوا هذه الجلسة وهذا الشكل الذي يطالب فيه النواب بالعمران والإنشاء. ان هذه الخطة ليست خطة إنشائية صحيحة. فالطرقات تفتح على أساس السياسة الانتخابية. فالعلة إذن هي ان الإنشاء والعمران يحصلان عن طريق الدعاية ليس إلا. ويكفي أن يطالب نائب المنطقة بفتح الطرقات وإنشاء العمران في منطقته ويقول بانني طالبت ووعدتني الحكومة بتحقيق المطلب. ولكن أصبح الناس يعرفون جيداً انه إذا ما طالب هذا ووعد هذا لن يحدث شيئاً. فيجب اذن أن يصار إلى وضع تصميم انشائي شامل يكلف الحكومة مبالغ طائلة يؤتى به لهذا المجلس فيناقش ويصوت عليه وتبدأ الحكومة بتنفيذه. هذا ما يجب أن يعمل إذا ما أردنا الوصول إلى الإنشاء والعمران.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

كامل الأسعد: حضرة الرئيس، لقد قلت أمام حضرة وزير الأشغال العامة وأقول ذلك الآن: ان توزيع الاعتمادات لا يمكن أن يحصل إلا على أساس أمرين: الأول هو ما حصل في السنة الماضية عندما وزعت أموال الطرقات على النواب فيطلق للنائب حرية توزيعها، وهذا لا يؤمن المصلحة العامة من جهة ويعيب بكرامة المجلس والحكومة.

والطريقة الثانية وهي الطريقة المثلى هي أن توضع الدراسة بطريقة فنية علمية بواسطة اخصائيين وفنيين هدفها مصلحة لبنان كدولة قبل أن يكون مناطق انتخابية، ولا بأس بان يفضل طريق على طريق أو منطقة على منطقة أو أن يقدم الأهم على المهم. وانا مستعد شخصياً للتضحية، والعدل والمساواة ليست بالتسوية. وهل يعدل الأب الذي يعطي ولده العاري الثياب البالية يعطي ولده الثاني اللابس السموكن الثياب الثمنية؟ ان الطريقة التي اعتمدتها الحكومة في التوزيع لهي طريقة مؤلمة ومخزية جداً وليست عادلة، وإنما هي تسوية، بحد ذاتها، كيفية.

إذا انتقدنا أحداً، يقال لنا: الواقع اللبناني يقضي بذلك. هذا الواقع أيها السادة يجب أن نتمرد عليه وعندما نسأل لماذا لا تعمل دراسة اقتصادية شاملة كذلك يقال: الواقع اللبناني يحول دون ذلك، لقد آن لنا أن ننتهي من هذا الواقع ومن هذه الأجوبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حماده: حضرات الزملاء، عندما تكلمت وخصصت منطقة من المناطق فلاسباب عديدة! منطقة الهرمل أيها السادة لا يوجد فيها حكومة ولا نظام، وكلما طالبنا الحكومة بالنظام تقول لا يوجد طرقات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والحكومة تتكلف أكثر من مليوني ليرة بسبب عدم وجود الطرقات. وانا كنائب منذ ثلاثين سنة أقول بأن هنالك مناطق محرومة ومناطق محظوظة، والسبب في ذلك عدم تمكن وصول السلطة إلى منطقة الهرمل. وهذه المنطقة منطقة واسعة مساحتها خمسة الاف كيلو متر مربع وهي محرومة من كل عمران. فانا كنت وزيراً وكنت رئيساً لمجلس النواب وقد صرفت مبالغ طائلة على هذه المنطقة ولكنها بالأساس محرومة ومساحتها شاسعة. فمنطقة الهرمل ليست من الجمهورية لانه لا يوجد بها امن ولا سلطة. ان هنالك نفوساً بريئة تذهب كل سنة ولا تعرف الحكومة من الجاني.

انني أناشدكم بالله بأن تخصصوا لهذه المنطقة مبالغ ولو من جيوبكم. حضرات الزملاء ان الذي نصوت عليه اتي بعد أن اذاعت سلطة الجيش صوراً تعبر أبلغ تعبير عن تلك المنطقة لذلك فلا تحسبوا منطقة الهرمل بمنطقة البترون ويجب على الحكومة أن تعتني بمنطقة البترون ولكن البترون لا يشكو من فقدان النظام والأمن كالهرمل، والسبب في ذلك عدم وصول السلطة إليها لعدم وجود الطرقات.

لذلك فكما قلت لمعالي وزير الأشغال العامة ولرئيس اللجنة المالية: إذا لم تخص الحكومة هذه المنطقة بشيء يكاد يكفي، فإني أمتنع عن التصويت على ميزانية وزارة الأشغال العامة حتى لا يقال عني بأنني مقصر.

الرئيس: الباب الثالث عشر: وزارة الأشغال العامة

الفصل الأول ـ الإدارة المركزية

البند الأول ـ الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٤٥٦٧٠٦ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحود.

سليم لحود: حضرة الرئيس، اقترح بمناسبة اقرار هذا البند أن تضاف إليه المبالغ اللازمة عن تعويضات المهندسين والفنيين وزيادة الرواتب أيضاً على أن توزع المبالغ على البنود الأخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: حضرات الزملاء، ان المبالغ التي طلبتها وزارة الأشغال العامة بالإضافة إلى الموازنة التي قدمت منذ ثلاثة أشهر، هذه الزيادة هي التي ترمي إلى تلبية رغبات المجلس الكريم والحاجة التي

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

نشعر بها، وهي محصورة بمبالغ بسيطة جداً، ذلك ان وزارة الأشغال العامة ومديرية الطرق والمباني ومديرية الطيران المدني تشعر بحاجة ماسة إلى بعض الفنيين، لقد أضفنا عدداً من الموظفين لا يتجاوز الـ ١٦ الـ ١٧ موظفاً، ليس بينهم موظف إداري واحد ولا حاجب ولا كاتب بل كلهم فنيون، ثم أيضاً نريد أن نسد العجز الموجود في رواتب المهندسين، وهذه القضية كلكم متفقون عليها، حتى انه بعد هذه الزيادة في الرواتب تبقى رواتب المهندسين في نصف مستوى رواتب زملائهم في المؤسسات الخاصة والبلاد المجاورة.

لذلك أطلب من الزملاء والمجلس الكريم أن يوافقوا على هذه الزيادة وهي ٢٩٣٠٠٠ ليرة بعد ان وافقت عليها وزارة المال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: أريد أن اسأل معالي وزير المال كيف غطيتم هذا المبلغ في الموازنة؟

وزير المال: مقاطعاً ـ لقد سجلنا أمس خمسة ملايين ليرة عائدات البترول من سنة ١٩٥٢ حتى ١٩٥٥.

عبد الله اليافي: متابعاً ـ الموازنة توازن بايرادات ثابتة فهل هذا الايراد دائم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، نحن الآن أمام موضوع خطير جداً، نحن أمام طلب زيادة في آخر لحظة وأنا متأكد بان هنالك من الحكومة والزملاء طلبات أخرى فانا أعلم بانهم سيتقدمون اليوم لطلب اعتمادات جديدة.

نحن أيها السادة في اللجنة المالية من أول لحظة وبإجماع الأصوات تمشينا على قاعدة لمصلحة البلاد ومالية الدولة، نحن قلنا انا المراسيم الاشتراعية الجديدة ستكلف البلاد ثلاثة ملايين ليرة جديدة للموظفين الفنيين وغيرهم، ونحن قلنا للحكومة اننا نرفض هذه الاعتمادات رفضاً اجمالياً ما لم نتأكد من احداث تخفيض مقابل في المصاريف غير المجدية وفي عدد الموظفين الاداريين الفائضين، فما كان من الحكومة ومن هذا المجلس إلا أن طبقوا هذا المبدأ لغاية اليوم، ما عدا الأربعين موزعاً في البريد.

لذلك أيها السادة نحن اليوم امام هذا الأمر أتريدون أن تزيدوا الاعتمادات في البريد للموظفين دون أن تحصلوا فعلياً على التخفيضات التي وعدتنا بها الحكومة ولم تعطنا اياها لغاية اليوم بالرغم من مرور أشهر على مدة رفع الحصانة؟ ما من موظف واحد صرف من الدوائر الحكومية وأنا أذكر كلمة النائب السيد مارون كنعان الذي قال أنتم «تضيعون الوقت، أكبر رأس في الجمهورية ما بيقدر يصرف أصغر حاجب» ونحن في اللجنة المالية اعترفنا بضرورة زيادة عدد الموظفين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفنيين وزيادة رواتبهم ليس فقط للمهندسين بل أكثر وأكثر للدركي وللشرطي الخ. . . أي للصغير قبل الكبير، اما أن تأتوا بالزيادة دون أن تجرأوا على إجراء التخفيض في العدد فهذا ما لا نقبله نحن، ونحن طبقنا هذا المبدأ وحافظنا على مالية الدولة.

أما قبض المبلغ الذي أشار إليه معالي وزير المالية فنحن مسرورون جداً بذلك، ولكني أقول ان قبض المبلغ شيء وتوازن الموازنة شيء آخر. نحن في اللجنة المالية بقينا حتى الساعة التاسعة لنوازن الموازنة ونأتيكم بواردات قدرها ١٣٧ مليون ليرة وتأتون اليوم وتقولون زيدوا ثلاثمائة ألف ليرة. إذن من أين تأتون بهذه الواردات؟ فليس من الممكن أن نزيد أكثر من ذلك. عليكم أن تتقدموا بطلب اعتمادات إضافية، وعليكم خاصة أن تخفضوا النفقات غير الجدية وان تصرفوا الموظفين الإداريين الفائضين عن الحاجة ونحن نقر لكم عندها أكثر من ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: أنا أشكر حضرة رئيس اللجنة المالية على تصريحاته القيمة وهي تعود للمحافظة على خزانة الدولة وعلى توازن الميزانية. وإنما ذلك لا يمنع من أن نأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم بوزارة الأشغال العامة.

نحن من الذين يقولون انه يجب أن يخفض عدد الموظفين ويجب أن نوفر المال لنصرفه في المشاريع العمرانية. ولكن لو عدنا ودرسنا بدقة وضع وزارة النافعة لوجدنا انه وضع المال في المشاريع دون أن نجد من ينفذ هذه المشاريع. هذا عمل غير مجد، لاننا نعلم انه منذ سنة ١٩٥١ الأموال لا تزال متراكمة سنة بعد سنة ولم تصرف للآن. نحن نعلم أن المهندسين في البلاد المجاورة وفي الأعمال الحرة يتقاضون رواتب وتعويضات اضعاف ما يتقاضونه من خزانة الدولة. والزميل الكريم الأستاذ أميل البستاني يعلم كم يدفع للمهندس في البلاد العربية، فلا يجوز أن يبقى المهنس في دوائر الحكومة يتقاضى ربع ما يتقاضاه زميله في البلاد المجاورة، فإذا كانت الحكومة تريد أن ترفع تعويضات المهندسين فيجب على الحكومة أن ترفعها في الدوائر الأخرى فلا تقتصر الزيادة على مهندسي وزارة الأشغال العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: انني أضم صوتي إلى صوت الزميل الأستاذ كاظم الخليل لنشكر حضرة رئيس اللجنة المالية على دفاعه القيم عن الموازنة. إنما كنت أفضل لو ان حضرة رئيس اللجنة المالية قال لنا باقتضاب هل هو مقتنع بأن عدد المهندسين والفنيين في وزارة الأشغال العامة يكفي للقيام باعباء هذه الوزارة أم لا؟ وهل هو مقتنع انه من الواجب علينا أن نزيد عدد الفنيين في المطار الدولي بالنظر للانشاءات الجديدة التي قامت به أم لا؟ كلنا نتوخى المصلحة العامة، والقضية ليست قضية صراع بيننا وبين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة، فإذا كنا مقتنعين بان عدد الفنيين غير كاف فعلينا أن نقر الحكومة على زيادتها في وزارة الأشغال وكذلك في المطار. وبالرغم من نظريات اللجنة المالية علينا أن نقر هذه الزيادة. وانا شخصياً مقتنع بان عدد الموظفين الفنيين في وزارة الأشغال العامة والمطار هو غير كاف، لذلك سأصوت على الزيادة إلى جانب الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: سيدي الرئيس، نحن من رأي رئيس اللجنة المالية وفي أول جلسة اشترطنا بأن لا نقبل زيادة في عدد الموظفين في مهندسي وزارة الأشغال العامة. ولو كان حضرة رئيس اللجنة المالية نائباً عن الجبل لعرف قيمة المهندسين، وانا لا أهتم بكوريا أو جونستون إنما ما يهمني هو الطرقات والمياه. فأرجو من رئيس اللجنة المالية أن يسحب كلامه ويقبل معنا بالزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: أحب أن أطمئن الزميل الأستاذ كنعان بأنني لو تكلمت عن مستر جونستون فإنه لا يغيب عني بأن نواب المناطق يهتمون بأمر الطرق، كما واني لست معارضاً للحكومة بزيادة الاعتمادات، إنما أخالفها فقط في الطرق التي تسلكها بصدد نوازن الموازنة. لم أعد أؤمن كثيراً بهذه الموازنة: تأتي الحكومة الآن فتزيد الاعتمادات وتضخم قيمة الواردات. انا من رأيي بأنه من الواجب أن نأتي بالمهندسين والفنيين ولكن ليست بالطريقة التي تسلكها الحكومة. ماذا يمنع الحكومة أن تترك الموازنة بالشكل الذي أتت به وتأتينا باعتمادات إضافية لهؤلاء الموظفين؟

يا دولة الرئيس، اطلبوا اعتمادات إضافية ونحن نقرها. يبدو لي أن الحكومة دونت إيرادات البترول وبيننا وبين شركات البترول خلاف على العائدات والمجلس الكريم يذكر، عندما كنت رئيساً للحكومة انه صوت بالاجماع طالباً من الحكومة أن تتشدد بطلب عائدات البترول، واتت الحكومة الحالية وامضت اتفاقية البترول وهي تريد أن تدخل واردات البترول في هذه الموازنة. علي أن أبدي الآن التحفظ التالي: وهو لا يفسر تدوين عائدات البترول اقراراً منا بقبول اتفاقية البترول، وقبل ان تتقدم الحكومة بنص الاتفاقيات التي أمضتها يجب عليه أن تأتي بها إلى مكتب المجلس لكي ندرسها، فإذا كانت هذه الاتفاقية أُتية لمصحلة البلاد أقررناها وإلا فنرفضها. اما أن تأتي الحكومة الآن باعتماد تأخذه من واردات البترول ونوافق عليه فهذا يكون اقراراً ضمنياً منا بالاتفاقية.

فأرجو الحكومة أن لا تجعل في باب الواردت هذه الإيرادات، وان تزيد في بند الجمرك مثلاً، مع العلم انني كنت أفضل أن تأتي الحكومة باعتماد إضافي مستقبل لهؤلاء الموظفين. وعلى كل حال أرجو من عطوفة الرئيس أن يدون تحفظي وتحفظ المجلس الكريم أيضاً بان هذه العائدات لا تربطنا بالاتفاقية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لم تدون واردات البترول في هذه الموازنة. ففيما يتعلق بالبترول أرجو من حضرة الزميل الأستاذ عبدالله اليافي أن ينتظر حتى تجيب على سؤال الزميل الأستاذ ناظم القادري؟ ونحن الآن في موضوع درس موازنة الأشغال العامة فما لكم تدخلون بحث قضية شركات البترول في موازنة وازرة الأشغال العامة؟

أما فيما يتعلق بملاحظات الزميل الأستاذ جوزف شادر فأقول لم نأت اليوم لنطلب ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة لنعين موظفين وحجاباً، بل طلبناها للاسراع في انجاز أعمال وزارة الأشغال العامة، وكما قال معالي وزير الأشغال العامة المهندسون والفنيون يذهبون الآن إلى العراق والكويت والبلدان العربية المجاورة... لذلك أرجوكم أن تأخذوا بملاحظات معالي وزير الأشغال العامة.

أما فيما يتعلق بما قاله الزميل الأستاذ جوزف شادر باننا لن نتجاسر بان نصرف أي موظف، فهذا غير وارد لأنه لا يمكننا أن نصرف الناس بدون درس لحالتهم الراهنة. كما لا يمكننا أن ندع مئات الموظفين بتشردون في الطرقات. فيجب أن ندرس ملف كل موظف على حدة وان نعلل الصرف. وحضرة الزميل محام ويقدر هذه الأمور، ولا يمكننا بمدة أربعة أشهر بأن نقوم بكل هذه الأعمال.

لقد درسنا المراسيم الاشتراعية ليلاً نهاراً والآن سنباشر بتنفيذ هذه المراسيم، وليس على الزميل الأستاذ جوزف شادر إلا أن يتريث قليلاً. لقد انتظرتم حضرة الدكتور عبدالله اليافي ثلاثة عشر شهراً، انتظرونا قليلاً، وعندئذ سنأتي إليكم ونبرهن باننا جديرون بثقتكم واننا أولاد بجدتها، وسنقوم بتعهداتنا ومنذ مجيئكم إلى هذا المجلس وأنتم تطالبون بالتطهير فماذا فعلتم للان؟ فانا لم أكن موجوداً في الحكم ساعتئذ وانني سأنفذ الشيء الذي وعدتكم به بحذافيره. فأطلب منكم أن تنتظروا ريثما نقوم بتعهداتنا حسب بياننا الوزاري الذي أخذنا الثقة على أساسه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، أريد أن أجيب حضرة الزميل الأستاذ بشير الأعور الذي سالني عما إذا كنت مقتنعاً بضرورة الزيادة في عدد المهندسين أم لا؟ أنا أقول بكل صراحة بانني من الذين طالبوا بزيادة عدد الفنيين والقضاة وبزيادة الرواتب لهؤلاء ولبقية الموظفين، ولكن القضية التي بحثت في اللجنة تتلخص بكلمتين: نحن للزيادة ونحن أيضاً للتخفيض وقد أتيت على ذكر ذلك، أيها السادة، في قضية «الكالتكس» وكان المجلس على حق آنذاك عندما أصر على التحقيق واعلامنا بالنتيجة، ولكن نتيجة التحقيقات لم تأت حتى اليوم ولم تأخذ الحكومة أي تدبير في هذا الشأن. والآن تطلبون منا أيها السادة بإقرار زيادة الفنيين. نحن نقول بانه ليس لنا ثقة بهذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة والحكومات السابقة، وكما قال حضرة الزميل السيد مارون كنعان أكبر رأس في الجمهورية لا يصرف حاجباً.

نحن مع الزيادة في الاعتمادات أيها السادة ولكن بعد إجراء التخفيضات بين الموظفين. لم يبق لكم سوى شهر واحد وقد مضى خمسة أشهر. ثلاثة أشهر للمراسيم الاشتراعية وكان بامكانكم أن تدرسوا وضعية الموظفين، وكان يجب عليكم أن لا تتأخروا حتى اليوم لانكم الثقة على أساس رفع الحصانة عن الموظفين وصرفهم، ومع هذا كله أقول: أمامكم شهر واحد، اصرفوا من الخدمة من يجب صرفه، لنرى بصيصاً من النور، وهذا يعني بان الحكومة عازمة على إجراء الاصلاحات، فعندها يمكنكم طلب زيادة الاعتمادات فنقرها لكم.

نحن عندما أخذنا هذا القرار في اللجنة، أخذناه كي نجبر الحكومة على التخفيض بسرعة.

أيها السادة، إذا أقررتم هذا الاعتماد، فكونوا على ثقة بان الحكومة لن تعمل شيئاً ولن تجري أي تخفيض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: حضرة الرئيس، لقد جرى الاتفاق بين الحكومة والمجلس على أن يحصل تدوير الاعتمادات للمرة الأخيرة، كان ذلك بشأن اعتمادات عام ١٩٥٤. لذلك أرجو من حضرة الزميل رئيس اللجنة المالية ان يعتبر أن في طلب حضرة وزير الأشغال العامة مصلحة عامة كبرى لانه في تحقيق هذه المشاريع مصلحة لبنان. فإذا لم يقر هذا الاعتماد فإن المشاريع تتأخر وفي ذلك ضرر عظيم، كنت اعتقد انه لا يخفى عن بال رئيس اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، هناك نقطتان أحب أن أوردهما. الأولى: يجب أن نحتاط قانوناً إلى وضع عائدات البترول في الموازنة ولا أعرف كيف حدث ذلك. والأمر الهام الآخر هو ما يلي: ان الحكومة قد اتهمت الآن بانها عاجزة عن اخراج موظف واحد ولو كان حاجباً. وكان جواب الحكومة انها لا تصرف أحداً قبل درس ملفه فما رأيكم بموظف اتهم بالتزوير فأحيل إلى مجلس التأديب وحكم عليه بالطرد وهو يدعى الدركي محمد يقطين، ولما عرض حكم مجلس التأديب على وزير الداخلية عدله بكف يده ستة أشهر؟ إذا كنت يا سيدي لا تريد أن تطرد بدون درس وتحقيق كما تفضلتم فهذا أقل ما تفعله حكومتكم الآن: يحكم على الموظف في مجلس التأديب بالطرد فتأتي الحكومة وتعدل الحكم.

أنا أوافق الزميل شادر، ولن أوافق على زيادة الاعتمادات قبل اجراء التخفيض.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: يأتينا حضرة الزميل الكريم الأستاذ بستاني بمفاجأة كل ستة أشهر. فأول مفاجأة كانت قضية الموظفين في الشرطة البلدية وبعد التحقيق وجدناها غير صحيحة واليوم يفاجئنا بقضية هذا الحكم على الدركي محمد يقطين فانا أذكر بأن الحكم قضى بكف يده ستة أشهر، وقد تدخل اناس عديدون بأمره كي نعدله فلم نقبل وصدقناه كما ورد. وعليك أن تتحقق قبل أن تأتي إلى المجلس وتلقي فيه هذه التهم جزافاً هذه مسرحيات كان يجب أن لا تثار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، لقد اتهمني حضرة وزير الداخلية اتهامات غير صحيحة واتهمني بانني ذكرت مرة سابقة بان الحكومة أصدرت مرسوماً بتعيين الشرطة البلدية في الشرطة النظامية. انا لم أقل ذلك ولكني سألت الحكومة إذا كانت تقصد ذلك وتريد أن تفعله والآن أقول! هل صحيح أن محمد يقطين زور في السجلات الرسمية وانه حكم عليه بالطرد من قبل المجلس التأديبي، فجاء معالي وزير الداخلية وعدل في الحكم وحكم بكف يده ستة أشهر؟

رئيس الحكومة: مقاطعاً ـ سندرس الموضوع وسنجيبك بعد ذلك.

الرئيس: البند الثاني ـ رواتب الموظفين الدائمين (بعد التعديل) ٤٩٦٧٠٦ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون.

البند الثاني والأربعون: إنشاءات جديدة.

صبري حماده: مقاطعاً ـ أرجو عرض اقتراحي على التصويت حضرة الرئيس.

الرئيس: تقدم حضرة النائب المحترم السيد صبري حماده باقتراح يقول فيه: اقترح إضافة ٢٠٠٠٠٠ مائتين ألف ليرة على بند طرقات البقاع منطقة الهرمل. كذلك ٥٠ ألف ليرة لمياه الشفة.

حضرة الرئيس،

أرجو طرح اقتراحي عند طرح باب الطرقات مع تقديم فائق الاحترام.

الكلمة لحضرة النائب السيد صبري حماده

صبري حماده: حضرة الرئيس، إنني عندما تقدمت بهذا الاقتراح كنت أهدف إلى شق الطرقات لتصبح منطقة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الهرمل مرتبطة بعضها مع بعض، وحتى يشعر أبناء المنطقة أنهم يعاملون نفس المعاملة التي يعامل بها أبناء المناطق الأخرى، ولهذا السبب فقط اقترحت هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: سيدي، سندرس هذا الاقتراح وعما قريب سنتقدم إليكم بمشروع إنشائي يشمل جميع المناطق النائية المحرومة. فأرجو من حضرة الزميل السيد صبري حماده أن يتريث ريثما نتقدم بهذا المشروع.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المالية: كنت أحب أن ألبي طلب الزميل السيد صبري حماده ولكن أتى طلبه في آخر لحظة، لذلك أضم صوتي إلى صوت دولة الرئيس، وأرجو الزميل أن يتريث حتى نتقدم بالمشروع الانشائي الجديد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: حضرة الرئيس، لقد تقدمت بهذا الاقتراح آملاً من الزملاء الكرام أن يبرهنوا لسكان هذه المنطقة أنهم يحسون مع أهالي المنطقة وأنهم على استعداد لمساعدتهم. فالمشروع الانشائي لسنة ١٩٤٧ لم تفد منه المنطقة بشيء حتى الآن وعندما ستأتي الحكومة أيضاً بالمشروع الانشائي الجديد سيقول الناس بأن الحكومة لا ترغب القيام بأي عمل.

إن هذه المنطقة ينظر إليها اللبنانيون نظرة خاصة، فأرجوكم بأن تصوتوا على هذا المبلغ الزهيد، لتبرهنوا لسكان هذه المنطقة بأنكم تنصفونها.

أما المشروع الانشائي الجديد فستفيد منه جميع المناطق اللبنانية، أما الآن فدعوا الناس في منطقة الهرمل يوقنون بأن الحكومة على استعداد لانصافهم، وأنا كما قلت أرفع المسؤولية عن نفسي وأحمل الحكومة والمجلس الكريم هذه المسؤولية حتى يتبين للرأي العام هناك بأنني لست متقاعساً عن المطالبة بحقوقهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: المجلس بأسره يتمنى على الحكومة أن تقبل بهذا المبلغ في المشروع الانشائي الجديد، ونرجو تسجيل تمني المجلس على الحكومة بالاهتمام بهذه المنطقة بصورة خاصة وبكل المناطق اللبنانية بصورة عامة. في بند الانشاءات الجديدة في وزارة الأشغال العامة، طلبت أن يخصص مبلغ لبناء سراي في جب جنين فأنا لا أطلب زيادة ولا أطلب جميلاً بل أرجو أن يوضع في الانشاءات الجديدة مبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة وتحسم من باب الطرقات.

الرئيس: الحكومة لا توافق على مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة، إذن لا يمكننا طرح اقتراح النائب المحترم السيد صبري حماده على التصويت.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المالية: الحكومة ستعنى باقتراح الزميل صبري حماده وستمنح منطقة الهرمل مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة في المشروع الجديد زيادة عن بقية المناطق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حماده.

صبري حماده: أنا لم أقتنع بجواب الحكومة ولا بتمني الزميل الأستاذ أديب الفرزلي، ولكن سأردد لحضراتكم ماذا يقولون في تلك المنطقة. يقولون بأننا عصاة ولا تريد الحكومة أن تشق لنا الطرقات، فأرجوكم أيها السادة وأرجو الصحافيين أن يسمعوا أن أهالي الهرمل ليسوا بالمتوحشين، إن أهالي الهرمل يعلمون بأنه ليس من شخص يحس معهم في هذا المجلس، وهذا هو الواقع.

وزير الأشغال العامة: (مقاطعاً) ـ لقد كنت رئيساً للمجلس وكنت وزيراً فماذا فعلت؟

صبري حماده: (متابعاً) ـ أنا فعلت ما يمكنني أن أفعله، لذلك يجب أن لا يقال عن أهالي الهرمل بأنهم متوحشون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: ان طلبي قانوني وليس فيه زيادة اعتمادات.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: إن طلبك لا يؤثر بالبند، فهنالك تعديلات بالفقرات، أما البند فيبقى على حاله.

الرئيس: الفصل الثاني: مديرية الطرق والمباني.

البند الثاني والأربعون: إنشاءات جديدة ١١,١٠٠٠٠ ل.ل

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني والأربعون. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: في السنة الماضية كانت اللجنة المالية قد طلبت إيضاحاً عن ذلك وعينت لجنة فرعية مؤلفة من ثلاثة أعضاء، وقابلت هذه اللجنة مديري البنوك في ديوان وزير المالية وبحثت هذه القضية فيها، ولم نتمكن من أخذ جواب جدي عن قضية الفائدة على أهميتها. وإني أعرض هذه القضية باختصار فأقول: عندما عقدت الاتفاقية المالية في فرنسا حصل تدهور في الفرنك، فطلب بنك الاصدار لبنان أن يغطي هذا العجز، وكان هناك ثلاثة حلول. أما أن يأتي لبنان بشخص وزير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ماليته ويغطي هذا العجز بأموال ذهبية أو بنقد نادر أو أن يعمد إلى تخفيض كمية النقد اللبناني.

أما الحل الثالث الذي اختارته الحكومة اللبنانية فهو اللجو إلى ثقة الشعب اللبناني بالحكومة وأمضت سندات باسم وزير المالية فاستعملت كسندات تغطية. إن هذه القضية مهمة إذ أن الحكومة بشخص وزير المالية اختارت الحل الثالث واستعملت ثقة الشعب اللبناني بحكومته وأمضت على نفسها سندات لبنك الإصدار. ماذا نتج عن ذلك؟

في كل مرة كان بنك الاصدار يصدر بلاغاً عن حالة الاصدار كان يفصل عناصر التغطية بقوله كذا كمية ذهب وكذا كمية دولارات وكذا سندات على الخزينة. فيأتي بنك الاصدار ويقول إننا نريد فائدة عن هذه السندات، وقال مدير البنك إننا طلبنا هذه الفائدة حتى يعيش بنك الاصدار لأنه ليس له واردات، لا سيما أن سوريا لا تدفع فائدة ولا أقساطاً. إن هذه القضية أرجئت إلى أن يأتي جواب مقنع. فإني أطلب من الزملاء الكرام إذا اقتنعوا بكلامي أن لا يوافقوا على هذه المبالغ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: إن الشيء الذي يجب ملاحظته في هذا القبيل هو أننا ندفع كل سنة للبنك مبلغاً كبيراً، ثم نرى أن النتيجة باقية على ذاتها لجهة الفوائد المترتبة في ذمة الحكومة اللبنانية لمؤسسة الاصدار، كانما المبلغ باق على حاله، وكأننا لم ندفع شيئاً في السنوات التي انقضت. أتساءل إذن متى تخف الفائدة؟

أما الأمر الثاني فهو أن الحكومة عندما وقعت السندات إنما وقعتها بمثابة تغطية للنقد، وليست هي على كل حال لقاء مال قبضته الحكومة وإعادته إلى التعامل بين أيدي الناس. وأما الأمر الثالث فإني ألمح في الاتفاقية المذكورة بنوداً ومواد جائرة بحق الحكومة ويجدر أن تعمل على تعديلها السريع إذ أن الحكومة تدفع فوائد كبيرة بينما لا تتقاضى إلا فائدة ضئيلة وضئيلة جداً عما تودعه هي في البنك، وعلينا بالتالي أن نعامل على قدم المساواة لهذه الجهة، فنتناول فائدة تفوق ما نتناوله الآن. لهذه الأسباب كلها أرجو أن يحذف هذا البند وأن لا يصوت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم، إن هذا الموضوع قد درس ملياً منذ سنتين وأكثر.

وقد أدى الدرس القانوني والمالي بصورة جديدة إلى هذه النتيجة وهي ان سندات الخزينة وفوائدها بموجب النصوص القانونية المالية هي دين بذمة الدولة تجاه بنك الاصدار.

ولهذا كان المجلس في ٩٥٢ و ٩٥٢ قد أقر هذه الاعتمادات في الموازنة تحت فقرة: الاعتمادات الاضافية ودفع المبالغ المتوجبة على الخزينة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

أما النقطة الهامة التي أثرناها في اللجنة المالية فهي الآتية: هل أن من مصلحة لبنان عام ١٩٥٥ بعد أن وطدت العملة اللبنانية أحسن توطيد، أن يبقى على السياسة النقدية التي استعملها عام ١٩٥٢ أم لا؟

هذه هي النقطة الوحيدة الواجب درسها، ونحن قد طلبنا بإلحاح من معالي وزير المالية أن يدرسها بواسطة خبراء عالميين، وهي تتعلق بمبلغ ٦٥ مليون ليرة ندفع منها سنوياً مبلغ ٤ ملايين ليرة.

إن حساب الفائدة هذا صحيح ومضبوط، ولكننا الآن أمام مبدأ إذا كنا نريد أن نبقي على السياسة النقدية المتبعة، علينا أن نبقي على هذه السندات أما إذا أراد لبنان أن يغير سياسته النقدية فعليه أن يستغني عنها.

هذه النقطة الدقيقة الحساسة لا يمكننا نحن البت فيها بل يجب أن نراجع ذوي الاختصاص. وهذا ما نأمل من معالي وزير المالية أن يقوم به. فإذا ارتأت الحكومة أن من مصلحة البلاد تغيير سياستها النقدية يمكننا أن نوفر ٤ ملايين ليرة.

إن حساب الفائدة هذا صحيح ومضبوط، ولكننا الآن أمام مبدأ إذا كنا نريد أن نبقي على السياسة النقدية المتبعة، علينا أن نبقي على هذه السندات أما إذا أراد لبنان أن يغير سياسته النقدية فعليه أن يستغني عنها.

هذه النقطة الدقيقة الحساسة لا يمكننا نحن البت فيها بل يجب أن نراجع ذوي الاختصاص. وهذا ما نأمل من معالي وزير المالية أن يقوم به. فإذا ارتأت الحكومة أن من مصلحة البلاد تغيير سياستها النقدية يمكننا أن نفر ٤ ملايين ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: سيدي، أريد أن أسأل هذا السؤال القانوني.

لو أن الحكومة تلكأت عن الدفع بناء لرغبة المجلس وجاء البنك وأقام الدعوى أيحكم له أم لا؟

لا شك بأنه سيحكم له.

لهذا فإنني أرى أن هذا الأمر يجب درسه درساً وافياً للمستقبل. إن هذا السلوك المالي في الماضي يجب الرجوع عنه لأن هذه الفائدة ستبلغ بعد أربعين سنة ٢٥ مليون ليرة. لذلك لا أرى من مبرر لعدم وجوب التصديق على هذا المبلغ شرط أن تتنبه الحكومة إلى هذا الأمر في المستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: حضرة الرئيس، لقد قال حضرة رئيس اللجنة المالية وحضرة الزميل السيد أديب الفرزلي أن النصوص تكرس دفع هذه الفائدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إننا أمضينا سنداً ولم نقبض مالاً فعلى أي أساس ندفع الفائدة؟ لو أن هذه السندات قد وظفت ولو أن هذه السندات قد قابلها مال دفع بالحقيقة والواقع لقبلنا بتحمل الفائدة.

فالسندات قد وضعت في بنك الإصدار الذي هو غير البنك التجاري في مصرف سوريا ولبنان. فالقضية بالنهاية تتلخص في أن وزير المال قد وقع ورقة أعطيت لبنك الاصدار فلم تدفع كل تلك الفائدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: حضرات النواب المحترمين، تذكرون أن الليرة اللبنانية كانت معلقة بذيل الفرنك. وقد سقط سعر الفرنك عام ١٩٤٨ وسقطت الاسترلينية كذلك. فكنا أمام أمرين اثنين. أما أن نغطي نقدنا أو أن نخفض قيمة النقد اللبناني، فآثرنا التغطية ولكن كيف تكون هذه التغطية؟ هل نطرح قرضاً داخلياً ونصدر سندات على الخزينة.

لقد اعتمدت الحكومة سندات الخزينة وهي بمثابة قرض داخلي وقد أعلنا عن الاكتتاب فلم يتقدم أحد وأخيراً تقدم البنك السوري وأقرضنا على أساس فائدة ٢/ ١١٪ على السندات ذات السنة الواحدة وواحد في المائة عن السندات ذات السنتين، ترى هل يجوز للبنك أن يتناول هذه الفائدة التي تأتي هكذا ٢/ ١١٪ سنوياً؟ أنا منذ أن تسلمت وزارة المالية استجلبت خبيراً إنجليزياً ومكث عندنا اثني عشر يوماً وطرحت عليه السؤال التالي: هل يجوز للبنك السوري أن يتناول فائدة ما؟ فقال لي اسمح لي أن أذهب لبريطانيا وأرسل إليكم الجواب من هناك، وبالفعل فقد أرسل جوابه ولكن كان بين بين، ادفع أو لا تدفع. ثم سألت خبيراً لبنانياً فكان على طرفي نقيض والخبير البريطاني فهو لا يريد أن ندفع فائدة على الاطلاق. وهناك خبراء لبنانيون يقولون بوجوب دفع الفائدة إكراماً للثقة اللبنانية.

هناك فرع تجاري للبنك وفرع آخر للاصدار وهذا الأخير يخسر لأنه لم يعد هناك من إصدار لأن التغطية الذهبية تكاد تكون اليوم مائة بالمائة وهذا ما يفاخر به لبنان وأنه ليفاخر بهذه السياسة الحكيمة التي يسير عليها.

لذلك وأمام هذه المتناقضات فقد تكلمت مع مدير البنك بكل صراحة وكان مزمعاً الذهاب إلى فرنسا، وأبلغته أن أمنية اللبنانيين إلغاء هذه الفائدة. فأجاب بأنه ذاهب إلى فرنسا وسيتصل بالمسؤولين هناك بهذا الخصوص. وقد عاد منذ أيام وقال بأن رئيس مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان سيحضر إلى لبنان في آخر الشهر وعندها نحدثه بهذا الموضوع. فقلت إذن سننتظره. والآن أتريدون أن تدفعوا أم لا؟ لقد دفعتم في الماضي وأعتقد أنه لم يتغير شيء حتى يتغير القرار. لذلك أرجو أن تظهروا نيتكم الحسنة وأن تدفعوا الفائدة وأن تتركوا للحكومة أن تبحث

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

مع رئيس مجلس الإدارة هذا الموضوع عند حضوره. وأظن أن علاقتنا مع البنك محترمة جداً والثقافة متبادلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف سكاف.

جوزف سكاف: عطوفة الرئيس، في السنة الماضية امتنعت عن التصويت. وإنني أحترم توقيع الدولة ولكني أمتنع الآن أيضاً عن التصويت على هذا البند للأسباب التي جعلتني في العام الفائت أمتنع عن التصويت رغم أني أحد أعضاء اللجنة المالية.

الرئيس: البند الحادي والستون: استهلاك سندات الخزينة ٣٢٥٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والستون. ألخ...

البند الثاني: ضريبة الأراضي

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم، إن اللجنة المالية قد قررت بالأكثرية رفض هذا الاعتماد المخصص لضريبة الأراضي وانه بموجب المراسيم الاشتراعية والدستور لا يجوز للجنة ولا لأي نائب أن يلغي ضريبة ما. وقد اعتبرت تقريرها بصفة تمني أو اقتراح بإلغاء ذلك الاعتماد. وأنا شخصياً لا يمكنني أن أوافق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: حضرات السادة، هذا موضوع دقيق جداً، أرجو منكم وأغلبكم من المزارعين أن تترفعوا عن كل شيء وان لا تنظروا إلا للمصلحة العامة.

لو راجعتم مصلحة القمح لوجدتم أن هنالك مليوناً ونصف المليون من الليرات توزع على المزارعين إذ كنا نتقاضاها كضريبة في السنة الماضية. ولكن أردنا في هذه السنة أن تكون هذه الضريبة تتوافق والنظم الاقتصادية الحديثة لنظام الضرائب.

ولما كان ٩٠٪ من المزارعين في لبنان موردهم يقل عن ٥٠٠٠ ليرة ومن كان إيراده هكذا لا يدفع شيئاً وإذا زاد المورد عن هذا المبلغ تكون الضريبة ٢٪ وإذا تجاوز ١٥٠٠٠ ل.ل. تكون الضريبة ٣٪ فماذا تكون الضريبة إذا ارتفع المورد إلى ٢٠٠٠٠٠ ل.ل.

لذلك أردنا أن يسود العدل بين جميع المواطنين وعلى هذا الأساس وضعت هذه الضريبة العادلة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فالملاك يدفع ٨,٥٪ والتاجر يدفع ضريبة الدخل وتصل إلى حد كبير. الضريبة ضئيلة جداً فأرجوكم وأناشدكم باسم الوطنية أن تدفعوها لأنه يجب أن تساهموا بالضرائب وكمالكم حقوق عليكم واجبات.

تطلبون الري وفتح المدارس وشق الطرقات ولا تريدون أن تدفعوا شيئاً؟ هذا موقف لا أفهمه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: حضرة الرئيس، أنا سأدافع عن رأي اللجنة المالية، سيدي، نحن أمام أمر قانوني واحد وهو هل يجوز لمجلس النواب أن يلغي فقرة في باب الواردات؟ وقد جاء في احدى مواد قانون المحاسبة ان قانون الموازنة هو عبارة عن النفقات والواردات وقانون ديوان المحاسبة يقضي بتقدير النفقات وتقدير الواردات فلا يمكن أن يقال: «لا يمكن أن تلمسوا قرشاً واحداً لان الضريبة تقديرية». فلو تمشينا على رأي اللجنة المالية وتركنا هذه الفقرة لما اختل شيء ما لأن هذه الفقرة بحد ذاتها قانون والعمل الذي يقوم به مجلس النواب يعتبر عملاً قانونياً.

بقيت الناحية الثانية وهي هل يجوز في الناجية الوطنية، إلغاء ضريبة عن فئة من الناس مع ان الفئة الأخرى تبقى على دفع الضريبة؟ وكيف يمكن تفسير ذلك من ناحية الشعور الوطني؟

ويمكن أن نقول أيضاً مع معالي الوزير ان هذا المزارع سيرى غداً ان من الصعوبة ان يدفع هذه الضريبة، ولكن الجواب هو وان كان هناك كثير من كبار المزارعين ممن يربو دخلهم على دخل الملايين، إلا انني أرجو أن لا تلفظوا كلمة مزارعين هنا بل كلمة فلاحين. نقصد من وراء الاقتراح مساعدة الفلاح فحسب.

لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يوافق على اقتراح اللجنة القاضي بسقوط هذه الفقرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة: لقد أحلنا الاقتراح المقدم من حضرات النواب إلى مجلس الوزراء فدرس وتقرر تعيين لجنة لدرسه، فأرجو من الزملاء الكرام أن يتريثوا حتى تأتينا نتيجة درس اللجنة الخاصة حول ذلك الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: لي اقتراح وسط اقترحه وهو بان تعد الحكومة بعدم جباية الضريبة حتى تنتهي اللجنة من تقديم تقريرها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: أنا أريد أن أذهب إلى ابعد مما يمكن مع حضرات النواب، فكل ما يمكنهم أن يفعلوه هو ان لا يلحظ مبلغ المليون ليرة بل يبدل بكلمة للذكر، لانه لا يجوز إلغاء ضريبة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: انني لا احتج تجاه الزملاء بالحجة الدستورية، فالمجلس عندما يدرس موازنة الواردات له يقر هذه الموازنة، وله أن يعدلها، فسلطات المجلس هنا غير محدودة، ولكن في الأساس أنا أرجو الزملاء وبصورة خاصة الزملاء الذين هم من كبار المزارعين ان لا يجبروا المجلس على الوقوع في سابقه ينظر إليها شزراً، فيقال باننا نحن غير منصفين، لقد اقررنا الضرائب على جميع فئات الشعب، فلا يجوز لنا بشحطة قلم ان نلغي مبدأ ضريبة على المزارع.

وطالما ان دولة رئيس الحكومة عاهد المجلس بان اقتراح حضرات النواب هو قيد الدرس فانا أرجو أن نصوت على مبدأ الضريبة وعلى البند كما ورد، وأرجو المجلس الكريم أن يقر البند. إن للمجلس نظرة عامة على السياسة الضرائبية. فاننا وان كنا انسقنا بعاطفتنا مع المزارع إلا انه لا يجوز لنا إلا أن نوافق الحكومة الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال

وزير المالية: أرجو الاخوان الكرام وخصوصاً عطوفة الرئيس، ان يذكروا عواقب هذه السابقة التي تحدث عنها الزميل الكريم الأستاذ جورج عقل، عندما تلغون الضريبة الآن تدركون غداً مبلغ مسؤوليتكم تجاه الشعب لذلك ارجوكم ان لا تفسحو المجال غداً للرأي العام بان ينقم على المزارع اللبناني. ان الفلاح الصغير معفى من هذه الضريبة، واللوم كله يقع على الفلاح الكبير، اما من جهتي فاني مصر عاى الضريبة فاما ان تقر واما ان انسحب من الوزارة، وعلى كل انا شاكر لكم كل معاونتكم لي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: أنا لو كنت مكان معالي وزير المال لكنت اهتممت بتخفيض الجهاز الإداري وهذه هي كانت مهمتكم، ولكن للاسف بعد هذه المدة الطويلة أتت الحكومة بزيادة ثلاثة ملايين ليرة، وانني أتحدى الحكومة بان تبرهن لي عن أي عمل منتج قامت به في الزراعة. الحكومة فاين المختبرات الزراعية؟ ولولا وجود النقطة الرابعة لما قامت بشيء يذكر.

الرئيس: الآن مفروض على حضرات النواب المحترمين أن يصوتوا ويجب أن تعلموا بانكم تصوتون على قضية هامة جداً بعد أن تفكروا تفكيراً ملياً.

فاللجنة المالية بالأكثرية اقترحت رفض هذا البند.

فمن يوافق على اقتراع اللجنة يرفع يده

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: رفض البند. ألخ...

الرئيس: تقدم حضرة النائبين المحترمين الأستاذين اميل البستاني وناظم القادري باقتراح هذا نصه:

اقترح أن يصوت المجلس على التحفظ من ان تدوين عائدات البترول في مشروع الموازنة لا يعني موافقة المجلس على الاتفاقية التي قيل ان الحكومة وقعتها مع شركات البترول والتي ينتظر عرضها عليه للمناقشة فيها.

الرئيس: من يوافق على تسجيل هذا التحفظ يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل التحفظ ويسجل

البند الحادي عشر: رسوم المطارات وايجار مطعم مطار بيروت الدولي ١٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي عشر. ألخ...

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: يجب الآن التصويت على مواد قانون الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: اقترح إعادة التصويت، فهل يقبل المجلس اقتراحي أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: لقد سمعت كثيراً وخاصة من معالي وزير المال ان من صوت على الغاء هذه الضريبة كان يسعى لنفع خاص باعتبار اننا من المزارعين. كلا يا سيدي لم نصوت على الغاء الضريبة لنوفر على جيوبنا إنما نحن نعتقد بان الشكل الذي وضعت فيه الضريبة التصاعدية غير صحيح، ولا يمكن تطبيقه، ولا ينفذ بطريقة عادلة، فإذا كانت الحكومة تعدنا بان تعيد درس هذا الموضوع فاننا على استعداد لإعادة التصويت.

لذلك أطلب من الحكومة أن تعد بأن تنفذ بسرعة تأليف اللجنة التي اقترحت تعيينها وان تتخذ قراراً سريعاً بتعديل قانون الضريبة التصاعدية ونحن لقاء ذلك نصوت مجدداً.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لقد عينا لجنة مؤلفة من معالي وزير الزراعة ومعالي وزير المال ومعالي وزير التربية الوطنية لدرس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا الموضوع، فأرجو المجلس الكريم أن يتريث قليلاً إلى أن تنتهي اللجنة من الدرس وتضع مشروعها الذي ستقدمه لهذا المجلس، لذلك نرجو إعادة التصويت، ونعد باننا سنتقدم قريباً بمشروع يحقق رغبات المزارعين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: اقترح وفقاً للنظام الداخلي طالباً إعادة التصويت نظراً للالتباس الذي حصل. فانا اعتبر انه جرى هناك التباس، لذلك اقترح إعادة التصويت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي باعادة التصويت يقف.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح

والآن نعيد التصويت

من يوافق على اقتراح اللجنة المالية بإلغاء ضريبة الأراضي يقف.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح

الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المالية: ماخامرني شك بصدق وطنيتكم، لذلك فاني أشكركم من صميم فؤادي.

الرئيس: اذن من يوافق على البند الثاني من الفصل الأول ضريبة الأراضي ١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني

الرئيس: قانون بتحديد موازنة ٩٥٥

المادة الأولى تتلى

فتليت المادة الأولى التالية:

المادة الأولى: حددت موازنة الدولة عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٥ وفقاً للأحكام التالية:

من يوافق على هذه المادة يرفع يده

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبلت المادة الأولى

المادة الثانية تتلى

فتليت المادة الثانية التالية:

المادة الثانية: قدرت واردات الموازنة عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٣٧٥٠٠٠٠٠ مائة وسبعة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة ألف ليرة وفقاً للجدول (١) الملحق بهذا القانون.

من يوافق على هذه المادة يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية

المادة الثالثة تتلى

فتليت المادة الثالثة التالية:

المادة الثالثة ـ تفتح اعتمادات مجموعها ١٣٧٥٠٠٠٠٠ مائة وسبعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة ألف ليرة لبنانية للمصفين وللآمر بصرف الموازنة عن سنة ١٩٥٥ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

من يوافق على هذه المادة يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل المادة الثالثة

المادتة الرابعة تتلى

فتليت المادة التالية:

المادة الرابعة: تجاز وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة أو التي ستنشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة. ألخ...

الرئيس: القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء

فنادى الكاتب على حضرات النواب بأسمائهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إجماع

الرئيس: قبل القانون بالاجماع

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: حضرات النواب الكرام أرى من واجبي بعد أن انتهينا من درس هذه الموازنة أن أرسل كلمة شكر لرئيس وأعضاء اللجنة المالية ولجميع النواب الذين كانوا يحضرون الجلسات كل يوم، ولا أنسى أن أرسل كلمة شكر إلى موظفي المالية وأخص بالذكر منهم السيدين شمالي وعيدو وكذلك حضرة وزير حضرة مدير المالية وأيضاً الأستاذ جورج حداد أمين سر اللجنة الذي كان يدون محاضر جلسات اللجنة المالية بدقة وانتظام. فإنني أشكر الجميع باسمي وباسم الحكومة.

الرئيس: يتلى ملخص محضر هذه الجلسة

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث حول التشريع الجمركي.

٣ ـ بحث حول قضية مياه الحاصباني.

٤ ـ متابعة التصديق على أبواب موازنة عام ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الثامن عشر من شباط ٩٥٥ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: عبدالله الحاج، أحمد الأسعد، حميد فرنجية، سعيد طوق، وكمال جنبلاط.

واعتذر السادة: بيار إده، غسان تويني، وديكران توسباط.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة شارل حلو، محي الدين النصولي، سليم حيدر، نعيم مغبغب، الفرد نقاش، موريس زوين، رشيد كرامي، جبرائيل المر.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم تناول بعض حضرات النواب بحثاً حول التشريع الجمركي وحول تصرف لجنة الجمارك بمناسبة الاحتجاجات الواردة من بعلبك كما أثاروا قضية مياه الحاصباني، ثم تشعب البحث وأجابت الحكومة على ملاحظات حضرات النواب، ثم عمد المجلس إلى متابعة التصديق على الموازنة فصدق منها الباب الثالث عشر: موازنة الأشغال العامة، والباب الثامن عشر: الديون المتوجبة الأداء، ثم صوت المجلس على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قسم الواردات وعلى قانون تحديد الموازنة العامة لسنة ١٩٥٥ وصدق مشاريع القوانين الواردة بالمراسيم ذوات الأرقام ٦٦٣٤ و ٨٣٧٦ و٨٣٧٣ وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم السبت في ١٩ شباط سنة ١٩٥٥ الساعة الحادية عشرة موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher